International Association for Impact Assessment

Social Impact Assessment:
تقييم الأثر الاجتماعي

Principal author:
Frank Vanclay, *University of Groningen*

Contributing authors:
Ana Maria Esteves, *Community Insights Group*
Ilse Aucamp, *Equispectives Research & Consulting Services*
Daniel M. Franks, *University of Queensland*

April 2015

This document has been translated into Arabic by Saif Alotaibi. The original document can be found at https://www.iaia.org/reference-and-guidance-documents.php. IAIA has not reviewed this translation for accuracy.

الهدف وجمهور القراء المستهدفين

الغرض من هذه الوثيقة الإرشادية هو تقديم المشورة لمختلف أصحاب المصلحة حول ما هو متوقع في الممارسة الجيدة لتقييم الأثر الاجتماعي (SIA) وعمليات إدارة الأثر الاجتماعي ، خاصة فيما يتعلق بالمشاريع التنموية، ويشير مصطلح المشروع التنموي إلى مشاريع السدود والمناجم وحفر النفط والغاز والمصانع والموانئ والمطارات وخطوط الأنابيب وممرات نقل الكهرباء والطرق وخطوط السكك الحديدية والبنية التحتية الأخرى بما في ذلك مشاريع الزراعة والغابات وتربية الأحياء المائية على نطاق واسع، وتستند هذه الوثيقة الإرشادية إلى المبادئ الدولية لتقييم الأثر الاجتماعي الصادرة عن الرابطة الدولية لتقييم الأثر الاجتماعي (٢٠٠٣)، و بينما تحدد المبادئ الدولية الفهم الشامل لمجال تقييم الأثر الاجتماعي ، بما في ذلك القيم المتوقعة للمهنة ، فإن هذه الوثيقة تهدف إلى تقديم المشورة بشأن الممارسة الجيدة في إجراء وتقويم تقييم الأثر الاجتماعي والإدارة التكيفية للمشاريع لمعالجة القضايا الاجتماعية، ودليل الى الممارسة الجيدة بل والرائدة في بعض الأحيان ، ولن تكون جميع المعلومات الواردة في هذه الوثيقة قابلة للتطبيق في كل حالة بالضرورة - وسيحتاج الأشخاص الذين يستخدمون هذه المعلومات إلى تحديد ما هو مناسب لهم في كل سياق معين.

المستخدمون المعنيين بهذه الوثيقة هم:

- ممارسو / مستشارو تقييم الأثر الاجتماعي (SIA) الذين يرغبون في معرفة كيفية مقارنة ممارساتهم بأفضل الممارسات الدولية.
- مطورو المشروع / طالبي الرخص (القطاع الخاص أو الحكومة) لمساعدتهم في تقييم مستشاري تقييم الأثر الاجتماعي ومعرفة ما يمكن توقعه من الاستشاريين.
- الهيئات التنظيمية من حيث الحكم على جودة ومقبولية تقارير تقييم الأثر الاجتماعي وتحديد الإجراءات والتوقعات.
- المتخصصون الاجتماعيون في بنوك التنمية متعددة الأطراف (MDBs) ، مثل البنك الدولي ، ومؤسسة التمويل الدولي (IFC) ، وبنك التنمية الآسيوي (ADB) ، والبنك الأفريقي للتنمية (AfDB) ، والبنك الأوروبي لإعادة الإعمار والتنمية (EBRD) ، وبنك الاستثمار الأوروبي (EIB) ، وبنك التنمية للبلدان الأمريكية (IDB).
- الموظفون الاجتماعيون في المؤسسات المالية الأخرى ، وخاصة بنوك مبادئ التعادل.
- وكالات التعاون الإنمائي.
- وكالات التخطيط الحكومية.
- المجتمعات والشعوب المحلية.
- منظمات المجتمع المدني.
- الأشخاص المسؤولين عن الأطر التشريعية لتقييم الأثر الاجتماعي.

شكر وتقدير

قدم مئات الأشخاص مساهمات في المناقشات في مؤتمرات الرابطة الدولية لتقييم الأثر وفي أماكن أخرى تم دمجها في هذه الوثيقة، ويستحق بعض الأشخاص أن نخصهم بالذكر نظرا الى مساهمتهم المهمة بشكل خاص وهم كل من: سان ماري أوكامب ، وجيمس باينز ، وهيلدا بيزويدنهوت ، وإيلكو دي جروت ، ودواميان إيغلينغ ، وغابرييلا فاكتور ،وكورنيليا فلورا ، ونورا جوتزمان ، وفيليب هانا ، وأنجيلو إمبريال ، وديانا كيمب ، وإيفو لورينسو ، ولوسي ماكومب ، وبهروز مورفاريدي ، وسيران أوفيرشيللاي ، وماريل روان ، وهيلين راسل ، وراونو سيرينين ، وآرن سوير ، وفرانك سيير ، وإيدي سميث ، ومايك ستاين ، ونيك تايلور ، وليديجويج فان دير بلويج ، وفرانشيسكا فيلياني ، وجورج فيليجاس.

إخلاءُ المسؤولية

تقدم هذه الوثيقة إرشادات عامة حول ما تعتبره الرابطة الدولية لتقييم الأثر (IAIA) ممارسة جيدة حالية في تقييم الأثر الاجتماعي في وقت النشر، ويتم تقديمها فقط كخدمة عامة للمجتمع المهني ولا تعتبر تقديم مشورة قانونية أو فنية، ونظرًا لأن السلطات القضائية تختلف اختلافًا كبيرًا في قوانينها ومتطلباتها، سيحتاج الممارسون دائمًا إلى تأكيد التوقعات في أي سياق يعملون فيه، ولا تعني الإشارة إلى أيشركة أو مؤسسة في هذه الوثيقة بالضرورة تأييدًا أو دعمًا، ولا تتحمل الرابطة الدولية لتقييم الأثر أي مسؤولية عن الأخطاء أو السهو، أو عن أي عواقب قد تأتي من اتباع هذه الارشادات.

حول صورة الغلاف

فرقةرعي حيوان الرنةرقم ٤، مزرعة بلدية يار سال ، جنوب شبه جزيرة يامال ، أبريل ٢٠١٢ ، التقطت الصورة فلوريان ستاملر ، مركز القطب الشمالي ، جامعة لابلاند. (مستخدمة بإذن)

عدة مرات في الأسبوع، قبل انطلاق الرحلة إلى موقع المخيم التالي، تجمع العائلات في كل فرقة من الرعاة الرحل حيوانات الرنة الخاصة بهم ويقومون باختيار الحيوانات التي سيستخدمونها لسحب الزلاجات بأدواتهم المنزلية، ويقع على عاتق كل سائق زلاجة مسؤولية اختيار الحيوانات التي يريدها.

عن المؤلفين

البروفيسور فرانك فانكلي ، أسترالي المولد ، وهو الآن أستاذ الجغرافيا الثقافية في كلية العلوم المكانية في جامعة جرونينجن بهولندا، نشأ في شمال شرق أستراليا في منطقة تشهد تطورًا سريعًا، وقاده ذلك إلى الاهتمام مدى الحياة بتقييم الأثر الاجتماعي وإدارة التنمية، وعلى الرغم من كونه أكاديميًا مهنيًا، إلا أن اهتمامه القوي بالبحوث الاجتماعية التطبيقية والتزامه بالعلاقة الاجتماعية للبحث الأكاديمي أدى الى ان يكون مشاركاً بشكل متكرر كمستشار في القضايا الاجتماعية بشكل عام وخاصة في تقييم الأثر الاجتماعي لمجموعة واسعة من المنظمات، بما في ذلك اللجنة العالمية للسدود، والبنك الدولي، والوكالات الحكومية في العديد من البلدان، ومختلف المنظمات غير الحكومية الدولية والمنظمات الصناعية، وكان أستاذًا زائرًا في جامعة إيسترن في فنلندا، وجامعة ساو باولو، وقد ارتبط بالرابطة الدولية لتقييم الأثر لأكثر من ٢٥ عامًا، وشغل العديد من المناصب القيادية، على سبيل المثال، هو الرئيس الحالي لمجلس تحرير مجلة الرابطة الدولية لتقييم الأثر - تقييم الأثر وتقييم المشروع **Impact Assessment & Project Appraisal**، وهو مؤلف للعديد من الوثائق الرئيسية في مجال تقييم الأثر الاجتماعي، وحاز على جائزة الرابطة الدولية لتقييم الأثر الفردية لعام ٢٠١٤ تقديراً لمساهمته الشخصية في تطوير النظرية والممارسة في مجال تقييم الأثر الاجتماعي، البريد الإلكتروني: **frank.vanclay@rug.nl**

الدكتورة آنا ماريا إستيفيز ، موزمبيقية بالولادة ولكنها مقيمة الآن في هولندا ، لديها اهتمام طويل المدى بموضوع كيف يمكن لقطاع الصناعات الاستخراجية المساهمة في التنمية الاجتماعية، وأسست شركة استشارات الأداء الاجتماعي " مجموعة رؤى المجتمع" **Community Insights Group** في عام ٢٠٠٢، كما قدمت آنا ماريا و مجموعة رؤى المجتمع الدعم في مجالات الأداء الاجتماعي والمحتوى المحلي للعديد من شركات الموارد العالمية مثل **Shell** و **BG** و **Tullow Oil** و **Anglo American** و **Rio Tinto** و **BHP Billiton** في جميع مناطق العالم، وعلى الرغم من أنها ممارس في المقام الأول، إلا أنها نشرت على نطاق واسع حول تقييم الأثر الاجتماعي وقضايا المحتوى المحلي، وهي أستاذة زائرة في قسم الشؤون المدنية والهندسة البيئية في جامعة ستراثكلايد في غلاسكو-اسكتلندا، وستكون رئيسة الرابطة الدولية لتقييم الأثر في الفترة ٢٠١٦-٢٠١٧، كما عملت سابقًا في العديد من الأدوار القيادية في الرابطة الدولية لتقييم الأثر، و أسست وتدير **SIAhub (http://www.socialimpactassessment.com)** ، وهي منصة على الإنترنت لممارسي تقييم الأثر الاجتماعي، البريد الإلكتروني: **amesteves@communityinsights.eu**

الدكتورة إلسي أوكامب، من جنوب إفريقيا بالولادة، وتعمل كممارس تقييم الأثر الاجتماعي، وهي عاملة اجتماعية مؤهلة حاصلة على درجة الماجستير في الإدارة البيئية، وقد أكملت للتو درجة الدكتوراة بالفلسفة حول كيفية استخدام تقييم الأثر الاجتماعي كأداة للتنمية الاجتماعية، وهي مديرة شركة **Equispectives Research and Consulting Services** ، وهي شركة متخصصة في البحث الاجتماعي والجوانب الاجتماعية للإدارة البيئية، وعملت إلسي بشكل أساسي في إفريقيا وأجرت أكثر من ١٠٠ دراسة حول تقييم الأثر الاجتماعي خلال مسيرتها المهنية، بما في ذلك العديد من مشاريع التعدين والبنية التحتية الكبيرة، كما شاركت في المراقبة طويلة المدى للجوانب الاجتماعية أثناء تنفيذ المشروع، وتقوم بتدريس تقييم الأثر الاجتماعي على مستوى الدراسات العليا في عدد من جامعات جنوب إفريقيا، وتشمل مشاركتها في الرابطة الدولية لتقييم الأثر كونها عضوًا في اللجنة التنفيذية الوطنية للرابطة الدولية لتقييم الأثر في جنوب إفريقيا وكونها رئيسة سابقة لقسم تقييم الأثر الاجتماعي في الرابطة الدولية لتقييم الأثر، كما أن إلسي عضوة في اللجنة الاستشارية لمركز الحقوق البيئية، وهي منظمة غير حكومية في جنوب إفريقيا متخصصة في العدالة الاجتماعية والبيئية، ووجدت إلسي أن العمل مع المجتمعات الشعبية **"Grassroots communities"** هو الجانب الأكثر مكافأة في تقييم الأثر الاجتماعي. البريد الإلكتروني:**ilse@equispectives.co.za**

الدكتور دانيال فرانكس ، أسترالي المولد ، وهو نائب مدير مركز المسؤولية الاجتماعية في التعدين في معهد المعادن المستدامة بجامعة كوينزلاند، مع خلفية في الجيولوجيا والسياسة والعلوم الاجتماعية، وتركز أبحاثه وممارساته على تحديات الاستدامة في التعدين وتطوير الطاقة، وشغل منصب الرئيس المشارك لقسم تقييم الأثر الاجتماعي في الرابطة الدولية لتقييم الأثر منذ عام ٢٠١١ وهو عضو في مجموعة الإدارة الرشيدة للموارد الاستخراجية والموارد الأرضية في شبكة حلول التنمية المستدامة التابعة للأمم المتحدة.

كما نشر على نطاق واسع في المؤلفات الأكاديمية وأجرى أبحاثًا لمنظمات بما في ذلك: برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، والبنك الدولي ، وأوكسفام ، ومؤسسة فورد ، ومنظمة السلام الأخضر ، والوكالة الأسترالية للتنمية الدولية ، والمجلس الدولي للتعدين والمعادن، ولمعظم شركات التعدين الرئيسية، وكان محاضرًا زائرًا في جامعة كاتوليكا ديل نورتي في تشيلي، وجامعة كولومبيا في نيويورك، وجامعة شرق فنلندا، وجامعة غرب أستراليا. البريد الإلكتروني: **d.franks@smi.uq.edu.au**

النقاط الرئيسية في هذه الوثيقة الإرشادية

يُنظر إلى تقييم الأثر الاجتماعي (SIA) الآن على أنه عملية تحديد وإدارة القضايا الاجتماعية لتطوير المشروع، ويتضمن المشاركة الفعالة للمجتمعات المتأثرة في العمليات التشاركية لتحديد وتقييم وإدارة الآثار الاجتماعية، وعلى الرغم من أن تقييم الأثر الاجتماعي لا يزال يستخدم كآلية للتنبؤ بالأثر وأداة لصنع القرار في العمليات التنظيمية للنظر في الآثار الاجتماعية قبل قرار الترخيص أو منح الترخيص ، إلا إن دور تقييم الأثر الاجتماعي هو المساهمة في الإدارة المستمرة للقضايا الاجتماعية في جميع مراحل دورة تطوير المشروع بأكملها ، من الفكرة إلى ما بعد الإغلاق، ومثله مثل جميع مجالات الممارسة الأخرى (العلوم) ، فإن تقييم الأثر الاجتماعي هو مجتمع ممارسة له نموذجه الخاص به من النظريات والأساليب والتجارب السابقة والفهم والقيم المتوقعة، وما يعنيه ويتضمنه "تقييم الأثر الاجتماعي" هو أن يتم فهمه ضمن نموذج تقييم الأثر الاجتماعي بدلاً من تفسير أي قاموس لكلمات، الاجتماعي، الأثر، التقييم، وقد تم تجسيد هذا النموذج وتوضيحه في المبادئ الدولية لتقييم الأثر الاجتماعي وفي وثيقة التوجيه هذه.

نشأ تقييم الأثر البيئي والاجتماعي في السبعينيات جنبًا إلى جنب مع تقييم الأثر البيئي (EIA) وحاول في الأصل محاكاة تقييم الأثر البيئي قدر الإمكان، وفي كثير من الأحيان تم إجراء الأثر الاجتماعي كجزء من تقييم الأثر البيئي ، وعادة ما كان يتم ذلك بشكل سيء، وبمرور الوقت بدأت ممارسة تقييم الأثر الاجتماعي تختلف عن تقييم الأثر البيئي بسبب الإدراك المتزايد بأن القضايا الاجتماعية تختلف اختلافًا جوهريًا عن القضايا الفيزيائية الحيوية، فالمهمة الأساسية لتقييم الأثر الاجتماعي يجب أن تكون تحسين إدارة القضايا الاجتماعية (بدلاً من التأثير فقط على قرارات الموافقة / عدم الموافقة)، كما أن فعالية تقييم الأثر الاجتماعي من حيث تحقيق نتائج أفضل للمجتمعات المتضررة سيتم تعظيمها من خلال كونها ذات صلة بالمؤيدين (مطوري القطاع العام والتجاري) الذين يبدؤون وينفذون المشاريع، وبسبب الترابط بين القضايا البيئية والاجتماعية والصحية، فسيكون من المفيد إجراء تقييمات متكاملة، حيث أصبح تقييم الأثر البيئي والاجتماعي والصحي (ESHIA) ممارسة معيارية في القطاع الخاص، ومع ذلك فإن الآثار الاجتماعية تبدأ قبل وقت طويل من طلب الموافقة على المشروع - فهي تبدأ بشائعات عن مشروع محتمل، لذا فإن إدارة القضايا الاجتماعية (وبالتالي تقييم الأثر الاجتماعي)، يجب أن تبدأ في أقرب وقت ممكن بعد وضع التصور الأولي للمشاريع.

الفرق الرئيسي بين تقييم الأثر الاجتماعي وتقييم الأثر البيئي هو التركيز المتزايد في تقييم الأثر الاجتماعي على تعزيز فوائد المشاريع للمجتمعات المتأثرة، وعلى الرغم من الحاجة إلى التأكد من تحديد الآثار السلبية والتخفيف من حدتها بشكل فعال ، إلا أنه من المفيد أيضًا مراجعة المشاريع والأنشطة الإضافية لضمان فوائد أكبر للمجتمعات، وهذا أمر ضروري للمشروع للحصول على "الترخيص الاجتماعي للعمل" ؛ وأيضًا لأن محاولة تقليل الضرر (النهج التقليدي في تقييم الأثر الاجتماعي) لا يضمن أن المشروع سيعتبر مقبولًا من قبل أصحاب المصلحة المحليين، أو أن المشروع لا يتسبب في الواقع في ضرر كبير، ويغطي تعزيز الفوائد مجموعة من القضايا ، بما في ذلك: تعديل البنية التحتية للمشروع لضمان قدرته أيضًا على خدمة احتياجات المجتمع المحلي، وتوفير تمويل الاستثمار الاجتماعي لدعم التنمية الاجتماعية المستدامة المحلية وعمليات رؤية المجتمع لوضع خطط استراتيجية لتنمية المجتمع، والتزام حقيقي بتعظيم فرص المحتوى المحلي (أي الوظائف للسكان المحليين والمشتريات المحلية) عن طريق إزالة الحواجز أمام فرصة تمكين الشركات المحلية من توفير السلع والخدمات، ومن خلال توفير التدريب والدعم للسكان المحليين، وعندما يتم إعادة توطين الأشخاص لتمكين المشروع بالمضي قدمًا، فمن الضروري ضمان استعادة سبل عيشهم بعد إعادة التوطين وتعزيزها.

ومن المهم لكسب الترخيص الاجتماعي للعمل أن يتم معاملة المجتمعات باحترام، حيث تعد ممارسات المشاركة المجتمعية الهادفة والشفافة والمستمرة منذ مراحل التداخل الأولى مع المجتمعات المحلية ضرورية لبناء الثقة والاحترام، كما أن القيم والمبادئ الأساسية لتقييم الأثر الاجتماعي محددة في المبادئ الدولية لتقييم الأثر الاجتماعي، وتتضمن المبادئ الراسخة لتقييم الأثر الاجتماعي: أنه يجب أن يكون الهدف من تقييم الأثر الاجتماعي للمشروع هو المساهمة في تمكين الفئات الضعيفة في المجتمع، كما ينبغي تطبيق منظور النوع الاجتماعي في جميع التقييمات، وأن احترام حقوق الإنسان يجب أن يكون أساس جميع الإجراءات، حيث إن تصاعد الحديث عن الأعمال التجارية وحقوق الإنسان لا سيما مع اعتماد مبادئ الأمم المتحدة التوجيهية بشأن الأعمال التجارية وحقوق الإنسان، يعني أن احترام حقوق الإنسان أصبح الآن مسؤولية أساسية لتطوير القطاع الخاص، ومع وجود العديد من الآثار الاجتماعية والبيئية التي يمكن تفسيرها من ناحية حقوق الإنسان فإن تقييم الأثر الاجتماعي سيكون له تأثير متزايد، فالأشخاص المتأثرون هم أصحاب حقوق مع استحقاقات قانونية، ويمكن لتقييم الأثر الاجتماعي إثبات قيمته للشركات كطريقة لتقليل تعرضها للمخاطر ومساعدتها على الامتثال للمعايير الدولية و / أو الممارسات الجيدة مع تطورها بمرور الوقت، ومن الناحية المثالية يجب أن يقوم تقييم الأثر الاجتماعي وتقييم الأثر البيئي والاجتماعي والصحي الشامل بمعالجة جميع قضايا حقوق الإنسان الهامة المرتبطة بالمشروع.

بعض المفاهيم الأساسية الرئيسية ذات الصلة بـتقييم الأثر الاجتماعي

على الرغم من توفير معجم شامل في نهاية هذه الوثيقة، إلا أنه سيتم هنا تقديم ووصف بعض المفاهيم الأساسية التي تعتبر أساسية لفهم القضايا التي تنطوي عليها إدارة الآثار الاجتماعية.

يشير الترخيص الاجتماعي للعمل (**Social License to Operate**) إلى مستوى القبول أو الموافقة على أنشطة المنظمة من قبل أصحاب المصلحة وخاصة المجتمعات المحلية المتأثرة، وأصبحت الشركات الرائدة تدرك الآن أنها بحاجة إلى تلبية أكثر من مجرد المتطلبات التنظيمية ، فهي تحتاج أيضًا إلى مراعاة إن لم تكن تلبي توقعات مجموعة واسعة من أصحاب المصلحة، بما في ذلك المنظمات غير الحكومية الدولية والمجتمعات المحلية، وإن لم تقم تلك المنظمات بفعل ذلك، فإنها تخاطر ليس فقط بإلحاق الضرر بالسمعة وتقليل الفرص التي قد تجلبها، بل أنها تخاطر أيضًا بالتعرض لمخاطر الإضرابات والاحتجاجات والحصار والتخريب والإجراءات القانونية والعواقب المالية لهذه الإجراءات، وفي بعض البلدان أصبح "الترخيص الاجتماعي للعمل" عنصرًا راسخًا في لغة الأعمال، مما يؤثر بشكل فعال إن لم يكن يقود إستراتيجية الأعمال للعديد من الشركات ، كما أنه جزء من مشهد الحوكمة، وللمزيد من المعلومات ، راجع : ا روبرت جي بوتيلير-٢٠١٤ الأسئلة المتداولة حول الترخيص الاجتماعي للعمل.، تقييم الأثر وتقييم المشروع، العدد ٣٢ (٤) ،(صفحة ٢٦٣-٢٧٢) http://dx.doi.org/10.1080/14615517.2014.941141 .

الموافقة الحرة والمسبقة والمستنيرة **Free, Prior and Informed Consent (FPIC)** هي آلية إجرائية تم تطويرها للمساعدة في ضمان حق الشعوب الأصلية في تقرير المصير، وهو مفهوم اكتسب مكانته من خلال إدراجه في إعلان الأمم المتحدة لعام ٢٠٠٧ بشأن حقوق الشعوب الأصلية واتفاقية منظمة العمل الدولية رقم ١٦٩ لعام ١٩٨٩، ويختلف وضعه القانوني اعتمادًا على ما إذا كان بلد ما قد وقع واحدًا أو آخر من هذه الصكوك و أدرجها بشكل فعال في القانون المحلي، وتعني كلمة "حرة" **Free** أنه يجب ألا يكون هناك إكراه أو مضايقة أو ترهيب أو تلاعب من قبل الشركات أو الحكومات من أجل الحصول على موافقة أصحاب المصلحة، ويجب ألا يكون هناك أي انتقام إذا قال المجتمع "لا"، وتعني كلمة "مسبقة" **Prior** أنه ينبغي طلب الموافقة وتلقيها قبل البدء في أي نشاط على أراضي المجتمع وأن يتم توفير الوقت الكافي المناسب للنظر في الطلب من قبل المجتمعات المتأثرة، وتعني كلمة "مستنيرة" **Informed** أن يكون هناك إفصاحًا كاملاً من قبل مطوري المشروع عن خططهم بلغة وصيغة مقبولة ومفهومه للمجتمعات المتأثرة، وأن يكون لدى المجتمع معلومات وقدرة كافية للحصول على فهم معقول لما تعنيه هذه الخطط، بما في ذلك الآثار الاجتماعية التي ستؤثر عليهم، وعلى الرغم من أن "الموافقة" تعني عادةً أنه يجب أن يكون للمجتمعات خيارًا حقيقيًا، ويمكنهم أن يقولوا نعم إذا كان هناك تدفق جيد للفوائد وفرص التنمية لهم، أو يمكنهم أن يقولوا لا إذا لم يكونوا راضين عن الصفقة، وكذلك أن يكون هناك آلية قابلة للتطبيق لتحديد ما إذا كان هناك دعم واسع النطاق في المجتمع ككل، وفي الواقع غالبًا ما يظل تنفيذ الموافقة المسبقة والمستنيرة معيبًا، وقد تم اعتماد الموافقة المسبقة والمستنيرة بدرجات متفاوتة كشرط من قبل مؤسسة التمويل الدولية والعديد من المنظمات الدولية الأخرى، ومازال هناك نقاش متزايد حول ما إذا كان ينبغي استخدام روح الموافقة الحرة والمسبقة والمستنيرة لإظهار الاحترام لجميع المجتمعات وكسب الترخيص الاجتماعي للعمل، وللمزيد من المعلومات ، راجع : بوكستون إيه و ويلسون إي-٢٠١٣، دليل لتطبيق روح الموافقة الحرة والمسبقة والمستنيرة في المشاريع الصناعية ، لندن: المعهد الدولي للبيئة والتنمية . http://pubs.iied.org/pdfs/16530IIED.pdf

يشير النهج القائم على حقوق الإنسان **A human rights-based approach** إلى إطار مفاهيمي وإجرائي موجه نحو ضمان تعزيز وحماية حقوق الإنسان في السياسات والبرامج والخطط والمشاريع، وهو أساس جميع الصكوك والإجراءات ذات الصلة بحقوق الإنسان وقد تم تطبيقه في مجموعة واسعة من السياقات (لا سيما في مجال الصحة والتعاون الإنمائي)، ويسعى إلى: (١) وضع حقوق الإنسان ومبادئها كعنصر أساسي في الإجراءات ؛ (٢) المطالبة بالمساءلة والشفافية من قبل المكلفين بالواجبات تجاه أصحاب الحقوق ؛ (٣) تعزيز التمكين وبناء القدرات لأصحاب الحقوق من أجل (من بين أمور أخرى) مساءلة المكلفين بالواجبات ؛ (٤) ضمان الاعتراف بالمشاركة الهادفة لأصحاب الحقوق في عمليات التنمية والتدخلات المخططة كحق أصيل لهم ، وليس مجرد ممارسة فضلى، (٥) ضمان المشاركة غير التمييزية لأصحاب الحقوق وإعطاء الأولوية للأفراد أو الجماعات المعرضة للخطر أو المهمشة بشكل خاص (مثل النساء وكبار السن والأطفال والشباب والأقليات والشعوب الأصلية). للمزيد من المعلومات راجع http://hrbaportal.org/

تشير العناية الواجبة بحقوق الإنسان **Human rights due diligence** إلى التوقع الوارد في مبادئ الأمم المتحدة التوجيهية بشأن الأعمال التجارية وحقوق الإنسان بأنه يجب على الشركات تنفيذ إجراءات العناية الواجبة من أجل ضمان أن الإجراء التجاري المقترح أو المعاملة أو الاستحواذ لا ينطوي على مخاطر خفية على حقوق الإنسان، (بعبارة أخرى المخاطر التي يتعرض لها الأشخاص والمجتمعات وليس فقط المخاطر التي تتعرض لها الشركة)، ونظرًا لأن العديد من الآثار الاجتماعية هي أيضًا آثاراً على حقوق الإنسان فإن أصحاب المصلحة المتأثرين هم أصحاب حقوق مع استحقاقات قانونية، وهذا يزيد من أهمية الآثار الاجتماعية وأهمية تقييم الأثر الاجتماعي، لذلك فإن الآثار الاجتماعية هي أمور خطيرة يجب على الشركات معالجتها، وللمزيد من المعلومات ، يرجى الرجوع إلى : المجلس الدولي للتعدين والمعادن،٢٠١٢، دمج العناية الواجبة بحقوق الإنسان في عمليات إدارة المخاطر المؤسسية . http://www.icmm.com/document/3308

تتعلق المخاطر غير الفنية **Non-technical risks** بالمسائل الإدارية والقانونية والاجتماعية والسياسية التي يواجهها المشروع، وعلى عكس المخاطر الفنية (أي المخاطر المادية والهيكلية والهندسية والبيئية)، فإن التركيز التقني والتكنوقراطي للعديد من موظفي المشروع (وعقليتهم الاجتماعية) يعني أنه عادة ما يتم أخذ المخاطر الفنية في الاعتبار بشكل كامل في حين أن المخاطر غير الفنية

يتم وضعها تحت الدراسة أو يتم تجاهلها تمامًا، ومع ذلك وبسبب إجراءات الاحتجاج التي يمكن أن تتخذها المجتمعات المحلية ، فإن المخاطر غير الفنية من المحتمل أن تصبح مخاطر مالية جسيمة على المشروع ، وبالتالي يجب أخذها في الاعتبار ومعالجتها بشكل كامل، وللمزيد من المعلومات ، يرجى الرجوع إلى: ديفيس آر وفرانكس د، ٢٠١٤، تكاليف الصراع بين الشركة والمجتمع في قطاع الصناعات الاستخراجية.

http://www.hks.harvard.edu/m-rcbg/CSRI/research/Costs%20of%20Conflict_Davis%20%20Franks.pdf

المخاطر الاجتماعية **Social risk** لها معاني مختلفة حسب السياق الذي ترد فيه، ففي سياق تقييم الأثر الاجتماعي لمشروع الشركة فان "الخطر الاجتماعي" هو مفهوم مشابه إلى حد كبير "للمخاطر غير الفنية" وهو المصطلح المفضل، ويُعرِّف البنك الدولي المخاطر الاجتماعية على أنها "احتمال أن يؤدي التدخل إلى خلق أو تعزيز أو تعميق عدم المساواة و / أو الصراع الاجتماعي ، أو أن مواقف وإجراءات أصحاب المصلحة الرئيسيين قد تقوض تحقيق هدف التنمية، أو أن الهدف الإنمائي أو وسيلة تحقيق ذلك تفتقر إلى الملكية بين أصحاب المصلحة الرئيسيين "، وبالنسبة للبنك تعتبر المخاطر الاجتماعية بمثابة مخاطر (تهديدات) لنجاح المشروع ، كما أنها أيضًا مخاطر (قضايا اجتماعية) أوجدها المشروع والتي بدورها أصبحت تهديدات للمشروع، أما في بيئة الشركة يمكن اعتبار المخاطر الاجتماعية على أنها مخاطر الأعمال (مثل التكاليف الإضافية) للشركة التي تنشأ عن أي آثار اجتماعية أو قضايا اجتماعية أوجدها المشروع ، مثل التكاليف غير المتوقعة للتخفيف، والتقاضي المستقبلي و / أو التعويض، والمدفوعات، والإضرابات العمالية ، وأعمال التخريب الانتقامية ، والإضرار بالسمعة، وللمزيد من المعلومات يرجى الرجوع إلى: كايتل ب و روجي ج، ٢٠٠٥، المسؤولية الاجتماعية للشركات باعتبارها إدارة مخاطر: نموذج للشركات متعددة الجنسيات.

http://www.ksg.harvard.edu/m-rcbg/CSRI/publications/workingpaper_10_kytle_ruggie.pdf

اتفاقيات الآثار والفوائد **Impacts & Benefits Agreements** (أو اتفاقيات تنمية المجتمع) هي اتفاقيات يتم التفاوض عليها بين مطوري المشروع والأشخاص المتأثرين، وعلى الرغم من أن هذه الاتفاقيات تتضمن أحيانًا الحكومات، إلا أنها عادة ما تكون بين مطور المشروع وأصحاب المصلحة المتأثرين على الرغم من أن الدوافع والمحتوى قد يتأثران بسياسة الحكومة، وتتضمن الاتفاقيات عادةً بيانات حول الآثار المتبقية المحتملة، وأحكامًا حول كيفية معالجة تلك الآثار، والفوائد التي تم التعهد بها، وعمليات الحوكمة التي سيتم استخدامها لإدارة العلاقة بين الأطراف، وللمزيد من المعلومات يرجى الرجوع إلى: جيبسون جي وأوفيرشيللاي سي، ٢٠١٠، مجموعة أدوات مجتمع آي بي أي :التفاوض بشأن اتفاقيات الأثر والفوائد وتنفيذها. تورنتو: مؤسسة والتر ودانكان جوردون .
http://www.ibacommunitytoolkit.ca

تشير سبل العيش المستدامة **Sustainable Livelihoods** إلى طريقة التفكير في المجتمعات والأفراد من حيث قدراتهم وموارد سبل العيش (الأصول ورؤوس الأموال) واستراتيجيات (الأنشطة) المعيشية التي يقومون بها لكسب عيشهم وإدارة أسلوب حياتهم، وتشير "سبل العيش" **Livelihoods** إلى طريقة حياة الشخص أو الأسرة وكيف يكسبون رزقهم ، على وجه الخصوص كيف يؤمنون الضروريات الأساسية للحياة ، على سبيل المثال طعامهم وماءهم ومأواهم وملبسهم ويعيشون في المجتمع، وسبل العيش مترابطة مع بعضها البعض ومع البيئة الفيزيائية والحيوية من حولهم، وتكون سبل العيش مستدامة **Sustainable** عندما تكون قادرة على التعامل مع الضغوط والصدمات والتعافي منها (أي أنها مرنة) وتحافظ على قدراتها وأصولها أو تعززها الآن وفي المستقبل مع عدم تقويض قاعدة الموارد الطبيعية، ويحتاج الناس إلى سبل عيش مستدامة من أجل البقاء على قيد الحياة، وبالتالي يجب أن تأخذ جميع التدخلات في الاعتبار الآثار على سبل عيش الناس، وللمزيد من المعلومات ، يرجى الرجوع إلى:

سكونز آي، ٢٠١٨، سبل العيش الريفية المستدامة: إطار للتحليل ، ورقة عمل معهد دراسات التنمية **.(72)**
http://mobile.opendocs.ids.ac.uk/opendocs/bitstream/handle/123456789/3390/Wp72.pdf

القيمة المشتركة **Shared Value** هي طريقة للتفكير في دور الشركة التي تدرك أن الاحتياجات المجتمعية وليس فقط الاحتياجات الاقتصادية التقليدية هي التي تحدد الأسواق، وأن الغرض من الشركة يجب إعادة تعريفه على أنه خلق قيمة مشتركة، وليس مجرد ربح لمساهميها، بحيث يستفيد المجتمع وكذلك الشركة، وتقر وجهة النظر هذه أيضًا بأن الأضرار الاجتماعية غالبًا ما تخلق تكاليف للشركات في شكل مخاطر اجتماعية وبالتالي تحتاج إلى إدارتها بعناية، وللمزيد من المعلومات يرجى الرجوع إلى:

بورتر م و كرامر م، ٢٠١١، خلق قيمة مشتركة، هارفارد بيزنس ريفيو ٨٩ (١-٢) ، (صفحة ٦٢-٧٧)

http://www.fsg.org/Portals/0/Uploads/ Documents / PDF / Creating_Shared_Value.pdf

هيدالجو سي وآخرون، ٢٠١٤، الاستخراج الهادف **(FSG.org)**
srpush=true؟http://www.fsg.org/tabid/191/ArticleId/1184/Default.aspx

مبادئ التعادل The Equator Principles (EP) هي مسؤولية اجتماعية للشركات وإطار عمل استدامة لصناعة التمويل العالمية، وبشكل أكثر تحديدًا هي إطار لإدارة المخاطر تتبناه المؤسسات المالية (أي البنوك) لتحديد وتقييم وإدارة المخاطر البيئية والاجتماعية في المشاريع في أي مكان في العالم ولجميع قطاعات الصناعة، ويهدف هذا الاطار في المقام الأول إلى توفير الحد الأدنى من المعايير للعناية الواجبة لدعم اتخاذ القرارات المسؤولة بشأن المخاطر، وتلتزم البنوك التي تتبنى مبادئ التعادل بتنفيذ المبادئ في سياساتها وإجراءاتها ومعاييرها البيئية والاجتماعية الداخلية الخاصة بتمويل المشاريع وتوافق على "عدم تقديم تمويل المشروع أو قروض الشركات المتعلقة بالمشاريع التي لن يقوم العميل أو لن يكون قادراً على الامتثال بمبادئ التعادل، وتوفر البنوك التي تشترك في مبادئ التعادل الجزء الأكبر من التمويل الدولي للمشاريع في البلدان النامية، ومبادئ التعادل بشكل أساسي هي عبارة عن مجموعة من المبادئ عالية المستوى، وبالنسبة للإرشادات التشغيلية فإن مبادئ التعادل تتطلب الامتثال لمعايير أداء مؤسسة التمويل الدولية، وللمزيد من المعلومات راجع:

http://www.equator-principles.com

http://www.ifc.org/performancestandards

فهرس المحتويات

هدف الوثيقة والقراء المستهدفين	i
إخلاء المسؤولية	ii
عن المؤلفين	iii
النقاط الرئيسية في هذه الوثيقة الإرشادية	iv
المفاهيم الأساسية الرئيسية ذات الصلة	v
فهرس المحتويات	viii
تقييم الأثر الاجتماعي هو عملية إدارة وليس منتج	١
الآثار الاجتماعية هي كل ما يؤثر على الناس	٢
تقييم الأثر الاجتماعي والإدارة والاجتماعية	٤
تقييم الأثر الاجتماعي وثيق الصلة بجميع مراحل المشروع	٦
من يقوم بالتكليف ومن يستخدمه ومن يقوم بتقييم الأثر الاجتماعي؟	٦
مراحل ومهام تقييم الأثر الاجتماعي	٧
القيام بتقييم الأثر الاجتماعي هو عمل جيد ومفيد للأعمال	٩
يجب أن يكون هدف جميع المشاريع هو التنمية الاجتماعية المستدامة	١١
يجب مراعاة حقوق الإنسان	١٤
الاعتراف بالشعوب الأصلية والتقليدية والقبلية	١٦
يختلف تقييم الأثر الاجتماعي عن المشاركة العامة	٢٠
النزوح وإعادة التوطين	٢٤
يساعد المحتوى المحلي في إنشاء قيمة مشتركة	٢٨
التخطيط للإغلاق عند بدء المشروع	٣٠
أخلاقيات لممارسي تقييم الأثر الاجتماعي	٣٢
الممارسات الجيدة للمهام الـ ٢٦ التي تتألف من تقييم الأثر الاجتماعي	٣٤
المرحلة ١: فهم القضايا	٣٤
المرحلة ٢: توقع مسارات الأثر المحتمل وتحليلها وتقييمها	٤٤
المرحلة ٣: استراتيجيات التطوير والتنفيذ	٥٠
المرحلة الرابعة: تصميم وتنفيذ برامج الرصد	٥٧
قائمة المحتويات النموذجية لتقرير تقييم أو خطة الأثر الاجتماعي	٦٠
مراجعة معايير التحقق من تقارير تقييم الأثر الاجتماعي	٦٢
المراجع الرئيسية في إدارة وتقييم الأثر الاجتماعي	٦٧
المصادر والروابط الرئيسية الأخرى المتعلقة بالأثر الاجتماعي	٦٩
مسرد مصطلحات ومفاهيم تقييم الأثر الاجتماعي	٧٠

تقييم الأثر الاجتماعي هو عملية للإدارة وليس منتج

تُعرّف المبادئ الدولية لتقييم الأثر الاجتماعي تقييم الأثر الاجتماعي بأنه "عمليات تحليل ورصد وإدارة العواقب الاجتماعية المقصودة وغير المقصودة، الإيجابية والسلبية، للتدخلات المخططة (السياسات والبرامج والخطط والمشاريع) وأي عمليات تغيير اجتماعي يتم استدعاؤها من خلال تلك التدخلات "، وعلى الرغم من أنه يمكن تطبيق تقييم الاثر الاجتماعي وقد تم تطبيقه في العديد من الأماكن المختلفة، إلا أن وثيقة التوجيه هذه تتناول تطبيق تقييم الأثر الاجتماعي على مستوى المشروع، على سبيل المثال البناء المخطط له للبنية التحتية الجديدة مثل المطارات والجسور والممرات الجانبية والسدود والطرق السريعة والمناجم وخطوط الأنابيب والموانئ وممرات النقل ومزارع طاقة الرياح ، فضلاً عن تطوير الزراعة التجارية والحراجة الزراعية وإنشاء مناطق للحفاظ على الطبيعة، حيث يمكن أن يتسبب تخطيط وبناء هذه المشاريع في العديد من الآثار الاجتماعية، ومنذ المراحل المبكرة عادة ما تكون هناك تكهنات حول المشروع يمكن أن تؤثر على أسعار العقارات ، ويمكن أن تؤدي إما إلى نزوح جماعي للناس ، أو على العكس تزيد من تدفق الناس (المعروف باسم "تأثير موضع الجذب honeypot effect").

ويمكن للمشاريع أن تخلق فرصًا وفوائد للناس، ولكن في نفس الوقت يمكن أن تخلق أيضًا آثارًا ضارة، وعادة لا تصنف المشاريع بأنها جيدة أو سيئة، فهناك توزيع مختلف للتكاليف والفوائد داخل المجتمعات المجاورة، لذا لا يمكن تبسيط الموضوع الى رابحين وخاسرين، لأن الناس يمكن أن يستفيدوا ويتأذوا في نفس الوقت، وهناك حاجة إلى إدارة جيدة لضمان تعظيم فوائد المشاريع وتجنب الآثار السلبية أو التقليل منها بشكل مستمر خلال عمر المشروع، فتقييم الأثر الاجتماعي هو عملية يمكن أن تساعد بشكل كبير في ضمان تحقيق الفوائد وتجنب الضرر.

ونظرًا لأن تقييم الأثر الاجتماعي يتضمن عمليات إدارة الآثار الاجتماعية للتنمية ويساهم في القيمة المشتركة من خلال تحسين النتائج للمجتمعات المحلية وكذلك للمطور (شركة أو حكومة)، ويجب أن يقوم بها المشروع سواء كانت مطلوبة قانونًا أم لا، لذا فإن مقدار الجهد المستثمر في تقييم الأثر الاجتماعي لتحديد وإدارة الآثار الاجتماعية بشكل مناسب يجب أن يكون متناسبًا مع الآثار والمخاطر المحتملة للمشروع، ويجب أن تساعد أنشطة تحديد النطاق المبكرة الممارس على تحديد النطاق النسبي للجهد المحتمل المطلوب.

بدلاً من البيان التقليدي للآثار الاجتماعية التي تشبه إلى حد ما بيان الأثر البيئي ، فإن الوثيقة الأكثر ملاءمة التي سيتم إنتاجها هي خطة إدارة الأثر الاجتماعي (SIMP) ووثائق الإدارة ذات الصلة، على سبيل المثال خطة صحة وسلامة المجتمع ، وخطة عمل إعادة التوطين ، وخطة إشراك أصحاب المصلحة ، وخطة المشتريات المحلية ، والتي توفر بشكل جماعي مجموعة متكاملة من الإجراءات والخطوات لإدارة القضايا الاجتماعية التي نشأت بسبب المشروع، ويحدد برنامج خطة إدارة الأثر الاجتماعي الاستراتيجيات التي يتعين اتخاذها خلال كل مرحلة من مراحل المشروع (بما في ذلك مرحلة ما بعد الإغلاق) لرصد التغييرات والإبلاغ عنها وتقييمها ومراجعتها والاستجابة لها بشكل استباقي، كما تعد الإدارة التكيفية جزءًا مهمًا من إدارة الآثار الاجتماعية، وتزداد الحاجة إلى أدوات خطط إدارة الأثر الاجتماعي من قبل الحكومات والمستثمرين في المشاريع، ويتم تطويرها عادة كمخرج لإعداد بيانات الأثر للموافقات على المشروع ثم يتم تحديثها بشكل دوري، ومن الناحية المثالية يجب أن تتوافق بطاقات خطة إدارة الأثر الاجتماعي مع أنظمة الإدارة الداخلية للشركة و / أو تغذيها، وعوضاً عن ذلك يمكن للشركات تنفيذ نظام إدارة الأثر الاجتماعي كجزء من عملية التخطيط الشاملة الخاصة بهم.

For more information on Social Impact Assessment as a process of management, refer to:

Esteves, A.M., Franks, D. & Vanclay, F. 2012 Social impact assessment: The state of the art. Impact Assessment & Project Appraisal 30(1), 35-44. **http://dx.doi.org/10.1080/14615517.2012.660356**

Franks, D., Fidler, C., Brereton, D., Vanclay, F. & Clark, P. 2009 Leading Practice Strategies for addressing the Social Impacts of Resource Developments. St Lucia: Centre for Social Responsibility in Mining, Sustainable Minerals Institute, The University of Queensland. **http://www.csrm.uq.edu.au/docs/Franks_etal_LeadingPracticeSocialImpacts_2009.pdf**

Franks, D. & Vanclay, F. 2013 Social Impact Management Plans: Innovation in corporate and public policy. Environmental Impact Assessment Review 43, 40-48. **http://dx.doi.org/10.1016/j.eiar.2013.05.004**

Vanclay, F. 2003 International Principles for Social Impact Assessment. Impact Assessment & Project Appraisal 21(1), 5-11. **http://dx.doi.org/10.3152/147154603781766491**

الآثار الاجتماعية هي كل ما يؤثر على الناس

تعتبر المبادئ الدولية لتقييم الأثر الاجتماعي أن الآثار الاجتماعية تشمل جميع القضايا المرتبطة بالتدخل المخطط له (أي المشروع) الذي يؤثر على الناس أو يهمهم، سواء بشكل مباشر أو غير مباشر، وعلى وجه التحديد يُعتبر الأثر الاجتماعي شيئًا يتم تجربته أو الشعور به إما بالمعنى الإدراكي (المعرفي) أو المعنى الجسدي (عضوي ، فيزيائي) ، على أي مستوى ، على سبيل المثال على مستوى الفرد ، وحدة اقتصادية (الأسرة / الأهل) ، أو مجموعة اجتماعية (دائرة الأصدقاء) ، أو مكان العمل (شركة أو وكالة حكومية) ، أو حسب المجتمع / المجتمع بشكل عام، وتتأثر هذه المستويات المختلفة بطرق مختلفة بالآثار أو التأثيرات التي تسبب بها الإجراء.

ونظرًا لأن "الأثر الاجتماعي" يُنظر إليه على أنه أي شيء مرتبط بمشروع يؤثر أو يهم أي مجموعة من أصحاب المصلحة المتأثرين ، فمن المحتمل أن يكون أي شيء تقريبًا اثراً اجتماعيًا طالما أن له قيمة أو أهمية لمجموعة معينة من الأشخاص، فالآثار البيئية على سبيل المثال يمكن أن تكون أيضًا آثاراً اجتماعية لأن الناس يعتمدون على البيئة في معيشتهم ولأن الناس قد يكون لديهم ارتباط بالأماكن التي يتم فيها إنشاء المشاريع، والآثار على صحة الناس ورفاهيتهم هي آثاراً اجتماعية، كما يمكن أن يكون فقدان التراث الثقافي أو الموائل المهمة أو التنوع البيولوجي آثارًا اجتماعية لأن الناس يقدرونها، لذلك يجب أن يتناول تقييم الأثر الاجتماعي كل ما له صلة بالناس وطريقة عيشهم، وهذا يعني أن تقييم الأثر الاجتماعي لا يمكن أن يبدأ بقائمة مراجعة للآثار المحتملة، ولكن يجب تحديد الآثار الاجتماعية من خلال الوعي بالمشروع وفهم كيفية أثر المشروع على ما هو مهم لأصحاب المصلحة في المشروع، ويعطي الصندوق (١) فكرة عن الآثار الاجتماعية.

الصندوق ١: ما هي الآثار الاجتماعية؟

الآثار الاجتماعية هي تغييرات في واحد أو أكثر مما يلي:

- طريقة حياة الناس - أي كيف يعيشون ويعملون ويلعبون ويتفاعلون مع بعضهم البعض على أساس يومي.
- ثقافتهم - أي معتقداتهم وعاداتهم وقيمهم ولغتهم أو لهجتهم المشتركة.
- مجتمعهم - تماسكه واستقراره، وشخصيته، وخدماته ومرافقه.
- أنظمتهم السياسية - مدى قدرة الناس على المشاركة في القرارات التي تؤثر على حياتهم، ومستوى التحول الديمقراطي الذي يحدث، والموارد المقدمة لهذا الغرض.
- بيئتهم - جودة الهواء والماء اللذين يستخدمهما الناس، وتوافر وجودة الطعام الذي يأكلونه، ومستوى الخطر أو المخاطر والغبار والضوضاء التي يتعرضون لها، و كفاية الصرف الصحي، وسلامتهم الجسدية ، وإمكانية وصولهم إلى الموارد والتحكم فيها.
- صحتهم وعافيتهم - الصحة هي حالة من الرفاهية الجسدية والعقلية والاجتماعية والروحية الكاملة وليست مجرد غياب المرض أو العجز.
- حقوقهم الشخصية وحقوق الملكية - لا سيما ما إذا كان الناس يتأثرون اقتصاديًا، أو يتعرضون لضرر شخصي قد يشمل انتهاك حرياتهم المدنية.
- مخاوفهم وتطلعاتهم - تصوراتهم حول سلامتهم، ومخاوفهم حول مستقبل مجتمعهم، وتطلعاتهم لمستقبلهم ومستقبل أطفالهم.

المصدر:فانكلاي ف، ٢٠٠٣، المبادئ الدولية لتقييم الأثر الاجتماعي، تقييم الأثر وتقييم المشروع العدد ٢١ (١) ، (صفحة ٥-١١)http://dx.doi.org/10.3152/147154603781766491 .

وهناك نقطة مفاهيمية مهمة الا وهي التمييز بين عملية التغيير الاجتماعي والأثر الاجتماعي، حيث لا تؤدي جميع العمليات التي تحفز التغيير في المجتمع بالضرورة إلى إحداث آثاراً اجتماعية، فعلى سبيل المثال لا تشكل الزيادة المتواضعة في عدد السكان بالضرورة أثراً اجتماعيًا سلبيًا، ففي الكثير من الحالات قد تكون ذات فائدة وتؤدي إلى النمو الاقتصادي والتنمية الاجتماعية، ومن ناحية أخرى يمكن للزيادة غير المخطط لها والسريعة والكبيرة في عدد السكان المرتبطة بمشروع ما (التدفق السكاني) أن تخلق العديد من الآثار الاجتماعية، لذا فإن مسألة تقييم الأثر الاجتماعي هي كيفية التأكد من أن عملية الهجرة الداخلية متوقعة، ومعد لها، وأن يتم إدارتها بشكل مناسب لتقليل الآثار السلبية وتعظيم الفوائد المحتملة.

بينما يتم وصف تقييم الأثر الاجتماعي أحيانًا بأنه شكل اجتماعي لتقييم الأثر البيئي، إلا أن هناك العديد من الاختلافات، فعلى سبيل المثال تميل الآثار البيئية إلى الحدوث فقط عندما يتم قلب أول نبتة من التربة، في حين أن الآثار الاجتماعية يمكن أن تحدث

في اللحظة التي تنتشر فيها شائعة أن شيئًا ما سوف يحدث، وتؤدي الشائعات إلى التخمين والسلوك التخميني، وفي بعض الحالات على سبيل المثال قد تنتشر الشائعات حول مصنع غير مرغوب فيه اجتماعيًا أو استخدام غير مرغوب فيه للأراضي محليًا تزيد من مخاوف الناس وقلقهم، سواء أكان لتلك الشائعات أساس من الصحة أم لا، وسواء حدث المشروع أم لم يحدث، فإن الخوف والقلق مثل جميع الآثار المتصورة من الاثار الاجتماعية الحقيقية التي يمر بها الناس، ولا ينبغي استبعادها ولكن يجب إدارتهم بشكل فعال.

وسيكون لحجم وفعالية المشاركة المجتمعية للمشروع تأثير كبير على مقدار الخوف والقلق الناتج، حيث يعتمد مدى الآثار الاجتماعية التي تم اختبارها إلى حد كبير على العوامل السياقية مثل مدى صدق آليات المشاركة المستخدمة، ومدى مراعاة آراء جميع أصحاب المصلحة وانعكاسها في التقارير المختلفة وإجراءات التخفيف.

يمكن أيضًا أن تنشأ الآثار الاجتماعية من خلال المشاريع التي تثير توقعات خاطئة في المجتمع، إما عن طريق موظفي المشروع الذين يعدون عن قصد بأشياء لن تحدث، أو عن غير قصد من خلال الإدارة السيئة للتوقعات والسماح للشائعات بتصعيد التوقعات، فعلى سبيل المثال من المهم لمطوري المشاريع أن يكونوا واقعيين بشأن عدد ونوع الوظائف التي يحتمل أن تكون متاحة للسكان المحليين، حيث يمكن أن تشعر المجتمعات "بأنها سُرقت" عندما لا تتحقق الفوائد التي توقعوا الحصول عليها من المشروع، وهذا يساهم في عدم الثقة في الشركة وفقدان الرخصة الاجتماعية.

كما سيتم مناقشته لاحقًا في هذه الوثيقة (في المهمة ١٠) ، نادرًا ما تكون للآثار الاجتماعية علاقات سبب-نتيجة فردية، حيث أن هناك أنماط معقدة من مسارات الآثار المتقاطعة، وتعد النتائج الصحية والرفاهية والاجتماعية دائمًا ذات عوامل متعددة، فعلى سبيل المثال يمكن للتغييرات المادية في الموائل التي تنشأ عن المشروع الى تغير بيئة الكائنات المرضية، ويمكن للتغييرات في النظم الحية وأنماط الحياة أن تغير أنماط التعرض للكائنات الحية الناقلة (مثل البعوض)، وبالتالي زيادة معدلات الإصابة بالأمراض وربما الوفيات، كما يمكن أن يؤدي تغيير أنماط العمل (خاصة مع الورديات الدورية و / أو نوبات العمل الطويلة) إلى آثار صحية ليس على العامل وحده ولكن أيضًا على زوجة العامل وأطفاله، وترتبط اضطرابات النوم والاكتئاب وتعاطي الكحول والمخدرات والعنف الأسري بالعمل بنظام الورديات.

كما أن هناك مفهوم آخر مهم وهو أن المشاريع تميل دائمًا إلى إحداث تضخم محلي، حيث يمكن أن يسبب ذلك تصدعات خطيرة بين الأشخاص الذين يعملون في المشروع وأولئك الذين لا يعملون فيه، فبينما يتم دفع أجور لعمال المشروع والتي عادة ما تكون مسؤولة عن معدل التضخم (والمساهمة فيه)، يعاني الآخرون من ارتفاع التكاليف دون الاستفادة من الدخل الإضافي، وبالتالي تزيد المشاريع بشكل ثابت من عدم المساواة في المجتمع، وهذا أحد أسباب أهمية مساهمة المشاريع في مبادرات الاستثمار الاجتماعي المحلية، ففي مجتمعات المدن المزدهرة قد تعني عوامل جذب المشروع عدم توفر عمال للوظائف الخدمية منخفضة الأجر، كما أن استقدام الموظفين من القطاعات الأخرى بما في ذلك الحكومة، هو أيضًا مشكلة رئيسية تؤدي إلى معدل دوران مرتفع في الموظفين ونقص في القدرات.

For more information on different types of social impacts, refer to:

Fehr, R., Viliani, F., Nowacki, J. & Martuzzi, M. (eds) 2014 Health in Impact Assessments: Opportunities not to be missed, Copenhagen: World Health Organisation Regional Office for Europe. **http://www.euro.who.int/en/health-topics/environment-and-health/health-impact-assessment/publications/2014/health-in-impact-assessmentsopportunities-not-to-be-missed**

Harris-Roxas, B. et al. 2012 Health Impact Assessment: The state of the art. Impact Assessment and Project Appraisal 30(1), 43-52, 2012. **http://dx.doi.org/10.1080/14615517.2012.666035**

ICMM 2010 Good Practice Guidance on Health Impact Assessment. **http://www.icmm.com/document/792**

IFC 2009 Introduction to Health Impact Assessment. Washington, DC: International Finance Corporation. **http://commdev.org/introduction-health-impact-assessment**

IFC 2009 Projects and People: A Handbook for Addressing Project-Induced In-migration. Washington, DC: International Finance Corporation. **http://commdev.org/files/2545_file_Influx.pdf**

Petkova, V. et al. 2009 Mining developments and social impacts on communities: Bowen Basin case studies. Rural Society 19(3), 211-228. **http://dx.doi.org/10.5172/rsj.19.3.211**

Vanclay, F. 2002 Conceptualising social impacts. Environmental Impact Assessment Review 22(3), 183-211. **http://dx.doi.org/10.1016/S0195-9255(01)00105-6**

Vanclay, F. 2012 The potential application of Social Impact Assessment in integrated coastal zone management. Ocean & Coastal Management 68, 149-156. **http://dx.doi.org/10.1016/j.ocecoaman.2012.05.016** Vanclay, F. (ed.) 2014 Developments in Social Impact Assessment. Cheltenham: Edward Elgar.

تقييم الأثر الاجتماعي وإدارته والأداء الاجتماعي

نشأ تقييم الأثر الاجتماعي (SIA) جنبًا إلى جنب مع تقييم الأثر البيئي (EIA) في أوائل السبعينيات كأداة تنظيمية في المقام الأول، وبمرور الوقت أصبح هناك تطور مطرد في كيفية ممارسة تقييم الأثر الاجتماعي، ومع نمو الاهتمام في تقييم الأثر الاجتماعي تطور المجتمع المهني من ممارسي تقييم الأثر الاجتماعي، مما شكل خطاباً حول تقييم الأثر الاجتماعي، ومثله مثل جميع مجالات الممارسة المهنية تطور فهم الموضوع في هذا الخطاب، وأهم تغيير حدث هو زيادة الوعي بأن معالجة الآثار الاجتماعية تتطلب إدارة نشطة للقضايا الاجتماعية منذ بداية المشروع وقبل وقت طويل من الحاجة إلى الموافقة التنظيمية، كما طرأ تغيير مهم آخر وهو الإدراك المتزايد من جميع النواحي أن المجتمعات لا تريد أن يكون لها تأثير على المشروع، بل يريدون أن يكونوا شركاء فاعلين في التنمية المشتركة ويريدون الاستفادة من مشاريع القطاع الخاص، ولذلك فإن القيمة المشتركة هي اعتبار هام، كما ان هناك مزيد من الإدراك بأن الجهات التنظيمية وسلطات المراقبة اليوم ليست مجرد وكالات حكومية، ولكنها تشمل المنظمات غير الحكومية المحلية والعالمية (خاصة المنظمات غير الحكومية المراقبة)، وجمعيات الصناعة الدولية، وصناعة التمويل والتأمين، والمجتمعات المتأثرة بالمشروع نفسها، وفي حين أن التشريعات الوطنية لا تزال مهمة فإن الاتحادات الصناعية الدولية (مثل المجلس الدولي للتعدين والمعادن ICMM و الرابطة الدولية للحفاظ على البيئة لصناعة البترول IPIECA والرابطة الدولية للطاقة الكهرومائية) والمؤسسات المالية (مؤسسة التمويل الدولية IFC وبنوك مبادئ التعادل Equator Principles banks) ، هي التي تأخذ الآن الدور القيادي في وضع المعايير، والمشاريع التي لا تلبي هذه المعايير الدولية قد لا تنجح في الحصول على تمويل المشروع أو التأمين، كما أن المشاريع التي لا تلبي التوقعات الدولية قد تتعرض لأعمال احتجاجية، وقد تواجه تحديات قانونية وضغوط أخرى من النشطاء، وكل هذا يعني أن المشاريع يجب أن تكتسب وتحافظ على ترخيصها (الاجتماعي) للعمل من العديد من أصحاب المصلحة، ولكل منهم مصالح مختلفة وليست بالضرورة تكميلية، وليس فقط من وكالة تنظيمية حكومية واحدة.

وهذا التغيير في خطاب وممارسات تقييم الأثر الاجتماعي يعني أن تقييم الأثر الاجتماعي يُنظر إليه الآن من منظور أوسع بكثير من مجرد تحديد مجموعة من الآثار الاجتماعية وتقديم وثيقة للحصول على الموافقة التنظيمية، حيث أن تقييم الأثر الاجتماعي يغطي الآن مجموعة واسعة من المهام (انظر أدناه) المرتبطة بالتفاعل بين (الشركة / المشروع) والمجتمعات المحلية، وفي عالم الشركات غالبًا ما تسمى هذه المجموعة الكاملة من الأنشطة بالأداء الاجتماعي لفصلها عن المهمة المحددة المتمثلة في الحصول على الموافقة التنظيمية.

إدارة القضايا الاجتماعية للمشاريع وكذلك النطاق الكامل لعمل ممارسي تقييم الأثر الاجتماعي قد يتضمن الأنشطة التالية، مع ملاحظة أن هذه المهام لا تتم جميعها في نفس الوقت وأن ما يجب أن يفعله ممارس تقييم الأثر الاجتماعي في حالة معينة سيعتمد على السياق المحدد.

- القيام بإجراء تقييم مسبق للآثار الاجتماعية المحتملة.
- الاتصال بفريق تقييم الأثر البيئي (وأي فرق تقييم أخرى) لضمان مراعاة الجوانب الاجتماعية للآثار البيئية والتنوع البيولوجي وكذلك الآثار البيئية والتنوع البيولوجي للتغيرات الاجتماعية في تقييمات الأثر وخطط الإدارة.
- القيام بتجميع ملف تعريف المجتمع (أي وصف للسياق الاجتماعي المحلي).
- بناء خط الأساس الاجتماعي ذو الصلة باتخاذ القرار وتوثيق التغييرات الاجتماعية (أي جمع البيانات عن المتغيرات الاجتماعية الرئيسية لتوثيق حالة ما قبل الأثر).
- تحديد وتنفيذ التغييرات على المشروع واتخاذ أي إجراءات أخرى للتخفيف من الآثار الاجتماعية.
- التخطيط لإعادة التوطين و / أو التعويض للأشخاص الذين سيعانون من النزوح الاقتصادي في الحالات التي لا يوجد فيها بديل.
- القيام بإعداد إطار سياسة إعادة التوطين وخطة عمل إعادة التوطين واستعادة سبل العيش وخطة التحسين والتأكد من دمجها في خطط تطوير المشروع والأطر الزمنية.
- إجراء العناية الواجبة بحقوق الإنسان وتقييم الأثر على حقوق الإنسان، بإشراك خبراء حقوق الإنسان عند الضرورة.
- تحديد طرق تعزيز فوائد المشروع.
- القيام بتحديد أصحاب المصلحة، ورسم خريطة اهتمامهم وعلاقتهم، وآثار المشروع - أصحاب المصلحة ذات الاتجاهين المحتملة.
- وتيسير عمليات المشاركة المجتمعية الحقيقية المتوافقة مع روح الموافقة الحرة والمسبقة والمستنيرة.
- المساعدة في عمليات الامتثال لمتطلبات الموافقة الحرة والمسبقة والمستنيرة الرسمية عند مشاركة مجتمعات السكان الأصليين.
- مساعدة المجتمعات المتأثرة في فهم ما قد تعنيه الآثار الاجتماعية المحتملة لمشروع مقترح بالنسبة لهم.
- تعزيز المحتوى المحلي وترتيبات الشراء المحلية.
- مراقبة القضايا الاجتماعية.
- تصميم وتنفيذ إجراءات الاستثمار الاجتماعي.
- إنشاء آليات تعويض مناسبة.
- تصميم وتنفيذ آليات التظلم.

- التفاوض بشأن اتفاقيات الآثار والمنافع.
- تطوير خطط إدارة الأثر الاجتماعي.
- تحضير الوثائق للسلطة التشريعية.
- تحديد القضايا و / أو الالتزامات الخاصة بمعالجة إدارة الآثار الاجتماعية التي سيتم تضمينها في العقود مع مقاولي المشروع من الباطن.
- إعداد وثائق الامتثال لمعايير الأداء لمؤسسة مالية (البنك الدولي أو مؤسسة التمويل الدولية أو بنك تنمية متعدد الأطراف آخر أو بنك مبادئ التعادل).
- إجراء تقييم العناية الواجبة أو مراجعة الأداء الاجتماعي للمجتمع أو لمنظمة غير حكومية أو لمؤسسة مالية.
- المساعدة في تخطيط الإغلاق.

تقييم الأثر الاجتماعي (أو على الأقل الأداء الاجتماعي) يأتي في شكل إدارة القضايا الاجتماعية، وبالتالي يغطي مجموعة واسعة جدا من الأنشطة ويمكن تطبيقه على كامل دورة حياة المشروع، وفي الممارسة الفعلية يتم تنفيذ مهام إدارة القضايا الاجتماعية من قبل مجموعة واسعة من الناس، ولذا يجب أن تكون مسؤولية التفكير في القضايا الاجتماعية وإدارتها جزءًا أساسيًا من ثقافة الشركة وثقافة مكان العمل للمشاريع، تمامًا مثل ثقافة الصحة والسلامة، ويجب أن تكون مهمة الجميع، ومع ذلك فإنه يجب أن يكون هناك شخص في المشروع مسؤول عن الأداء الاجتماعي، ويتم الاستعانة بمصادر خارجية للعديد من مهام الأداء الاجتماعي للاستشاريين، مثل ممارسي تقييم الأثر الاجتماعي، ومن غير المحتمل أن يتطلب كل عقد استشاري معالجة جميع المهام المذكورة أعلاه أو التي تم تناولها في هذه الوثيقة، لذا فإن هذه الوثيقة توفر إرشادات حول معالجة القضايا الاجتماعية في جميع مراحل المشروع، وستكون الأجزاء المختلفة من الوثيقة ذات صلة بأشخاص مختلفين في أوقات مختلفة.

For more information on the components of SIA, see the rest of this document and also refer to:

Esteves, A.M., Franks, D. & Vanclay, F. 2012 Social impact assessment: The state of the art. Impact Assessment & Project Appraisal 30(1), 35-44. **http://dx.doi.org/10.1080/14615517.2012.660356**

Esteves, A.M. & Vanclay, F. 2009 Social Development Needs Analysis as a tool for SIA to guide corporatecommunity investment: Applications in the minerals industry. Environmental Impact Assessment Review 29(2), 137-145. **http://dx.doi.org/10.1016/j.eiar.2008.08.004**

Franks, D. & Vanclay, F. 2013 Social Impact Management Plans: Innovation in corporate and public policy. Environmental Impact Assessment Review 43, 40-48. **http://dx.doi.org/10.1016/j.eiar.2013.05.004**

تقييم الأثر الاجتماعي وثيق الصلة بجميع مراحل المشروع

تقييم الأثر الاجتماعي هو عملية إدارة القضايا الاجتماعية للمشاريع، وتتكيف هذه العملية مع الاهتمامات والقضايا الاجتماعية المتنوعة في مراحل مختلفة في دورة المشروع، والشكل ١ يصور دورة المشروع النموذجية ويحدد الدور المحتمل لتقييم الأثر الاجتماعي في كل مرحلة، والنقطة المهمة هي أنه في كل مرحلة من مراحل المشروع هناك دور لتقييم الأثر الاجتماعي، وعلى الرغم من أن دورة المشروع عادة ما يتم تصويرها على أنها عملية خطية، لكنها في الحقيقة ليست مباشرة إلى الأمام، ولا تنتقل المشاريع بالضرورة بسلاسة من مرحلة إلى أخرى، وقد تتعطل في مرحلة معينة، أو قد يتم إعادتها إلى مرحلة سابقة.

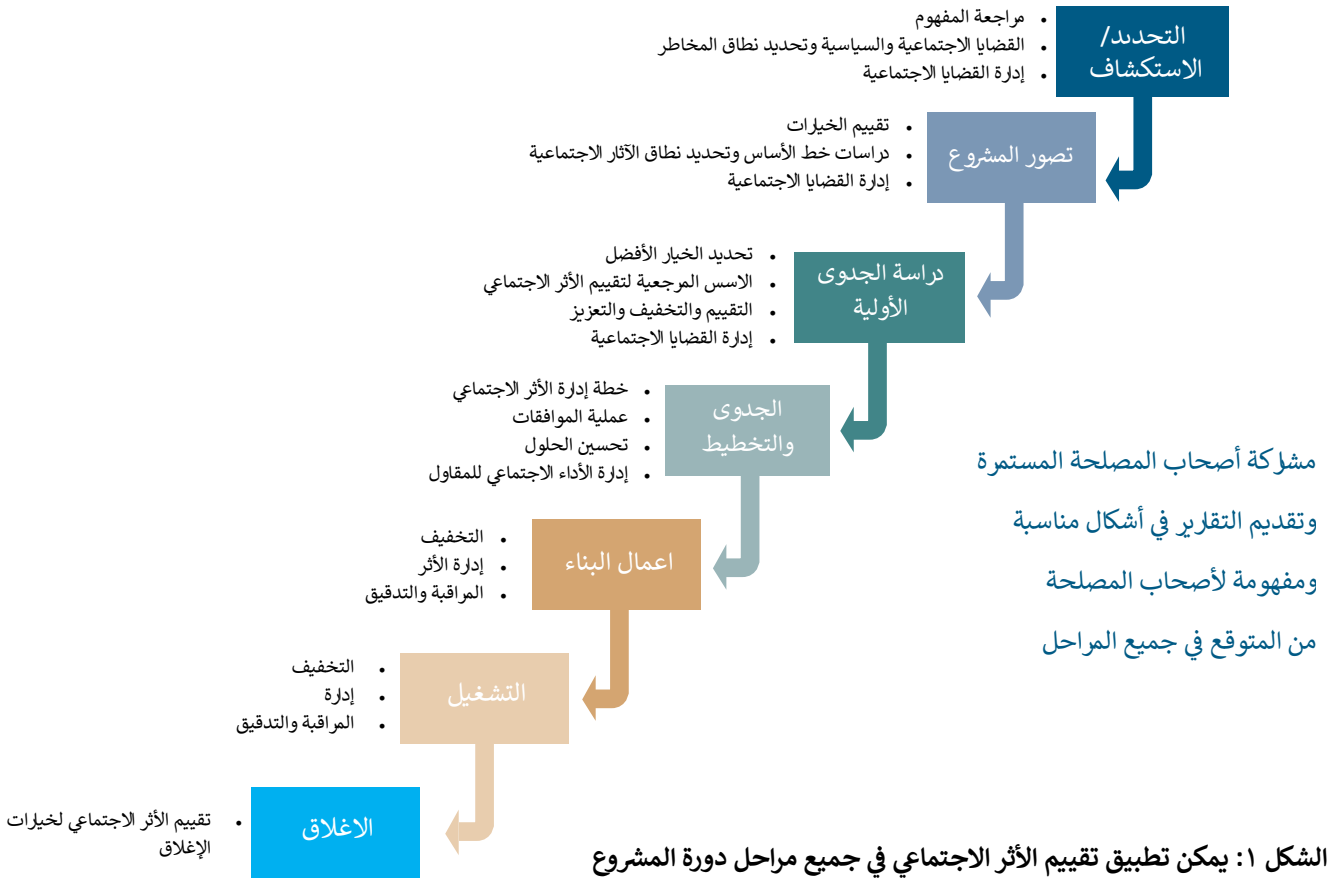

الشكل ١: يمكن تطبيق تقييم الأثر الاجتماعي في جميع مراحل دورة المشروع

من يقوم بالتكليف بعمل التقييم ومن يستخدمه ومن يقوم بتقييم الأثر الاجتماعي؟

يمكن استخدام تقييم الأثر الاجتماعي من قبل مجموعة واسعة من أصحاب المصلحة لمجموعة واسعة من الأغراض، ففي النموذج التقليدي لتقييم الأثر البيئي (EIA) مع اختلاف الإجراء الدقيق باختلاف وضع السلطة القضائية، تطلب الهيئات التنظيمية عادةً من مقدمي طلب الترخيص تكليف شركات استشارية خاصة بإعداد تقرير تقييم الأثر البيئي / تقييم الأثر الاجتماعي الذي يجب أن يفي بشروط الهيئة التنظيمية، وأحيانًا تتطلب مراجعة نظراء مستقلين، وعادةً ما تكون هناك فترة لتلقي تعليقات العموم، حيث يتعين على الاستشاري الرد على تعليقات العموم الواردة، وقد تتخذ المنظمات غير الحكومية المختلفة إجراءات قانونية إذا كان هناك رأي مفاده أن التقرير كان دون المستوى المطلوب، إلا أن هذا النموذج التنظيمي لم يكن فعالًا للغاية نظرا لتسببه في استياء مقدمي الطلب ولأنه غالبًا لا يؤخذ على محمل الجد، ولكونه من المتأخر في عملية تخطيط المشروع أن يتم التأثير عليه، وبسبب عدم المتابعة من قبل الهيئات التنظيمية فيما يتعلق بأي من شروط الترخيص، لذا فإن تقييم الأثر الاجتماعي (SIA) سيكون أكثر فاعلية في التأثير على تصميم المشروع وتعزيز النتائج للمجتمعات عندما يكون جزءًا أساسيًا من عمليات التخطيط وإدارة المخاطر التي يتبعها مقدم الطلب، وعلى الرغم من أن معظم مستشاري تقييم الأثر الاجتماعي SIA هم من المدافعين عن المجتمعات إلا أنه لا يزال هناك خلل واضح في القوة بين مقدم الطلب والمجتمع، وأحد النماذج التي يمكن تطبيقها في سياقات ذات ثقة منخفضة بين مقدم الطلب والمجتمع هو أن يقوم مقدم الطلب بتوفير التمويل للمجتمعات المضيفة حتى يتمكنوا من تكليف مستشاري تقييم الأثر الخاصين بهم، وسيساعد تقييم الأثر الاجتماعي المعتمد على المجتمع في إعلام المجتمع، ويمكن القول إن هذا النموذج سيدعم عملية التفاوض التي من المفترض أن تكون متسقة مع روح الموافقة الحرة والمسبقة والمستنيرة.

مراحل ومهام تقييم الأثر الاجتماعي

هناك العديد من الطرق المختلفة لوصف المهام المتضمنة في عملية تقييم الأثر الاجتماعي، ويُظهر البعض تقييم الأثر الاجتماعي على أنه وثيق الصلة بتقييم الأثر البيئي، والبعض الآخر يصف تقييم الأثر الاجتماعي على أنه مماثل للنسخة الاجتماعية لنظام الإدارة البيئية من خلال إبراز الطبيعة التكرارية للعملية ورؤيتها كعملية تحسين مستمر، وهنا يتم تصوير عملية تقييم الأثر الاجتماعي على أنها تتألف من أربع مراحل (انظر الشكل ٢) متسلسلة إلى حد ما ولكنها متداخلة أيضًا، فمن خلال جمع البيانات وتحليلها يعتبر تقييم الأثر الاجتماعي عملية تعلّم، وبالتالي قد تحتاج الافتراضات الأولية والتفاهمات الأولية إلى تعديل في ضوء المعلومات الجديدة، لذلك يجب أن تكون هناك عملية تكرارية للتحقق والتحديث مستنيرة بعملية مستمرة من التشاور مع مقدمي طلب المشروع وأصحاب المصلحة الآخرين، وخاصة من المجتمعات المتأثرة.

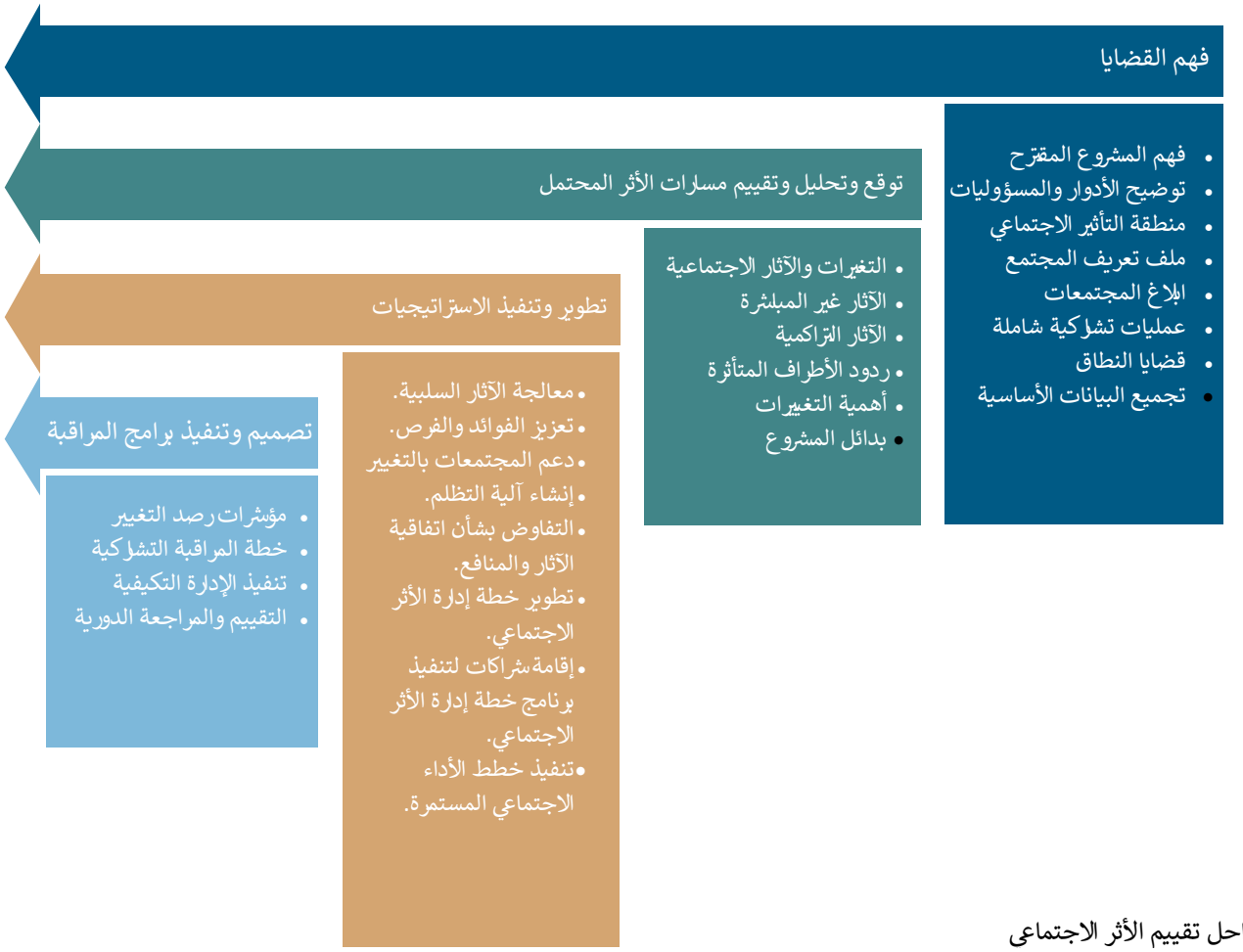

الشكل ٢: مراحل تقييم الأثر الاجتماعي

.

وتتضمن الممارسات الجيدة لتقييم الأثر الاجتماعي بشكل أساسي تنفيذ جميع المهام المدرجة في المربع ٢، وهذه المهام معروضة بترتيب زمني تقريبي، ولكن يجب ملاحظة أنها تغذي بعضها البعض، ومع تراكم المعلومات في تقييم الأثر الاجتماعي، يتم اتخاذ القرارات في وقت مبكر من العملية حول النطاق أو المجال أو التأثير وقد يكون أصحاب المصلحة بحاجة إلى إعادة التقييم عندما يتم اكتشاف معلومات جديدة، وبالتالي فهي عملية متكررة، وقائمة المهام التي يتألف منها تقييم الأثر الاجتماعي موضحة هنا، وستتم مناقشتها بالتفصيل لاحقًا في هذه الوثيقة.

المربع ٢: المهام الـ ٢٦ التي يشتمل على تقييم الأثر الاجتماعي

المرحلة الأولى: فهم القضايا

١. اكتساب فهم جيد للمشروع المقترح، بما في ذلك جميع الأنشطة الإضافية اللازمة لدعم تطوير المشروع وتشغيله.
٢. توضيح المسؤوليات والأدوار لجميع المشاركين في تقييم الأثر الاجتماعي أو المرتبطين به، بما في ذلك العلاقات مع الدراسات المتخصصة الأخرى التي يتم إجراؤها، وتحديد القوانين الوطنية و / أو الإرشادات والمعايير الدولية التي يجب مراعاتها.
٣. تحديد "منطقة التأثير الاجتماعي" الأولية للمشروع، والمجتمعات المتأثرة والمستفيدة (القريبة والبعيدة)، وأصحاب المصلحة.
٤. زيادة الفهم الجيد للمجتمعات التي يحتمل أن تتأثر بالمشروع من خلال إعداد ملف تعريف المجتمع الذي يتضمن: (أ) تحليل شامل لأصحاب المصلحة، (ب) مناقشة الوضع الاجتماعي السياسي، (ج) تقييم الاحتياجات والمصالح والقيم والتطلعات المختلفة للمجموعات الفرعية المختلفة للمجتمعات المتضررة بما في ذلك التحليل الجنساني، (د) تقييم لتاريخ تأثرهم ، أي خبرتهم مع المشاريع السابقة والأحداث التاريخية الأخرى، (هـ) مناقشة الاتجاهات التي تحدث في تلك المجتمعات، (و) مناقشة الأصول ونقاط القوة والضعف في المجتمعات، و (ز) اختياريا نتائج استطلاع الرأي، وعادة ما تسمى هذه المهمة التنميط **Profiling.**
٥. إبلاغ أعضاء المجتمع بشكل كامل بما يلي: (أ) المشروع، (ب) المشاريع المماثلة في أماكن أخرى لمنحهم فكرة عن الكيفية التي يحتمل أن يتأثروا بها، (ج) كيف يمكن أن يشاركوا في تقييم الأثر الاجتماعي. (د) حقوقهم الإجرائية في إطار الأداء التنظيمي والاجتماعي للمشروع، و (هـ) وصولهم إلى آليات التظلم وردود الفعل.
٦. ابتكار عمليات تشاركية شاملة ومساحات للتشاور لمساعدة أعضاء المجتمع: (أ) فهم كيفية تأثرهم، (ب) تحديد مقبولية الآثار المحتملة والفوائد المقترحة، (ج) اتخاذ قرارات مستنيرة بشأن المشروع، (د) تسهيل رؤية المجتمع للمستقبل المنشود، (هـ) المساهمة في خطط التخفيف والرصد، و (و) الاستعداد للتغيير.
٧. تحديد القضايا الاجتماعية وقضايا حقوق الإنسان التي يحتمل أن تكون مثيرة للقلق (أي تحديد النطاق).
٨. جمع البيانات الأساسية ذات الصلة بالقضايا الاجتماعية الرئيسية.

المرحلة الثانية: توقع وتحليل وتقييم مسارات الأثر المحتمل

٩. من خلال التحليل يتم تحديد التغييرات الاجتماعية والآثار التي من المحتمل أن تنجم عن المشروع وبدائله المختلفة.
١٠. الاخذ في الاعتبار الآثار غير المباشرة (أو الدرجة الثانية والأعلى) بعناية.
١١. الأخذ في الاعتبار كيف سيساهم المشروع في الآثار التراكمية التي تتعرض لها المجتمعات المضيفة.
١٢. تحديد كيف ستستجيب المجموعات والمجتمعات المتأثرة المختلفة على الأرجح.
١٣. تحديد أهمية التغييرات المتوقعة (أي القيام بترتيبها حسب الأولوية).
١٤. المساهمة بفعالية في تصميم وتقييم بدائل المشروع، بما في ذلك خيارات عدم التنفيذ وغيرها.

المرحلة الثالثة: تطوير وتنفيذ الاستراتيجيات

١٥. تحديد طرق معالجة الآثار السلبية المحتملة (باستخدام التسلسل الهرمي للتخفيف).
١٦. تطوير وتنفيذ طرق تعزيز الفوائد والفرص المتعلقة بالمشروع.
١٧. تطوير استراتيجيات لدعم المجتمعات في التعامل مع التغيير.
١٨. تطوير وتنفيذ آليات التغذية الراجعة والتظلم المناسبة.
١٩. تسهيل عملية صنع الاتفاقية بين المجتمعات والمطور مما يؤدي إلى صياغة اتفاقية الآثار والمنافع.
٢٠. مساعدة مقدم الطلب في تسهيل مدخلات أصحاب المصلحة وصياغة خطة إدارة الأثر الاجتماعي التي تضع الفوائد وتدابير التخفيف وترتيبات المراقبة وترتيبات الحوكمة التي تم الاتفاق عليها في اتفاقية الآثار والمنافع ، بالإضافة إلى خطط التعامل مع أي خطة مستمرة غير متوقعة للقضايا التي قد تنشأ.
٢١. وضع الاجراءات في مكانها الصحيح لتمكين مقدمي الطلب والسلطات الحكومية وأصحاب المصلحة في المجتمع المدني من تنفيذ الترتيبات المتضمنة في خطة إدارة الأثر الاجتماعي واتفاقية الآثار والمنافع ، ووضع خطط عمل الإدارة الخاصة بها ودمجها في مؤسساتهم الخاصة، وتحديد الأدوار والمسؤوليات الخاصة بكل منها خلال تنفيذ تلك الخطط، وخطط العمل، والحفاظ على دور مستمر في المراقبة.
٢٢. مساعدة مقدم الطلب في تطوير وتنفيذ خطط الأداء الاجتماعي المستمرة التي تعالج التزامات المقاول الضمنية في خطة إدارة الأثر الاجتماعي.

المرحلة الرابعة: تصميم وتنفيذ برامج المراقبة

٢٣. وضع مؤشرات لمراقبة التغيير بمرور الوقت.
٢٤. تطوير خطة مراقبة تشاركية.
٢٥. التفكير في كيفية تنفيذ الإدارة التكيفية والتفكير في تنفيذ نظام الإدارة الاجتماعية.
٢٦. إجراء التقييم والمراجعة الدورية (التدقيق).

القيام بتقييم الأثر الاجتماعي هو عمل جيد ومفيد للأعمال

في حين أن الهدف من تقييم الأثر الاجتماعي هو ضمان نتائج إنمائية أفضل للأفراد والمجتمعات، فإنه سيتم تحقيق ذلك بشكل أفضل عندما ترى الشركات والجهات الفاعلة الأخرى بنفسها الفوائد التي تعود عليها من تبني تقييم الأثر الاجتماعي، لذا فإنه ينبغي أن يتوافق تقييم الأثر الاجتماعي مع عمليات الشركة وجداولها الزمنية حتى يتم تحقيق أهداف تقييم الأثر الاجتماعي سواء تقليل الضرر وتعظيم الفوائد للمجتمعات المتأثرة، سواء كان تقييم الأثر الاجتماعي مطلوبًا قانونًا أم لا، وستحتاج الشركات لرؤية قيمة تقييم الأثر الاجتماعي إذا كان عليها الالتزام الكامل بتنفيذه بشكل صحيح وتنفيذ استراتيجيات التخفيف والتعزيز الموصي بها بنيه حسنه.

على الرغم من أن تقييم الأثر الاجتماعي قد يكون مطلبًا قانونيًا في بعض السلطات القضائية، إلا أن الحجة الأخلاقية أو المعيارية هي أن المجتمعات تتوقع من الشركات أن تقوم بتنفيذ تقييم الأثر الاجتماعي بشكل صحيح وبالتالي سيكون جزء من التزامات المسؤولية الاجتماعية للشركات – وفي ضوء هذه الحجة فإن القيام بتقييم الأثر الاجتماعي هو الشيء الصحيح الذي يجب فعله!، إلا أنه في حين أن هذه الحجة لها بعض التبرير الإيثاري، فإنها لا تقنع بالضرورة تلك الشركات التي تعتقد أن واجبها هو تعظيم العوائد لمساهميها مع البقاء ضمن متطلبات الأنظمة، وبالمثل فإن الحجة الأكثر اهتمامًا بأن إجراء تقييم الأثر الاجتماعي بشكل صحيح ضروري للشركات لكسب ترخيصها الاجتماعي للعمل لا تقنع بالضرورة المديرين التنفيذيين للشركات بشكل كامل، لأنه في طريقة التفكير هذه يُنظر إلى تقييم الأثر الاجتماعي فقط على أنه تكلفة / نفقات مطلوبة للحصول على الموافقة والترخيص الاجتماعي، وعندما يتم النظر اليه كتكلفة فستُبذل المحاولات دائمًا لتقليل النفقات خاصةً لأنه لا يوجد اتصال مباشر محسوس أو يمكن إثباته بسهولة بين تكلفة تقييم الأثر الاجتماعي وعائدها في شكل موافقة اجتماعية، وفي المقابل فإننا نجادل بأن إجراء تقييم الأثر الاجتماعي بشكل صحيح لا ينبغي أن ينظر إليه على أنه تكلفة ولكن استثمار في إدارة المخاطر، وسيؤدي ذلك إلى تقليل النفقات المستقبلية المحتملة للشركة من خلال تحديد المشكلات المحتملة وبالتالي تقليل التكاليف المستقبلية المحتملة بسبب التقاضي، وتأخير الموافقات، و إدارة إجراءات الاحتجاج أو معالجة العنف ضد الموظفين و / أو الممتلكات، وخسائر الأعمال من تضرر السمعة، وسيؤدي تقليل المخاطر أيضًا إلى انخفاض تكاليف رأس المال وبالتالي زيادة القيمة للمساهمين.

ويتمتع تقييم الأثر الاجتماعي بالقدرة على التعرف على المعرفة المحلية التي يمكن أن توجه قرارات تحديد موقع المشروع وتقليل التكلفة على الشركات التي تنجم من القرارات السيئة لتحديد المواقع، وفي حين أنه يمكن الحصول على الكثير من المعلومات من المسوحات الفنية والتنبؤات النموذجية، إلا أنها ليست بدائل للتجارب الحية للسكان المحليون، وأن الحصول على دعم إيجابي من المجتمعات المحلية يمكن أن يساعد بشكل كبير في تطوير المشروع.

يمكن لتقييم الأثر الاجتماعي المساعدة في إنشاء قاعدة للتوظيف والتوريد المحليين، حيث إن وجود موظفين وموردين أكفاء بالقرب من المشاريع يقلل من تكاليف النقل واللوجستيات والمخزون ويقلل من عدم كفاءة سلسلة التوريد، لذا فإن دعم تطوير مجتمعات مزدهرة وصحية تكون أماكن جذابة للعيش والعمل سيزيد من جذب الموظفين المتميزين والاحتفاظ بهم، بالإضافة إلى ذلك قد يتم تقليل الطلب على زيادة الاستثمار الاجتماعي وزيادة الضرائب على القطاع إذا اعتقدت المجتمعات والحكومات أن الشركات تقدم مساهمة قيمة لمجتمعاتها، وبالتالي فإن هناك العديد من الأسباب التي تجعل إجراء تقييم الأثر الاجتماعي بشكل صحيح مفيدًا للأعمال التجارية، حيث أنه يضيف قيمة لجميع محركات الأعمال (انظر الشكل ٣).

For more information on the benefits to business of doing social impact assessment, refer to:

Davis, R. & Franks, D.M. 2014 Costs of Company-Community Conflict in the Extractive Sector. Corporate Social Responsibility Initiative Report, John F. Kennedy School of Government, Harvard University, Cambridge, MA. **http://www.hks.harvard.edu/m-rcbg/CSRI/research/Costs%20of%20Conflict_Davis%20%20Franks.pdf**

Franks, D.M., Davis, R., Bebbington, A.J., Ali, S.H., Kemp, D., Scurrah, M. 2014 Conflict translates environmental and social risk into business costs, Proceedings of the National Academy of Sciences 111(21), 7576-7581. **http://www.pnas.org/cgi/doi/10.1073/pnas.1405135111**

IFC 2010 Strategic Community Investment: A Good Practice Handbook for Companies Doing Business in Emerging Markets. Washington, DC: International Finance Corporation. **http://www.ifc.org/wps/wcm/connect/f1c0538048865842b50ef76a6515bb18/12014complete-web.pdf?MOD=AJPERES**

Sohn, J. (ed.) 2007 Development without Conflict: The Business Case for Community Consent. Washington, DC: World Resources Institute. **http://www.wri.org/publication/development-without-conflict**

SociaLicense.com 2014 website **http://www.socialicense.com**

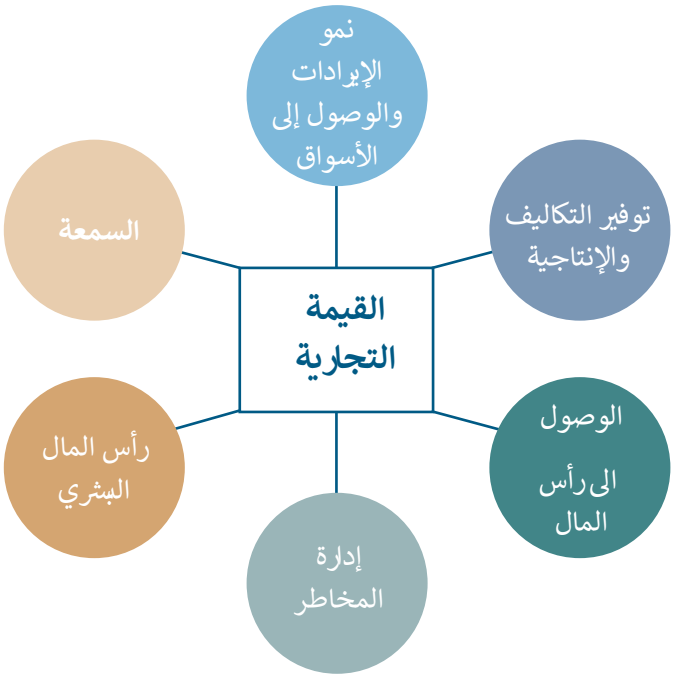

الشكل ٣: تمثيل تخطيطي لمحركات قيمة الأعمال التي يوفر لها تقييم الأثر الاجتماعي قيمة مضافة

الشكل ٤: رأس المال المجتمعي

Source: Cornelia Butler, North Central Regional Center for Rural Development (used with permission).

يجب أن يكون الهدف من جميع المشاريع هو التنمية الاجتماعية المستدامة

عندما يتم منح الشركات وخاصة الشركات الأجنبية متعددة الجنسيات ترخيصاً قانونيًا للعمل داخل بلد ما، فإنها بحاجة أيضًا إلى السعي للحصول على الترخيص الاجتماعي للعمل والاحتفاظ به، وللحصول على الترخيص الاجتماعي فإن هذه الشركات بحاجة إلى تقديم مساهمة إيجابية للبلد، والأهم من ذلك للمجتمعات المحلية التي يعملون فيها بما يتعدى أي ضرائب ومقابلات مالية قد يلزمون بدفعها للدولة وفق النظام، ويأتي حق المجتمعات المحلية في الوصول إلى فرص جني الأرباح من الفرص التي توفرها الشركات والاستثمارات التي تقوم بها والتي تساهم في التنمية الاجتماعية في البلد المضيف وفي مجتمعاتهم المحلية، وفي المقابل يُنظر إلى تلك الشركات على أنها شركات موثوقة ومسؤولة اجتماعيًا و "مطور مفضل" ، مما يجلب مزايا السمعة والوصول إلى الأسواق في مكان آخر – وهذا جزء كبير جدًا من خلق القيمة المشتركة.

يتطلب الحصول على ترخيص اجتماعي حقيقي والحفاظ عليه أن يفكر المشروع في مساهمته في التنمية الاجتماعية، وتعني التنمية الاجتماعية أكثر من مجرد توفير عدد قليل من الوظائف وتوفير التمويل لمبنى مدرسي جديد أو حمام سباحة، فهي تتطلب أن يكون المشروع شريكًا مع المجتمعات المحلية ليكونوا قوة للتغيير الاجتماعي الإيجابي والتنمية الاجتماعية المفيدة، ويجب أن تكون التنمية الاجتماعية عملية تشاركية للتغيير الاجتماعي المخطط والمصمم لتحسين رفاهية المجتمع ككل وخاصة الفئات الضعيفة أو المحرومة أو المهمشة داخل المنطقة، وبدلاً من أن تركز التنمية الاجتماعية على الفوائد التي تعود على الأفراد في حد ذاتها، فإن التنمية الاجتماعية تتعلق أكثر بتسهيل التغيير في المؤسسات والمجتمع للحد من الإقصاء والتشرذم الاجتماعيين، وتعزيز الإدماج الاجتماعي والديمقراطية ، وبناء قدرات وحوكمة المؤسسات، وتنظر التنمية الاجتماعية إلى ما هو أبعد من المشاكل وأوجه القصور للتركيز على زيادة قدرات الأفراد والمؤسسات وكيفية تقويتها، ومع ذلك يجب أن تكون الشركات واضحة ومستهدفة في تدخلاتها للتأكد من أنها لا تغطي أو تستولي على دور ومسؤوليات السلطات المحلية.

يشير الاستثمار الاجتماعي إلى المساهمات المالية والعينية التي يقدمها المشروع للمجتمع المحلي من أجل التنمية الاجتماعية، ومن الناحية المثالية لا ينبغي إهدار هذه الموارد على عناصر قائمة الرغبات غير المستدامة وغير العملية، ولكن ينبغي أن تسهم في تحقيق أهداف التنمية الاجتماعية، وهذا يعني أنه يجب أن تكون هناك عملية تقييم مستخدمة لتحديد خيارات الاستثمار الاجتماعي وتحديد أولوياتها، ويُستخدم مصطلح الاستثمار الاجتماعي الاستراتيجي عندما تكون هناك دراسة حالة واضحة للشركة لتوفير الدعم المالي، بالإضافة إلى دعم أهداف التنمية الاجتماعية للمجتمع المحلي، والمساهمة في برامج التدريب التي تبني مهارات القوى العاملة المحلية حتى يتمكنوا من توفير العمالة أو الخدمات للمشروع هي مثال واضح على القيمة المشتركة.

وتختلف أهداف التنمية الاجتماعية التي ستكون مناسبة حسب السياق الخاص للتطبيق، لذا يجب أن يكون تحديد هذه الأهداف عملية تشاركية يقودها المجتمع، وبشكل عام ستكون أهداف الأمم المتحدة للتنمية المستدامة (انظر الشكل ٥) أمورًا جديرة بالاهتمام للنظر فيها، ويتطلب تحديد وتقييم الخيارات الممكنة للاستثمار الاجتماعي أيضًا التفكير في نقاط القوة والضعف داخل المجتمعات المحلية، كما أن إطار العمل شائع الاستخدام للمساعدة هو "نهج رؤوس المال المجتمعية" (المعروف أحيانًا باسم نموذج الهرم) ، والذي يدعم نهج سبل العيش المستدامة (ومتغيراته) (انظر الإطار ٣ والشكل ٤)، ويأخذ نهج سبل العيش المستدامة في الاعتبار القدرات وموارد سبل العيش (الأصول ورؤوس الأموال) واستراتيجيات (أنشطة) سبل العيش التي يضطلع بها الناس لكسب عيشهم وتسيير أسلوب حياتهم، وفي قلب النموذج فكرة أن جميع موارد المجتمع أو الأصول يمكن تمثيلها كمجموعة من رؤوس المال، ويمكن لتقييم استراتيجيات الاستثمار الاجتماعي أن يأخذ في الاعتبار رؤوس المال تلك وكيف يمكن أن يؤدي تعزيز واحدة أو أكثر من رؤوس المال تلك إلى زيادة الرفاهية العامة في المجتمع.

Sustainable Development Goals

Figure 5: Sustainable Development Goals

Source: United Nations Sustainable Development Goals website, **https://sustainabledevelopment.un.org/**

المربع ٣: أنواع رأس المال أو الأصول

ملاحظة: هناك أشكال متعددة لرأس المال (الأصول ، الموارد) والعديد من الطرق المختلفة لتجميعها وتعريفها، وما سيتم تضمينه يجب أن يعتمد على سياق التطبيق، حيث أنه من المفترض أن تكون رؤوس الأموال الفردية استعارات تستخدم بشكل عام بدلاً من تعريفها وتفسيرها بدقة، ويمكن تطبيق مفهوم رؤوس المال على مستويات مختلفة من التحليل - يمكن استخدامه للتطبيق على الفرد أو الأسرة أو المجتمع المحلي أو المنطقة، ويتم تطوير نهج رؤوس الأموال في الأصل من حيث فهم استراتيجيات سبل العيش للأفراد الذين يعيشون في المجتمعات الريفية الفقيرة في البلدان النامية، ولقد تم تطبيقه الآن في مجموعة واسعة من المواقف .

رأس المال الطبيعي: يشمل مخزونات وتدفقات الأصول التي توفرها البيئة (مثل خدمات النظام البيئي) مثل الغذاء والموارد الزراعية، وموارد الغابات، والموارد المعدنية، والتربة، والمياه، والأراضي الرطبة، والاحتياطيات السمكية.

رأس المال المادي (المعروف أيضًا باسم رأس المال المنتج أو المصنّع أو المبني): يشمل مخزون المعدات والمنشآت المادية (مثل المصانع) والبنية التحتية (مثل الطرق والمطارات والمستشفيات والمدارس) والموارد الإنتاجية الأخرى التي يمتلكها الأفراد وقطاع الأعمال، أو البلد نفسه، وكذلك أنظمة الإدارة اللازمة لجعلها تعمل.

رأس المال المالي: الموارد المالية المتاحة للناس، مثل مدخراتهم والوصول إلى الائتمان، كما يشير إلى أي ديون أو رهن عقاري قد يكون لديهم.

رأس المال البشري: ويشمل مستويات المعرفة والمهارة والتعليم الرسمي والصحة والتغذية للأفراد، بالإضافة إلى دوافعهم وقدراتهم.

رأس المال الاجتماعي: يُعرَّف أحيانًا على أنه الشبكات الاجتماعية والثقة فقط، ويشمل أيضًا القواعد الاجتماعية والمعايير والالتزامات وترتيبات المعاملة بالمثل المضمنة في العلاقات الاجتماعية والهياكل الاجتماعية والترتيبات المؤسسية للمجتمع.

رأس المال السياسي أو المؤسسي: يشير إلى وجود آليات حوكمة المجتمع وأدائها الفعال (أي القدرة) – إلى حوكمة المؤسسات نفسها وإلى المعايير والقواعد واللوائح التي تطبقها وإنفاذها.

رأس المال الثقافي والروحي: يشمل الطريقة التي يعرف بها الناس العالم ومكانهم داخله، وكذلك كيفية تصرفهم فيه، وكما يشير إلى المدى الذي تقوم به الثقافة والتقاليد واللغة المحلية، إلخ ، في تعزيز أو إعاقة الرفاهية والاندماج الاجتماعي والتنمية الاجتماعية، ويساعد رأس المال الروحي في الحفاظ على التوازن عبر رؤوس المال المختلفة والبقاء على اتصال مع القيم الراسخة والأشياء التي تعطي معنى للحياة، ويؤثر رأس المال الثقافي على الأصوات التي يتم سماعها والاستماع إليها، والأصوات التي لها تأثير في أي مجال، وكيف ينشأ الإبداع والابتكار والتأثير ورعايته.

For more information on social development and social investments, refer to:

Community Toolbox online resource: **http://ctb.ku.edu/en/table-of-contents**

Emery, M. & Flora, C.B. 2006 Spiraling-up: Mapping community transformation with community capitals framework, Community Development: Journal of the Community Development Society 37(1), 19-35. **http://dx.doi.org/10.1080/15575330609490152**

Esteves, A.M. & Vanclay, F. 2009 Social Development Needs Analysis as a tool for SIA to guide corporate-community investment: Applications in the minerals industry. Environmental Impact Assessment Review 29(2), 137-145. **http://dx.doi.org/10.1016/j.eiar.2008.08.004**

Flora, C.B. et al. (no date) Community Capitals: A Tool for Evaluating Strategic Interventions and Projects. Ames: North Central Regional Center for Rural Development, University of Iowa. **http://wp.aae.wisc.edu/ced/wp-content/uploads/sites/3/2014/01/204.2-Handout-Community-Capitals.pdf**

Hallam, A. 2012 Scottish Government Investment in Rural Community Development: A Community Capitals Approach. Edinburgh: Scottish Government. **http://www.scotland.gov.uk/Resource/0038/00389818.pdf**

ICMM 2012 Community Development Toolkit **http://www.icmm.com/community-development-toolkit**

IFC 2010 Strategic Community Investment: A Good Practice Handbook for Companies Doing Business in Emerging Markets. Washington, DC: International Finance Corporation. **http://www.ifc.org/wps/wcm/connect/f1c0538048865842b50ef76a6515bb18/12014complete-web.pdf?MOD=AJPERES** Midgley, J. 2014 Social Development: Theory and Practice. Los Angeles: Sage.

Owen, J. & Kemp, K. 2012 Community development in mining assets, capitals, and resources: Frameworks for corporate community development in mining. Business & Society 51(3), 382-408. **http://dx.doi.org/10.1177/0007650312446803** Pawar, M. & Cox, D. (eds) 2010 Social Development: Critical Themes and Perspectives. New York: Routledge.

Porritt, J. 2005 Capitalism as if the World Matters. London: Earthscan.

Scoones, I. 1998 Sustainable Rural Livelihoods: A Framework for Analysis, IDS Working Paper 72. **http://mobile.opendocs.ids.ac.uk/opendocs/bitstream/handle/123456789/3390/Wp72.pdf**

Wang, C. 2012 A Guide for Local Benefit Sharing in Hydropower Projects. Washington, DC: World Bank. **https://openknowledge.worldbank.org/handle/10986/18366**

World Bank 2010 Mining Foundations, Trusts and Funds: A Sourcebook. Washington, DC: World Bank.

وجوب مراعاة حقوق الإنسان

عرّفت الأمم المتحدة حقوق الإنسان على أنها "ضمانات قانونية عالمية تحمي الأفراد والجماعات من الأعمال التي تتعارض مع الحريات الأساسية وكرامة الإنسان"، وهي حريات تهدف إلى ضمان الاحتياجات الأساسية للناس، ومبدأ العالمية يعني أنها تنطبق على جميع الناس بحكم كونهم بشر، وعدم التمييز هو موضوع أساسي في خطاب حقوق الإنسان، وهذا يشمل الاعتراف بأن مجموعات محددة من أصحاب الحقوق، ولا سيما الفئات الضعيفة والنساء والأطفال والشعوب الأصلية والفئات المهمشة الأخرى، تتطلب اهتمامًا خاصًا للتمتع بحقوق الإنسان الخاصة بهم، كما يُنظر إلى حقوق الإنسان على أنها مترابطة وغير قابلة للتصرف وغير قابلة للتجزئة، وتعتبر جميع حقوق الإنسان ذات وضع متساو ويجب مراعاتها كلها.

مع اعتماد مبادئ الأمم المتحدة التوجيهية بشأن الأعمال التجارية وحقوق الإنسان (UNGP) في عام ٢٠١١، تم التأكيد على مسؤولية الشركات عن احترام حقوق الإنسان، وهذه المسؤولية تتطلب أن تمارس الشركات العناية الواجبة لتحديد ومعالجة أي آثار سلبية على حقوق الإنسان تساهم فيها، فالعناية الواجبة هي عملية يمكن للشركات من خلالها "معرفة وإظهار" احترامها لحقوق الإنسان، ويشمل ذلك: (١) وجود التزام بسياسة حقوق الإنسان، (٢) تقييم الآثار على حقوق الإنسان، (٣) دمج نتائج عملية التقييم في أنظمة الإدارة المؤسسية ورصد الأداء وتتبعه، و (٤) الإبلاغ والتواصل بشأن تدابير العناية الواجبة التي تم تنفيذها وفعاليتها في تحديد ومعالجة الآثار، والأهم من ذلك أن الآثار السلبية التي يُتوقع من الشركات تحديدها ومعالجتها لا تشمل فقط الآثار التي تسببها الشركة أو تساهم فيها، بل تشمل أيضًا الآثار المرتبطة مباشرة بعمليات المشروع أو المنتجات أو الخدمات من خلال علاقاتها التجارية، وهذا يعني أنه يجب ألا تكون الشركات متواطئة في انتهاكات حقوق الإنسان التي ترتكبها الأطراف الثالثة ذات الصلة بالأعمال التجارية، وعندما تصبح على دراية بآثار الأطراف الثالثة تلك على حقوق الإنسان، يجب عليها ممارسة النفوذ أو التأثير لمنع هذه الآثار أو تقليلها، كما يجب اعتبار ذلك جزءًا من عملية تحديد وإدارة مخاطر الشركة، ويُتوقع أيضًا من الشركات كجزء من العناية الواجبة بحقوق الإنسان أن تضع أو تتعاون في السبل المناسبة للوصول إلى التعويض عن أي انتهاكات لحقوق الإنسان تساهم فيها، أما على مستوى المشروع يشمل ذلك وجود آلية تظلم مجتمعية يمكنها معالجة أي مظالم أو شكاوى يتم رفعها من قبل أعضاء المجتمع بشكل فعال، ومن المتوقع أيضًا إجراء عملية تحسين مستمرة في الطريقة التي تدير بها الشركات آثارها على حقوق الإنسان.

ويوضح المبدأ ١٢ من المبادئ التوجيهية للأمم المتحدة الحد الأدنى لمعايير مراعاة حقوق الإنسان: "تشير مسؤولية المؤسسات التجارية عن احترام حقوق الإنسان إلى حقوق الإنسان المعترف بها دوليًا - والتي تُفهم على الأقل على النحو المنصوص عليه في الشرعة الدولية لحقوق الإنسان والمبادئ المتعلقة بالحقوق الأساسية المنصوص عليها في إعلان منظمة العمل الدولية بشأن المبادئ والحقوق الأساسية في العمل " المبادئ الأربعة في إعلان منظمة العمل الدولية للمبادئ والحقوق الأساسية في العمل (منظمة العمل الدولية ١٩٩٨) هي: (أ) حرية تكوين الجمعيات والاعتراف الفعال بالحق في المفاوضة الجماعية، (ب) القضاء على جميع أشكال العمل الجبري أو الإلزامي، (ج) الإلغاء الفعلي لعمل الأطفال، (د) القضاء على التمييز في العمالة والمهن"، كما تنص المبادئ التوجيهية للأمم المتحدة على أن الشركات قد تحتاج إلى النظر في معايير إضافية اعتمادًا على ظروف الدولة المضيفة ودولتها الأم.

يمكن فهم العديد من الآثار الاجتماعية من منظور حقوق الإنسان، ويشمل ذلك الاعتراف بالأفراد والمجتمعات المتضررة من المشروع باعتبارهم أصحاب حقوق إنسان مع استحقاقات القانونية، بما في ذلك الحق في الإنصاف القانوني عن الآثار على حقوق الإنسان الخاصة بهم، وبالتالي عندما يُحدث مشروع ما آثاراً اجتماعية فقد يكون ذلك أيضًا انتهاكًا لمسؤوليته عن احترام حقوق الإنسان، وهذا يعطي أهمية إضافية للآثار الاجتماعية ويزيد من أهمية تقييم الأثر الاجتماعي.

وتؤكد المبادئ التوجيهية للأمم المتحدة على ضرورة قيام الشركات بتوفير تعويض فعال لضحايا آثار حقوق الإنسان المرتبطة بأنشطة الشركة أو عملياتها، كما أن الوصول إلى سبل الانتصاف في حد ذاته حق مكفول في العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، وعلى الرغم من انه يجب أن يكون الضحايا المحتملون والفعليون قادرين دائمًا على الوصول إلى الإجراءات القانونية، فإن آليات التظلم على مستوى المشروع يمكن ان يكون لها أيضًا دور مهم في التعرف المبكر على المظالم وتجنب التصعيد وتقديم حلول فعالة.

ومن المهم أن الإدراك أنه من المفترض أن يكون أصحاب الحقوق قادرين على المطالبة بحقوقهم، وهذا يعني أنه يجب إعلامهم بحقوقهم ومعرفة سبل التظلم المتاحة لهم، حيث أن ضمان احترام حقوق الإنسان ومعرفة الناس بحقوقهم وامكانية المطالبة بها هو في الأساس من واجبات الحكومة، إلا أنه يمكن للشركات أن تلعب دورًا في المساهمة في التوعية بالحقوق في المجتمعات المجاورة لها .

وهناك اختلافات بين النهج القائم على حقوق الإنسان Human rights-based approach (HRBA) ، وتقييم أثر حقوق الإنسان Human rights impact assessment (HRIA)، وتقييم الأثر الاجتماعي، وبطبيعة الحال كان تقييم الأثر الاجتماعي في الماضي يميل إلى عدم النظر في قضايا حقوق الإنسان بطريقة منهجية، إلا أنه مع اعتماد المبادئ التوجيهية للأمم المتحدة في عام ٢٠١١ أصبحت حقوق الإنسان الآن جزءًا من مجموعة المعايير الدولية المطبقة على الأعمال التجارية، وبالتالي فإن أفضل الممارسات

لتقييم الأثر الاجتماعي ينبغي أن تنظر الآن بشكل كامل في قضايا حقوق الإنسان في جميع الظروف باستثناء الحالات التي يتم فيها تنفيذ تقييم أثر حقوق الإنسان منفصل، ولاستيعاب هذا التضمين يجب توسيع مجموعة مهارات ممارسي تقييم الأثر الاجتماعي لتغطية جميع المجالات ذات الصلة بحقوق الإنسان بما في ذلك حقوق العمل وتشغيل الأطفال والسخرة وحرية تكوين الجمعيات .

For more information on human rights, refer to:

United Nations 2011 Guiding Principles on Business and Human Rights.
http://www.ohchr.org/Documents/Publications/GuidingPrinciplesBusinessHR_EN.pdf

United Nations 2012 The Corporate Responsibility to Respect Human Rights: An Interpretive Guide.
http://www.ohchr.org/Documents/Publications/HR.PUB.12.2_En.pdf

DIHR & IPIECA 2013 Integrating human rights into environmental, social and health impact assessments:
A practical guide for the oil and gas industry.
http://www.ipieca.org/sites/default/files/publications/Integrating_HR_into_environmental_social_and_HIS_0.pdf

European Commission 2013 Oil and Gas Sector Guide on Implementing the UN Guiding Principles on Business and Human Rights. **http://ec.europa.eu/enterprise/policies/sustainable-business/files/csr-sme/csr-oag-hr-business_en.pdf**

Götzmann, N. 2014 Human rights and impact assessment: Conceptual and practical considerations in the private sector context. Copenhagen: Danish Institute for Human Rights. **http://www.humanrights.dk/publications/human-rights-impact-assessment**

International Business Leaders Forum & IFC 2011 Guide to Human Rights Impact Assessment and Management (HRIAM).
http://www.ifc.org/hriam

Kemp, D. & Vanclay, F. 2013 Human rights and impact assessment: clarifying the connections in practice. Impact Assessment & Project Appraisal 31(2), 86-96. **http://dx.doi.org/10.1080/14615517.2013.782978**

Rio Tinto 2013 Why Human Rights Matter **http://www.riotinto.com/documents/ReportsPublications/Rio_Tinto_human_rights_guide_-_English_version.pdf**

Shift and Mazars 2015 UN Guiding Principles Reporting Framework with Implementation Guidance. **http://www.ungpreporting.org/**

Taylor, M., Zandvliet, L. & Forouhar, M. 2009 Due Diligence for Human Rights: A Risk-Based Approach. Corporate Social Responsibility Initiative Working Paper No. 53. Cambridge, MA: John F. Kennedy School of Government, Harvard University. **http://www.hks.harvard.edu/m-rcbg/CSRI/publications/workingpaper_53_taylor_etal.pdf**

ينبغي الاعتراف بالشعوب الأصلية والتقليدية والقبلية وغيرها من الشعوب المرتبطة بالأرض وإعطاؤها اهتمامًا خاصًا

يستخدم مصطلح "الشعوب الأصلية" Indigenous peoples على نطاق واسع كمصطلح عام في جميع أنحاء العالم، لكن على الرغم من صعوبة تعريفه، وعلى الرغم من أن بعض مجموعات السكان الأصليين وأصحاب المصلحة الآخرين (خاصة في سياقات إقليمية معينة) يفضلون مجموعة من المصطلحات المتكافئة إلى حد كبير مثل: المجموعات القبلية، والشعوب الأولى، والأمم الأولى، والشعوب الأصلية، والأقليات العرقية، والأديفاسي ، والشعوب التقليدية، أو المصطلحات المهنية والجغرافية مثل الصيادين، ومجتمعات الصيد ، ورعاة الرنة، والبدو، والفلاحين، وسكان التلال، أو التعيينات الرسمية مثل القبائل المصنفة، كما أنه في بعض البلدان ولا سيما العديد من الدول الأفريقية هناك معارضة قوية لمفهوم "السكان الأصليين" بسبب آثاره الاستعمارية، وفي بلدان أخرى لا سيما في أمريكا الوسطى والجنوبية أصبحت قضايا التعريف أكثر تعقيدًا بسبب وجود المارون وهم أحفاد العبيد الذين أسسوا مجتمعات منفصلة وبمرور الوقت طوروا ثقافة وهوية فريدة، ويتم إضافة المزيد من التعقيدات من خلال التولد العرقي - وهو مفهوم يشير إلى ظهور مجموعات من الناس الذين يدعون تراثًا اجتماعيًا ثقافيًا منفصلاً متمايزًا عن المجتمع الأوسع في المواقف والذين لم يتم الاعتراف بهم من قبل، وهذه التعقيدات وغيرها تجعل من الصعب الاستقرار على مصطلح مفرد وتعريفه بدقة بطريقة تجعله قابلاً للتطبيق عالميًا، إلا أنه وبغض النظر عن المصطلح المحدد المستخدم يوجد في حوالي ٩٠ دولة حول العالم شعوب لديهم هوية ثقافية منفصلة عن الثقافة السائدة في تلك البلدان والذين عادةً ما يكون لديهم ارتباط قوي بالأرض، ووفقا لتقديرات الأمم المتحدة فإن هناك أكثر من ٣٧٠ مليون من هؤلاء الأفراد في جميع أنحاء العالم ، ويتحدثون أكثر من ٤٠٠٠ لغة، ومن أجل الموائمة في هذه الوثيقة (كما هو الحال في معظم الوثائق الدولية) يطلق عليهم عمومًا "الشعوب الأصلية" كما سيتم استخدام مصطلحات أكثر تحديدًا في حالات معينة.

على الرغم من تجميعها تحت مصطلح شامل واحد، إلا أن هناك تنوعًا كبيرًا بين الشعوب الأصلية، وهذا التنوع ليس فقط في اللغة والثقافة، ولكن أيضًا في المعتقدات الأساسية، وهياكل الحكم، وعلم الكونيات، وطرق المعيشة، وسبل العيش، ومع ذلك تتمتع الشعوب الأصلية عادة بالعديد (ولكن ليس بالضرورة جميع) الخصائص التالية:

- التعريف الذاتي للفرد بأنه من السكان الأصليين (أو على الأقل كعضو في مجموعة ثقافية معينة) وقبول هذا الادعاء من قبل السكان الأصليين الآخرين.
- ارتباط قوي بالأرض والأقاليم والموارد الطبيعية ذات الصلة.
- أنظمة اجتماعية واقتصادية و / أو سياسية مميزة.
- ثقافة متميزة (أو على الأقل مجموعة من القيم والمعتقدات)، وربما لغة فريدة.
- تشكل مجموعة اجتماعية ليست جزءًا من المجموعات المهيمنة داخل المجتمع الذي يعيشون فيه.
- العزم على الحفاظ على بيئات وأنظمة أسلافهم وإعادة إنتاجها كشعوب ومجتمعات مميزة.

وبسبب روابطهم الخاصة بالأرض فإن الشعوب الأصلية عادة ما تكون شديدة التأثر بالأنشطة التي تؤثر على الأراضي والموارد الطبيعية التي يعتمدون عليها و / أو التي يرتبطون بها ثقافيًا، فالشعوب الأصلية ممثلة تمثيلا زائدا بين فقراء العالم ولديها مواقع متدنية في معظم مؤشرات الصحة والرفاهية، وهناك نوعان من الاتفاقيات الدولية الرئيسية المتعلقة بالشعوب الأصلية: اتفاقية منظمة العمل الدولية لعام ١٩٨٩ بشأن الشعوب الأصلية والقبلية في البلدان المستقلة(C169) ، وإعلان الأمم المتحدة لعام ٢٠٠٧ بشأن حقوق الشعوب الأصلية، وتؤكد هذه الوثائق على أن الشعوب الأصلية تستحق نفس حقوق الإنسان الأساسية مثل جميع شعوب العالم الأخرى، وبسبب ارتباط الشعوب الأصلية الخاص بالأرض وضعفهم، فإنهم يستحقون اهتمامًا خاصًا لضمان احترام حقوقهم، وتشير هذه الوثائق أيضًا إلى مفهوم الحقوق الجماعية، وفي حين أن معظم حقوق الإنسان تؤول إلى الأفراد بحكم كونهم بشرًا ، فإن الحقوق الجماعية تهدف إلى حماية خصائص الشعوب الأصلية التي لا يمكن أن تنشأ إلا من كونها عضوًا في مجموعة، وتضمن هذه الحقوق الجماعية عادةً أن يتمكن السكان الأصليون من الحفاظ على ثقافاتهم، وممارسة حقهم في تقرير المصير، والبقاء على قيد الحياة كمجموعات اجتماعية وثقافية متميزة، وينص الحق الجماعي في تقرير المصير على أنه يمكن للشعوب الأصلية أن تحدد وضعها السياسي بحرية وأن تسعى بحرية إلى تنميتها الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، وأن لهم الحق في العيش في حرية وسلام وأمن كمجموعة متميزة وعدم التعرض لأي عمل يسعى أو يمكن أن يطمس هويتهم كمجموعة ثقافية متميزة.

أحد المفاهيم المهمة في هاتين الوثيقتين هو مفهوم "الموافقة الحرة والمسبقة والمستنيرة" Free, prior and informed consent وهو مبدأ يجسد احترام حق تقرير المصير للشعوب الأصلية ويوفر عملية لضمان الاعتراف الفعال بهذا الحق واحترامه وحمايته، وأنه في جوهره مبدأ يتعلق بالمشاركة المحترمة للمجتمعات، وعلى الرغم من ظهور هذا المبدأ لأول مرة في خطاب حقوق السكان الأصليين ، فإن بعض المعلقين يقترحون أنه مبدأ مناسب للتطبيق على المشاركة مع جميع المجتمعات، خاصة إذا كانت المشاريع ستحصل على ترخيص اجتماعي للعمل.

وتعني كلمة الحرة **Free** أنه يجب ألا يكون هناك إكراه أو ترهيب أو مضايقة أو تلاعب من قبل الشركات أو الحكومات ويجب ألا يكون هناك أي انتقام أو تهديد بالانتقام إذا قال المجتمع "لا ."

تعني كلمة "مسبقة" **Prior** أنه يجب التماس الموافقة وتلقيها قبل الشروع في أي نشاط على أراضي المجتمع وأن يتم توفير وقت كافٍ لأي مجتمعات متأثرة للنظر بشكل كافٍ في المشروع، والمستنيرة "أو عن علم" **Informed** تعني أنه يجب أن يكون هناك إفصاح كامل من قبل مطوري المشروع عن خططهم بلغة وصيغة مقبولة من المجتمعات المتأثرة، وأن كل مجتمع قادر على الحصول على فهم

معقول لما تعنيه هذه الخطط بالنسبة لهم، بما في ذلك الآثار الاجتماعية التي ستؤثر عليهم إذا استمر المشروع، وقد يكون بناء القدرات والوقت المستغرق لبناء القدرات ضروريًا لضمان تلبية معيار المستنيرة، اما الموافقة **Consent** تعني أن المجتمعات لديها خيار حقيقي ويمكنهم أن يقولوا نعم إذا كان هناك تدفق جيد للمزايا وفرص التنمية لهم ، أو يمكنهم أن يقولوا لا إذا لم يكونوا راضين عن الصفقة، وأن هناك آلية قابلة للتطبيق من أجل تحديد ما إذا كان هناك موافقة واسعة النطاق في المجتمع ككل وليس مجرد مجموعة صغيرة من النخبة داخل المجتمع.

في حين أن روح الموافقة الحرة والمسبقة والمستنيرة FPIC هي فلسفة جديرة بالاحترام، فإن تنفيذها في القانون والممارسة يثير تحديات للمشاريع والمجتمعات وأصحاب المصلحة الحكوميين على حد سواء، خاصة فيما يتعلق بكيفية الحصول على الموافقة، وتؤكد مؤسسة التمويل الدولية أن الموافقة بالإجماع ليست مطلوبة ولكن أن يكون هناك حاجة إلى "دعم مجتمعي واسع"، وربما في تناقض مع الفهم السليم تميل الموافقة إلى عدم تفسيرها على أنها تتمتع بحق النقض، وتعتبر بعض المنظمات الدولية أن الموافقة هي هدف الموافقة المسبقة والمستنيرة وليس شرطًا مطلقًا لها، وعلى الرغم من الدلالات القانونية للموافقة المسبقة والمستنيرة فإن معاملة المجتمعات باحترام يجب أن يستلزم منح المجتمعات (السكان الأصليون وغيرهم) القدرة على ممارسة روح الموافقة المسبقة عن والمستنيرة وان لها القدرة على قول لا لأي مشروع مقترح، ولا يمكن اعتبارها مناقشة عادلة ومتوازنة إذا دخل أحد الطرفين في مفاوضات وليس لديه نية لاحترام حق الطرف الآخر في قول لا، وفي معظم تلك الحالات يكون لديه حق قانوني في الاستحواذ الإجباري.

من شأن معاملة الشعوب الأصلية باحترام أن تعني مراعاة النقاط التالية:

- الاعتراف بوجودهم والاعتراف بحقوقهم كأشخاص من السكان الأصليين، حتى في حالة عدم الاعتراف بذلك في القانون الوطني.
- الالتزام الكامل بروح الموافقة الحرة والمسبقة والمستنيرة، بما في ذلك احترام قدرتهم على قول لا.
- تعيين مسؤول اتصال للشعوب الأصلية وإنشاء آلية مشاركة مستمرة للتفاعل مع الشعوب الأصلية تكون مناسبة للسياق الثقافي المحدد.
- ضمان تكافؤ الفرص وعدم التمييز في مكان العمل.
- تعزيز التنوع الثقافي بين جميع موظفي الشركة والمقاولين وترسيخ ثقافة التنوع الثقافي.
- استيعاب الاحتياجات الثقافية، على سبيل المثال التحلي بالمرونة في كيفية تنفيذ ترتيبات التوظيف لضمان تمكن جميع الموظفين والشعوب المحلية من الحفاظ على تقاليدهم الثقافية والدينية.
- تشجيع قبول الثقافات المختلفة للشعوب المحلية وبين موظفي الشركة والمقاولين والاحتفاء بها.
- احترام سبل العيش التقليدية وتمكين التعايش.
- احترام التراث الثقافي المادي وغير المادي للشعوب الأصلية، بما في ذلك المواقع المقدسة، واتباع نهج استباقي لتحديدها وحمايتها.
- احترام ومناصرة الحقوق القانونية والعرفية في الأرض للشعوب الأصلية (انظر الإطار ٤).
- الاعتراف بوجود القانون العرفي والاعتراف بالعدالة التقليدية وإدماجها في آليات التظلم المجتمعية وفي أي مكان آخر، حسب الاقتضاء.
- تطوير ترتيبات المحتوى المحلي بطريقة تمكن الشعوب الأصلية المحلية من الحصول على فرصة لتكون موردًا للقوى العاملة والسلع والخدمات للمشروع، ومساعدتها في القيام بذلك.
- قبول المعارف التقليدية وعلم الكونيات جنبًا إلى جنب مع العلوم الغربية وإدراج اعتبارات المعرفة التقليدية في تقييمات الأثر والتقارير العلمية الأخرى.
- حماية واحترام الملكية الفكرية للسكان الأصليين.
- دفع المقابل المالي المناسب و / أو الإيجار لأصحاب الأراضي والموارد التقليدية للشعوب الأصلية التي يستخدمها المشروع.
- تطوير أو اختيار مؤشرات الصحة والرفاهية التي تمثل القيم والمصالح ووجهات النظر العالمية لمجموعة (مجموعات) السكان الأصليين المعينة المتأثرة بالمشروع عند تصميم خطوط الأساس وبرامج الرصد.
- معاملة الشعوب الأصلية كشركاء حقيقيين وليس مجرد أصحاب مصلحة، وإبلاغهم وإشراكهم في جميع القرارات والعمليات التي قد تؤثر على حقوقهم أو مصالحهم، تمامًا كما يتعامل المرء مع أي شريك تجاري آخر.

احترام الشعوب الأصلية يعني فعل الأشياء معهم وليس من أجلهم، وأنه لا يوجد مكان للسلوك أو المواقف المتعالية، وتعتبر المشاركة القائمة على فلسفة التعلم المشترك والإدارة المشتركة مناسبة لضمان مراعاة حقوقهم ومصالحهم بشكل كامل في تقييم الأثر، وتطوير تدابير التخفيف والتعزيز وبرامج الاستثمار الاجتماعي ، وأن تكون حرة ومسبقة ومستنيرة، ويتم الحصول على الموافقة قبل اتخاذ أي إجراء سواء كان من أجل المشروع أو لمصلحتهم أو بناءً على طلبهم، وغالبًا ما يكون صنع القرار لدى السكان الأصليين على أساس توافقي، أو على الأقل على أساس توفير فرصة لجميع الناس للمساهمة، لذا يجب توفير الوقت الكافي للسماح لمثل هذه العمليات أن تتم في وقتها الخاص دون إكراه أو ضغط زمني غير معقول، وفي حين أن فكرة تمكين الفئات الضعيفة منتشرة على نطاق واسع في دوائر التنمية وفي تقييم الأثر الاجتماعي (على سبيل المثال في المبادئ الدولية لتقييم الأثر الاجتماعي) ، فإن الطريقة التي يتم بها فعل ذلك يجب أن تتم بحذر حتى لا تكون متعالية، بالإضافة إلى ذلك يجب توخي الحذر للتأكد من أن عمليات التمكين لا تؤدي إلى تفاقم أو تؤدي إلى عدم المساواة داخل مجموعة أو إلى انقسامات أو صراع آخر.

يتمثل أحد أبعاد احترام الشعوب الأصلية في الاعتراف بالضرر الماضي الذي عانوه من الاستعمار والتاريخ الحديث وحتى من المشاريع السابقة، وإن قول آسف لهذا الضرر ليس بالضرورة اعترافًا بالذنب أو ذنباً ، حيث يمكن لذلك أن يقطع شوطًا طويلاً في إظهار الاحترام والتفهم (انظر الإطار ٥).

المربع ٤: مثال على خلق المنافع للشعوب الأصلية

التزم مشروع خط أنابيب كبير في أمريكا الجنوبية بالاعتراف بالشعوب الأصلية، واحترام حقوقهم، وجعلهم مستفيدين من المشروع على الرغم من أنهم سيتأثرون بشكل مؤقت فقط بالمشروع، وكإجراء تطوعي أنشأ مطورو المشروع برنامجًا لتمليك الأراضي مكّن السكان الأصليين المحليين على طول طريق خط الأنابيب من الحصول على صك قانوني رسمي لأراضيهم (وهو شيء لم يكن لديهم من قبل)، وبالإضافة إلى ذلك تم توفير الأموال على المستوى الوطني لتسهيل توحيد أراضي السكان الأصليين ودعم المطالبات المتعلقة بالأراضي.

المربع ٥: مثال على إظهار الاحترام تجاه الشعوب الأصلية: طقس "مرحبًا بك في البلد"

في أستراليا تبدأ معظم الاجتماعات العامة بالاعتراف بحقوق السكان الأصليين في شكل حفل "مرحبًا بكم في البلد"، وفي هذا الحفل يُطلب من أحد كبار السن المحليين من السكان الأصليين (أو المالك التقليدي) أو ممثلهم أن يرأس الجلسة الافتتاحية للاجتماع والترحيب بالزوار (أي شخص ليس من السكان الأصليين المحليين) في أرضهم، ويمكن القيام بذلك من خلال الأنشطة الاحتفالية مثل عزف الديدجيريدو والغناء والرقص (corroboree) ، وأحيانًا مع حفل تدخين لطرد الأرواح الشريرة، ويطلب البروتوكول من الزائرين الرسميين الذين يتحدثون بعد الترحيب الأولي في البلد أن يستجيب كل منهم للترحيب بالاعتراف بحقوق السكان الأصليين وأحيانًا الضرر الماضي بقول كلمات مثل:

أبدأ بإبداء احترامي للمالكين التقليديين لهذه الأرض التي نجتمع عليها، في الماضي والحاضر على حد سواء، وخاصة لأي من كبار السن الموجودين هنا اليوم، من خلال الاعتراف بالخلاف الذي حدث لنا لمشاركة هذه الأرض الآن ، والقول بأننا آسفون لهذا الخلاف ، وتقدير المساهمة التي يمكن أن يقدمها السكان الأصليون الأستراليون لمجتمعنا وثقافتنا.

وفي الظروف التي لا يمكن لأي شخص من السكان الأصليين أن يحضر للترحيب، يتطلب البروتوكول أن يتم ذكر هذا الإقرار كشكل من أشكال طلب دخول البلد ، وبالتالي فهو أيضًا شكل من أشكال الترحيب في البلد، ويمكن أن تختلف الصياغة الدقيقة المستخدمة اعتمادًا على الغرض من الاجتماع، ويعتبر استخدام اسم مكان السكان الأصليين و / أو اسم المجموعة القبلية في بيان الإقرار أمراً مهذبًا.

For more information on Indigenous peoples and FPIC, refer to:

African Commission on Human and Peoples' Rights, and the International Work Group for Indigenous Affairs 2006 Indigenous Peoples in Africa: The Forgotten Peoples?
http://www.achpr.org/files/special-mechanisms/indigenous-populations/achpr_wgip_report_summary_version_eng.pdf

Buxton, A. & Wilson, E. 2013 FPIC and the Extractive Industries: A Guide to applying the Spirit of Free, Prior and Informed Consent in Industrial Projects. London: IIED. **http://pubs.iied.org/pdfs/16530IIED.pdf**

Charters, C. & Stavenhagen, R. 2009 Making the Declaration Work: The United Nations Declaration on the Rights of Indigenous Peoples. Copenhagen: International Work Group for Indigenous Affairs.
http://www.iwgia.org/iwgia_files_publications_files/making_the_declaration_work.pdf

Convention on Biological Diversity 2004 Akwe´: kon – Voluntary guidelines for the conduct of cultural, environmental and social impact assessment regarding developments proposed to take place on, or which are likely to impact on, sacred sites and on lands and waters traditionally occupied or used by Indigenous and local communities. Montreal:
Secretariat of the Convention on Biological Diversity. **https://www.cbd.int/doc/publications/akwe-brochure-en.pdf**

Doyle, C. & Whitmore, A. 2014 Indigenous Peoples and the Extractive Sector: Towards a Rights-Respecting Engagement. Baguio: Tebtebba, PIPLinks and Middlesex University. **http://www.piplinks.org/system/files/IPs-and-the-Extractive-Sector-Towards-a-Rights-Respecting-Engagement.pdf**

Hanna, P. & Vanclay, F. 2013 Human rights, Indigenous peoples and the concept of Free, Prior and Informed Consent. Impact Assessment & Project Appraisal 31(2), 146-157. **http://dx.doi.org/10.1080/14615517.2013.780373**

Hill, C., Lillywhite, S. & Simon, M. 2010 Guide to Free Prior and Informed Consent, Carlton: Oxfam Australia.

ICMM 2013 Position Statement, Indigenous Peoples and Mining. **http://www.icmm.com/document/5433**

ICMM 2010 Good Practice Guide Indigenous Peoples and Mining. **http://www.icmm.com/document/1221**

IFC 2012 Guidance Note 7 Indigenous Peoples. **http://www.ifc.org/wps/wcm/connect/50eed180498009f9a89bfa336b93d75f/Updated_GN7-2012 pdf?MOD=AJPERES**

International Labour Organization 2009 Indigenous & Tribal Peoples' Rights in Practice: A Guide to ILO Convention No. 169.
http://www.ilo.org/newyork/publications/WCMS_106474/lang--en/index.htm

Lehr, A. & Smith, G. 2010 Implementing a Corporate Free, Prior, and Informed Consent Policy: Benefits and Challenges, Boston: Foley Hoag. **http://www.foleyhoag.com/publications/ebooks-and-white-papers/2010/may/ implementing-a-corporate-free-prior-and-informed-consent-policy**

Owen, J. & Kemp, D. 2014 Free, Prior and Informed Consent, social complexity and the mining industry. Resources Policy 41, 91-100. **http://dx.doi.org/10.1016/j.resourpol.2014.03.006**

United Nations 2009 Declaration on the Rights of Indigenous Peoples. **http://www.un.org/esa/socdev/unpfii/documents/DRIPS_en.pdf**

United Nations Department of Economic and Social Affairs 2009 State of the World's Indigenous Peoples. UN Document ST/ESA/328. **http://www.un.org/esa/socdev/unpfii/documents/SOWIP/en/SOWIP_web.pdf**

United Nations Global Compact 2013 A Business Reference Guide United Nations Declaration on the Rights of Indigenous Peoples. **http://www.unglobalcompact.org/Issues/human_rights/indigenous_peoples_rights.html**

United Nations Office of the High Commissioner for Human Rights 2013 Indigenous People and the United Nations Human Rights System, Fact Sheet No.9 (rev 2) **http://www.ohchr.org/Documents/Publications/fs9Rev.2.pdf**

Whitmore, A. 2012 Pitfalls and Pipelines: Indigenous Peoples and Extractive Industries. Baguio City Philippines: Tebtebba Foundation. **http://www.iwgia.org/iwgia_files_publications_files/0596_Pitfalls_and_Pipelines_-_ Indigenous_Peoples_and_Extractive_Industries.pdf**

اختلاف تقييم الأثر الاجتماعي عن المشاركة العامة

من الضروري إشراك الشعوب المتضررة وأصحاب المصلحة الآخرين في تحليل الآثار وفي تخطيط استراتيجيات التخفيف والفوائد، حيث أنه من المفضل جداً أن يحصل المشروع على الترخيص الاجتماعي للعمل، فالمناهج التقليدية في اتخاذ القرار من أعلى إلى أسفل - التي تُعرف غالبًا باسم "داد" DAD (`` قرر ، وأعلن ، ودافع '') "decide, announce, defend"، أو حتى "ديد" DEAD (`` قرر ، وثقف ، وأعلن، وادافع '') "decide, educate, announce and defend" - لم تعد مقبولة في معظم المجتمعات ونادرًا ما تكون فعالة أو مستدامة، بدلاً عن ذلك يتم التبشير بفلسفات تشاركية جديدة ، تسمى أحياناً "مام" MUM ("لقاء ، وفهم ، وتعديل") " meet, understand, modify"، أو"بوب" POP ("مشروع يملكه العامة") "public owns project"، وفي العديد من السلطات القضائية تعد القدرة على المشاركة استحقاقًا قانونيًا ، وهناك "حق المشاركة" الذي يُنظر إليه على نطاق واسع والذي تم تأسيسه في العديد من الاتفاقيات الدولية (مثل اتفاقية آرهوس لعام ١٩٩٨ بشأن الوصول إلى المعلومات والمشاركة العامة في صنع القرار والوصول للعدالة في الأمور البيئية)، وأن "للناس الحق في المشاركة في صنع القرار حول التدخلات المخطط لها التي ستؤثر على حياتهم" هي القيمة الأساسية لمهنة تقييم الأثر الاجتماعي كما هو موضح في المبادئ الدولية لتقييم الأثر الاجتماعي.

تقييم الأثر الاجتماعي والمشاركة العامة ليسا مترادفين، حيث أن تقييم الأثر الاجتماعي هو عملية بحثية وتحليلية تهدف إلى التأثير على صنع القرار وإدارة القضايا الاجتماعية، ومن أجل القيام بذلك بفعالية فإنه يتطلب بالضرورة مشاركة مجتمعية حقيقية - أي تفاعل هادف وحوار مبني على حسن النية مع الأطراف المهتمة التي لديها قدرة حقيقية على التأثير في إدارة القضايا الاجتماعية، ومن ناحية أخرى عادة ما تكون إجراءات المشاركة العامة القانونية متطلبات لإعلام الجمهور والسماح لهم بالتعبير عن رأيهم في التدخل المخطط له، ولسوء الحظ فإنه في معظم الإجراءات الإلزامية غالبًا ما يتم تجاهل هذا الأمر من قبل صانعي القرار ، ونادرًا ما تكون العملية نفسها مرضية لمعظم المشاركين، ونادرًا ما يقدم ما يسمى بالعملية التشاركية أكثر من محاولة إضفاء الشرعية على النتائج المحددة مسبقًا أو التوافق مع القواعد التنظيمية للمتطلبات بطريقة روتينية او اعتبارها بند شكلي، وهذا التملك غير المشروع لـ "المشاركة" ليس خادعًا فحسب بل يمكن أن يكون له تداعيات على التدخلات الحالية والمستقبلية حيث من المرجح أن يصاب السكان المحليون بخيبة أمل وسخرية بشأن عملية المشاركة والمشروع، وفي المواقف التي يُنظر فيها إلى أن القرارات قد تم اتخاذها بالفعل ويتم الدفع تجاه اقرار المشروع قد يعتبر السكان المحليون أن مشاركتهم لا طائل من ورائها وسيتم استثمار طاقتهم بشكل أفضل في إجراءات الاحتجاج ضد المشروع بدلاً من المشاركة في ما يبدو معيبًا و / أو عملية تقييم غير عادلة، لذا يحتاج مديرو المشاريع إلى التزام حقيقي بالمشاركة الهادفة وأن لا تكون بغرض تلبية أي متطلبات قانونية ، بقدر ما تكون لاحترام المجتمعات المحلية وتوفير فرص التعلم المشترك التي تصل إلى نتائج مفيدة وتقدم قيمة مشتركة.

توفر الأساليب التشاركية الفعالة والنهج التشاركية العديد من الفوائد بما في ذلك:

(١) أنها توفر فهماً أفضل للقيم المحلية والمعارف والخبرات لمجموعات أصحاب المصلحة المختلفة.
(٢) أنها توفر فرصة للتحقق من صحة البيانات.
(٣) مساعدة المجتمعات المتأثرة على فهم التدخل المخطط له وآثاره، وبالتالي مساعدتهم في التخطيط للتغيير والتكيف بسهولة أكبر مع التغييرات المحتملة والتعامل معها.
(٤) يمكنها المساعدة في حل النزاعات حول استخدام الموارد.
(٥) تساعد في تحسين تصميم المشروع.
(٦) تساعد في كسب دعم المجتمع لأهداف المشروع وللتنفيذ (أي الترخيص الاجتماعي للعمل) وبالتالي تجنب الاحتجاج ضد المشروع.

والمصطلحات التي تشمل إشراك العامة، والمشاركة العامة ، والمشاركة المجتمعية ، هي في الأساس مرادفات، وهي أكثر من مجرد استشارة بسيطة أو إعلام الجمهور أو استخراج المعلومات منهم، حيث تشير هذه المفاهيم - إشراك العامة والمشاركة العامة والمشاركة المجتمعية (يشار إليها فيما بعد في هذه الوثيقة باسم `` المشاركة المجتمعية '') - إلى الأساليب التي تشمل فلسفة ديمقراطية حول حقوق الناس في المجتمع للمشاركة في صنع القرار حول الأمور التي من المحتمل أن تؤثر على حياتهم ، بالإضافة إلى مجموعة من الممارسات والأساليب والأدوات حول كيفية إشراك الجمهور بشكل فعال، وهناك أيضًا فلسفة أساسية حول التمكين والإدماج الاجتماعي لا سيما المجموعات الضعيفة و / أو الأقليات.

يتمثل أحد الجوانب المهمة للمشاركة المجتمعية في إمكانية التشاور والنتائج التشاورية والتعلم التشاركي والحوكمة التشاركية، والمشاورة والتشاور هي مفاهيم متعددة الأبعاد يمكن تعريفها على أنها حوار يهدف إلى إحداث تفكير عميق (أي دراسة جادة) للخيارات والإمكانيات بطريقة مفتوحة وشاملة (أي دون تدخل السلطة أو السياسة)، والتي تأخذ في الاعتبار اهتمامات جميع الأطراف الفاعلة، وتعتبر الأساليب التشاورية مهمة لأنها تمكن الناس من التفكير في القضايا وبالتالي الوصول إلى نتيجة أكثر قوة وربما تكون مختلفة عما كانوا سيصلون إليه بدونها.

هناك العديد من الأسباب لاستخدام الأساليب التشاورية والتمكينية، لأنها تؤدي في المقام الأول إلى قرارات تتمتع بقدر أكبر من الشرعية، وعلى الرغم من ذلك فإن هناك أيضًا جانب سلبي: يمكن أن تكون أكثر تكلفة (على الأقل على المدى القصير) وتستغرق وقتًا أطول، وإذا لم يعتبرها المشاركون المستهدفون ضرورية، فسيتم تجنبها من قبلهم، وقضايا مثل عبء من يطلب الإستشارة (مقدار طلب المشاركة من المجتمع) وإرهاق من يتم استشارته (عندما يتم التشاور مع المشاركين بشكل مفرط ويفقدون الاهتمام) هي قضايا تحتاج إلى الاعتراف بها وإدارتها، حيث انه من المرجح أن تحدث هذه القضايا عندما يشعر الناس أن هناك قيمة ضئيلة

تُمنح لمساهمتهم ، أو عندما يشعرون أن هناك احتمالية ضئيلة لأن تحدث مساهماتهم فرقًا، لذلك من الضروري تصميم عملية المشاركة بعناية لتتماشى مع توقعات أصحاب المصلحة ومع أهمية القضية، وسيكون من الضروري أيضًا التحلي بالمرونة لتلبية المصالح المتغيرة لمختلف أصحاب المصلحة، حيث تختلف الاهتمامات والاستعداد للمشاركة بشكل متكرر بمرور الوقت حسب الطريقة التي تتكشف بها الأحداث.

كما يتم تقديم ممارسات المشاركة وإشراك المجتمع في كثير من الأحيان كطيف أو سلسلة متصلة منظمة وفقًا لمقدار متزايد من الرأي العام و / أو التداول (انظر الإطار ٦)، وبسبب عبء الاستشارة وإرهاق من يتم استشارته، تكمن الفكرة في استخدام الأساليب المناسبة للموقف المناسب، حيث تعد تقنيات المشاورة الأكثر كثافة جيدة للاستخدام عندما يكون ذلك مناسبًا، ولكن لا ينبغي استخدامها طوال الوقت، ففي الحالات التي يكون فيها المشروع لديه ترخيص اجتماعي قوي للعمل ، قد تكون تقنيات الإعلام والاستشارة كافية في بعض المواقف.

المربع ٦: مثال على استمرارية المشاركة المجتمعية

طيف المشاركة العامة للجمعية الدولية للمشاركة العامة

طور الاتحاد الدولي للمشاركة العامة طيف المشاركة العامة لمساعدة المجموعات على تحديد دور الجمهور في أي عملية مشاركة عامة، وسرعان ما أصبح طيف IAP2 معيارًا دوليًا.

زيادة التأثير في القرار

	الإعلام	الاستشارة	المشاركة	التعاون	التمكين
هدف المشاركة العامة	لتزويد الجمهور بالمعلومات المتوازنة والموضوعية لمساعدتهم في فهم المشكلة والبدائل والفرص و / أو الحلول.	للحصول على آراء العامة بشأن بديل التحليل	العمل مباشرة مع العامة خلال العملية لضمان فهم ومراعاة الاهتمامات والتطلعات العامة باستمرار.	لبناء الشراكة مع الجمهور في كل جانب من جوانب القرار بما في ذلك تطوير البدائل وتحديد الحل المفضل	لوضع القرار النهائي في يد الجمهور.
الوعود للعامة	سنبقيكم على اطلاع	سنبقيك على اطلاع، ونستمع إلى مخاوفك وتطلعاتك ونقر بها، ونقدم ملاحظاتك حول كيفية تأثير الإسهامات العامة على القرار، وسنسعى للحصول على ملاحظاتك حول المسودات والمقترحات.	سنعمل معك للتأكد من أن مخاوفك وتطلعاتك تنعكس بشكل مباشر في البدائل المطورة ونقدم ملاحظات حول كيفية تأثير المدخلات العامة على القرار.	سنعمل معكم لصياغة الحلول ودمج مشورتكم وتوصياتكم في القرارات إلى أقصى حد ممكن.	سوف ننفذ ما تقرره.

© IAP2 International Federation 2014. All rights reserved.

Source: International Association for Public Participation (http://www.iap2.org) (reproduced with permission)

وفي بعض الأحيان يقال أنه يجب تقديم مدفوعات للمشاركين (رسوم الجلسة) لإظهار مدى تقدير مساهماتهم، وكذلك لضمان مشاركة مجموعة أكبر من الأشخاص، وفي حين أن رسوم الجلسة فكرة جيدة في بعض الأحيان، إلا أن هذا قد يخلق حوافز ضارة، وربما يكون من المهم التأكد من أن الأشخاص "يمكنهم التحقق من أنه سيتم سماعهم فعلا" من خلال وجود آليات ردود فعل جيدة تبلغ بشكل كامل وتستجيب باحترام للتعليقات التي تم جمعها.

ومع ذلك فإن تشجيع الناس على المشاركة قد يكون أمرًا صعبًا، ففي العديد من البلدان لا توجد ثقافة المشاركة، إما لأنها ليست جزءًا من الثقافة الاجتماعية، وأحيانًا لأنها لم تكن جزءًا من الثقافة السياسية، وفي بعض المناطق التي كان لديها أو لديها أنظمة قمعية قد يكون من الصعب بشكل خاص تعزيز المشاركة الفعالة والهادفة، وفي هذه المواقف بغض النظر عن حسن نوايا ممارس تقييم الأثر الاجتماعي ، فقد يكون من الصعب إقناع السكان المحليين أنه لن تكون هناك تداعيات عليهم نتيجة للأمور التي يقولونها عن مشروع مقترح أو فعلي، وذلك سيكون صحيحًا بشكل خاص إذا كان يعتقد أن المشروع قد تمت الموافقة عليه من قبل الحكومة ، و / أو إذا كانوا يعتقدون أن ممارس تقييم الأثر الاجتماعي كان ممثلًا للحكومة.

وفي حالة وجود انقسامات خطيرة في المجتمع، قد تكون هناك حاجة إلى المشاركة المبنية على المجموعة في جمع المعلومات حتى لا يكون هناك شك في أنه تم ذكر أسرار، وفي حالات أخرى قد تكون المقابلات غير المنظمة مع السكان المحليين هي الأفضل كوسيلة لتطوير الوعي الكامل بتجربة الحياة في المجتمع.

في بعض البلدان وفي بعض التدخلات المخطط لها، تشمل الصعوبات المتعلقة بالمشاركة الافتقار المحتمل للفهم والالمام الذي قد يواجهه السكان المتأثرون بالنشاط المقترح، على سبيل المثال ماذا تعني ممرات نقل الجهد العالي للأشخاص الذين لا يعرفون ما هي الكهرباء؟ وماذا يعني مفاعل نووي؟ ومع ذلك فهذه ليست صعوبة لا يمكن التغلب عليها، حيث أن هناك طرق لنقل بعض الانطباع عن طبيعة الآثار التي يمكن توقعها، ومع ذلك فهذا يعني أن عملية المشاركة ستستغرق وقتًا، وقد تتطلب التفكير الإبداعي، وفي جميع الحالات من الضروري التأكد من أن شكل المشاركة المستخدم مناسب للقيم الثقافية المحلية، حيث أن المشاركة تعني أكثر من مجرد التماس آراء عدد قليل من الأشخاص المختارين ثم تجاهلها، ففي ممارسة تقييم الأثر الاجتماعي الجيدة فإن المشاركة تعني إشراك الأشخاص المهتمين والمتأثرين بنشاط في عمليات صنع القرار وأن تكون تلك المشاركة هادفة بالنسبة لهم.

For more information on community engagement, refer to:

Aslin, H.J. & Brown, V.A. 2004 Towards Whole of Community Engagement: A Practical Toolkit, Murray-Darling Basin Commission, Canberra. **http://www.mdba.gov.au/sites/default/files/archived/mdbc-S-E-reports/1831_towards_whole_of_community_engagement_toolkit.pdf**

Australian Government 2006 Community Engagement and Development: Leading Practice Sustainable Development Program for the Mining Industry, Canberra: Department of Industry, Tourism and Resources. **http://www.minerals.org.au/file_upload/files/resources/enduring_value/CED.pdf**

Creighton, J. 2005 The Public Participation Handbook: Making Better Decisions through Citizen Involvement, San Francisco: Jossey-Bass.

Dare, M., Schirmer, J. & Vanclay, F. 2011 Handbook for Operational Community Engagement within Australian Plantation Forest Management, Hobart: Cooperative Research Centre for Forestry. **http://www.crcforestry.com.au/publications/downloads/CRCForestry-CE-FINAL.pdf**

Flemish Institute for Science and Technology Assessment (viWTA) 2005 Participatory Methods Toolkit. A Practitioner's Manual, Brussels: Flemish Institute for Science and Technology Assessment (in conjunction with King Baudouin Foundation) available at: **http://www.kbs-frb.be/publication.aspx?id=294864&langtype=1033**

Government of Victoria, Department of Sustainability and Environment 2005 Effective Engagement: Building Relationships with Community and Other Stakeholders (3 volumes). Melbourne: Victorian Government Department of Sustainability and Environment. **http://www.dse.vic.gov.au/effective-engagement/resources/download-effective-engagement**

Gramberger, M. 2001 Citizens as Partners: OECD Handbook on Information, Consultation and Public Participation in Policy-Making, Paris: Organisation for Economic Co-Operation and Development. **http://internationalbudget.org/wp-content/uploads/Citizens-as-Partners-OECD-Handbook.pdf**

Hartz-Karp, J. & Pope, J. 2011 "Enhancing effectiveness through deliberative democracy", in Vanclay, F. & Esteves, A.M. (eds) New Directions in Social Impact Assessment: Conceptual and Methodological Advances, Cheltenham: Edward Elgar, 253-272.

IAP2 2006. Public Participation Toolbox. Louisville, CO: International Association for Public Participation. **http://www.iap2.org/associations/4748/files/06Dec_Toolbox.pdf**

IFC 2007 Stakeholder Engagement: A Good Practice Handbook for Companies Doing Business in Emerging Markets. Washington: International Finance Corporation. **http://www.ifc.org/wps/wcm/connect/938f1a0048855805beacfe6a6515bb18/IFC_StakeholderEngagement. pdf?MOD=AJPERES**

International Association for Impact Assessment 2006 Public Participation: International Best Practice Principles, Fargo: IAIA. **http://www.iaia.org/publicdocuments/sp ecial-publications/SP4%20web.pdf**

O'Faircheallaigh, C. 2010 Public participation and environmental impact assessment: Purposes, implications, and lessons for public policy making. Environmental Impact Assessment Review, 30(1), 19-27. **http://dx.doi.org/10.1016/j.eiar.2009.05.001**

Rietbergen-McCracken, J. & Narayan, D. (eds) 1998 Participation and Social Assessment: Tools and Techniques, Washington: World Bank. **http://go.worldbank.org/HTTUVW2C60**

Sarkissian, W. 2008 Kitchen Table Sustainability: Practical Recipes for Community Engagement with Sustainability. London: Earthscan.

Sarkissian, W., Hurford, D. & Wenman, C. 2010 Creative Community Planning: Transformative Engagement Methods for Working at the Edge. London: Earthscan.

Stakeholder Research Associates 2005 The Stakeholder Engagement Manual: From Words to Action. Cobourg Ontario Canada: Stakeholder Research Associates (for United Nations Environment Program and AccountAbility).
Volume 1: **http://www.accountability.org/images/content/2/0/207.pdf**
Volume 2: **http://www.accountability.org/images/content/2/0/208.pdf**

United Nations Economic Commission for Europe 1998 Convention on Access to Information, Public Participation in Decision-making and Access to Justice in Environmental Matters (Aarhus Convention). **http://www.unece.org/fileadmin/DAM/env/pp/documents/cep43e.pdf**

United Nations Economic Commission for Europe 2014 The Aarhus Convention: An Implementation Guide (2nd edn).
http://www.unece.org/fileadmin/DAM/env/pp/Publications/Aarhus_Implementation_Guide_interactive_eng.pdf

يعتبر النزوح وإعادة التوطين من الأسباب الرئيسية للضرر الذي يلحق بالمجتمعات المتأثرة ويشكل خطراً كبيراً على المشاريع

عادة ما تؤدي المشاريع الكبيرة إلى نزوح الناس وتعطيل سبل عيشهم، وقد يؤدي احتياج موقع المشروع لمساحات كبيرة من الأرض اللازمة لموقع المشروع بالإضافة إلى الخدمات الإضافية - بما في ذلك الأرض لسكن العمال والمكاتب والطرق وخطوط الأنابيب وخطوط السكك الحديدية وممرات نقل الكهرباء وسدود إمدادات المياه وما إلى ذلك - إلى الحاجة إلى إعادة توطين مئات إن لم يكن الآلاف من الناس، ويمكن أن يكون النزوح و / أو إعادة التوطين تجربة مؤلمة للغاية للناس، مما يعطل إحساسهم بالمكان وسبل عيشهم وشبكاتهم الاجتماعية وترابطهم المجتمعي، حيث أن إعادة التوطين سبب رئيسي لمخاطر حقوق الإنسان للشركات، إلا أنه عندما تكون المشاريع ملتزمة حقًا بعرض القيمة المشتركة، يمكن تقليل الضيق العاطفي الناجم عن النزوح المادي والاقتصادي إلى الحد الأدنى ويمكن إنشاء العديد من منافع سبل العيش عند تنفيذ أنشطة إعادة التوطين بشكل فعال.

ونظرًا لأن النزوح / إعادة التوطين له أثر اجتماعي كبير وخطر على حقوق الإنسان وعادة ما يكون مكلفًا للغاية بالنسبة للمشاريع ، فيجب تجنب ذلك قدر الإمكان، حيث يجب استكشاف بدائل المشروع التي تقلل عدد الأشخاص الذين يحتاجون إلى إعادة التوطين بشكل كامل، ولسوء الحظ عادةً ما يتم التقليل من التكاليف والوقت المستغرق لإعادة التوطين ، مما يؤدي إلى تأخير المشروع وتجاوز التكاليف المحددة، ونظرًا لأن إعادة التوطين مهمة رئيسية في حد ذاتها ولها تأثير كبير فإنه يمكن اعتبار إعادة التوطين كمشروع داخل المشروع، وتمامًا مثل المشروع نفسه فإن عملية إعادة التوطين هي تدخل مخطط له أثر اجتماعي ، وبالتالي فهي عملية تحتاج إلى إدارتها بعناية والتخطيط لها وتنفيذها بطريقة تشاركية، كما يجب النظر إلى إعادة التوطين على أنها تشكل مخاطر الفقر وفرصة للتنمية معاً خاصة عندما يتم استكشاف جميع الفرص الممكنة لتعزيز سبل العيش والمحتوى المحلي بشكل كامل.

إعادة التوطين هي العملية المخططة لنقل الأشخاص والمجتمعات من موقع إلى آخر كجزء من الاستحواذ على الأرض الناجم عن حاجة المشروع والضرورية لاستكمال المشروع، وتهدف عملية إعادة التوطين إلى إعادة الاستقرار الكامل للناس في مجتمعات تعمل بشكل جيد وتتمتع بسبل عيش مستدامة مناسبة، ويجب أن يكون هناك تعويض كامل وعادل عن الأصول المفقودة وأي ضائقة أو إزعاج ناتج عن ذلك، كما يُنظر إلى إعادة التوطين على أنها إجبارية عندما يكون موقع المشروع محدد ولدى الشركة القدرة على استخدام سلطة الدولة للاستحواذ على الأرض للمصلحة العامة، وأن لا يكون للمجتمعات المحلية أي خيار سوى إعادة التوطين، كما يُنظر إلى إعادة التوطين على أنها طوعية عندما لا يتم استخدام سلطة الدولة في الاستحواذ على الأرض أو تهديدها أو اعتبارها مهددة ، ويكون للسكان المحليين حق قانوني في رفض بيع أراضيهم ولكن بدلاً من ذلك يختارون إعادة التوطين مقابل تعويض عادل وغيره من الفوائد المعيشية.

يشير مصطلح النزوح المادي Physical displacement إلى فقدان المساكن الناتج عن حيازة الأرض ذات الصلة بالمشروع و / أو القيود المفروضة على استخدام الأراضي التي تتطلب انتقال الأشخاص المتضررين إلى موقع آخر، ويشير مصطلح النزوح الاقتصادي Economic displacement إلى الحالات التي لا تتأثر فيها منازل الناس بشكل مباشر، ولكن عندما تكون هناك خسارة في الأصول الأخرى أو الوصول إلى الأصول (مثل الأراضي الزراعية) التي ستؤدي إلى تعطيل سبل العيش وما يرتبط بها من خسارة في الدخل.

لذا يجب أن يقدم أي مشروع من شأنه أن يتسبب في نزوح مادي أو اقتصادي تعويضًا مناسبًا، مما يعني أنه يجب عليهم تقديم حلول مناسبة تهدف إلى ضمان تحسين أو على الأقل إعادة تأسيس الظروف المعيشية وسبل العيش، وحيثما يحدث النزوح المادي يجب أن تكون هناك عملية إعادة توطين رسمية، اما مع النزوح الاقتصادي قد لا تكون عملية إعادة التوطين الرسمية ضرورية طالما أن هناك عملية عادلة للتعويض ولاستبدال سبل العيش وتعزيزها، وبالإضافة إلى الالتزام بتقديم التعويضات والدعم لاستعادة سبل العيش وتعزيزها فإنه من المتوقع أن تقدم المشاريع فوائد للمجتمعات المتأثرة، ويجب أيضًا مراعاة الآثار الاجتماعية على المجتمعات المضيفة (المجتمعات التي ستستضيف الأشخاص المعاد توطينهم)، كما يجب أن تكون هناك إدارة للمخاطر ومزايا للمجتمعات المضيفة وكذلك للأشخاص الذين تم إعادة توطينهم، ويجب أن يُفهم أن التعويض ليس فقط التعويض النقدي ولكن على أنه مجموعة من التدخلات، بما في ذلك المساعدة الاجتماعية، والتدريب، وما إلى ذلك، والتي تهدف إلى ضمان أن الشخص المتأثر من المشروع يُحسّن أو على الأقل يستعيد ظروفه المعيشية وسبل عيشه.

وتميل المشاريع الكبيرة عند الموافقة عليها من قبل الهيئات التنظيمية الوطنية، إلى اعتبار أنها تصب في المصلحة الوطنية، وسلطة نزع الملكيات للمصلحة العامة (المصادرة أو الاستحواذ الإجباري) أو على الأقل متاحة لاستخدامها لإنجاز المشروع، وبالتالي فإن لدى معظم البلدان تشريعات وطنية تتعلق باستخدام نزع الملكيات وحقوق مالكي الأراضي الذين يتعين إعادة توطينهم، بالإضافة إلى هذه المتطلبات الوطنية هناك معايير دولية يجب الوفاء بها أيضًا، وقد تكون مطلوبة إذا كان هناك تمويل من البنك الدولي أو مؤسسة التمويل الدولية أو بنك تنمية متعدد الأطراف أو أي وكالة مساعدة أخرى أو مؤسسة مالية لمبادئ التعادل، وقد يؤدي الامتثال لهذه المعايير الدولية والقيام بإعادة التوطين بشكل فعال إلى تقليل التكاليف والمخاطر الإجمالية للمشروع وتشمل هذه المعايير:

- البنك الدولي OP 4.12 :إعادة التوطين القسري، http://go.worldbank.org/96LQB2JT50
- مؤسسة التمويل الدولية: معيار الأداء رقم ٥: حيازة الأراضي وإعادة التوطين غير الطوعي، http://www.ifc.org/wps/wcm/ connect / 3d82c70049a79073b82cfaa8c6a8312a / PS5_English_2012.pdf؟ MOD = AJPERES

- مبادئ التعادل http://www.equator-principles.com : في الواقع تتطلب مبادئ التعادل مراعاة معيار الأداء رقم ٥ لمؤسسة التمويل الدولية.
- وقد يكون لبنوك التنمية الأخرى متعددة الأطراف أو الثنائية ووكالات المعونة الثنائية متطلباتها الخاصة .

وتميل هذه المعايير الدولية إلى أن يكون لها إجراءات وتوقعات مماثلة، حيث أنه في وقت مبكر جدًا من عمر المشروع يجب تطوير إطار سياسة إعادة التوطين Resettlement Policy Framework (RPF) الذي يحدد سياسة المشروع والإجراءات العامة حول كيفية تنفيذ الاستحواذ على الأراضي وإعادة التوطين والتعويض واستعادة سبل العيش وتعزيزها، ويجب القيام بذلك في وقت مبكر حتى لا يتم تقديم وعود كاذبة أو التلميح بها للناس في المراحل الأولى من المشروع، مثل مسح الأراضي أو الاستكشاف الجيولوجي ، أو حتى من قبل استشاري تقييم الأثر الاجتماعي، ولاحقا يجب تطوير خطة عمل إعادة التوطين Resettlement Action Plan (RAP) التي تقدم تفاصيل كاملة عن العملية التشغيلية لتشريع إعادة التوطين، ولتجنب السلوك المضارب أو الانتهازي من قبل السكان المحليين وإدارة عملية الهجرة الداخلية، يجب أن يتم إجراء جرد للمنازل والمباني الأخرى وجميع الأصول في أقرب وقت ممكن، كما يجب أن يكون هناك تاريخ ثابت لا تعدّ أي مباني منشأه بعده أو أي أصول أخرى مؤهلة للحصول على التعويض، ومن خلال التواصل الجيد مع المجتمعات المتضررة وعملية إعادة التوطين والتعويض العادلة من المحتمل أن تكون هناك موافقة واسعة النطاق على الموعد النهائي للانتهاء، ونظرًا لأن إعادة التوطين هي مشروع داخل مشروع، فإنه يجب أن يكون هناك مستوى عالٍ من التنسيق بين أنشطة إعادة التوطين وبقية المشروع، وتحتاج الأنشطة في عملية إعادة التوطين إلى الارتباط المتبادل مع خطة إدارة الأثر الاجتماعي على مستوى المشروع وخطط المشروع الأخرى مثل خطة الصحة والسلامة المجتمعية، وخطة تنمية المجتمع ، وخطة إشراك أصحاب المصلحة، وخطة التوظيف والمشتريات المحلية، و أي خطة صحية أخرى، وفي إعادة التوطين واسع النطاق من المحتمل أن تكون هناك خطط لعملية إعادة التوطين منفصلة عن المشروع ككل، وفي جميع الأحوال ستكون هناك حاجة إلى خطة استعادة سبل العيش وتحسينها Livelihood Restoration & Enhancement Plan (LRP or LREP) كجزء من خطة إعادة التوطين، ولا ينبغي اعتبار عملية إعادة التوطين مكتملة حتى تتم معالجة جميع الآثار السلبية لإعادة التوطين، ويجب إجراء تدقيق الإنجاز من قبل طرف خارجي مستقل لتقييم ما إذا كان قد تم معالجة جميع الآثار، ومقارنة مستوى معيشة الأفراد المعاد توطينهم مع وضعهم السابق، وما إذا كان لديهم تظلمات متبقية، وما إذا كان قد تم مراعاة المعايير الدولية والتشريعات الوطنية، وما إذا كان قد تم الوفاء بجميع الأحكام داخل برنامج إعادة التوطين وخطة استعادة سبل العيش، ولا ينبغي إجراء تدقيق الإنجاز إلا بعد اكتمال جميع تدابير التخفيف إلى حد كبير وبعد أن يحصل الأشخاص النازحين على فرصة ومساعدة كافية لاستعادة سبل عيشهم بشكل مستدام، وسيكون هذا بالضرورة بعد عدة سنوات من إعادة التوطين، وليس بعد إعادة التوطين مباشرة، ولكي تكون إعادة التوطين مستدامة يجب أن تكون الشركة قادرة على الخروج بمسؤولية في وقت ما، لذلك فإنه من المهم جدًا التخطيط للخروج أثناء تطوير خطة عمل إعادة التوطين بنفس الطريقة التي يتم بها التحضير للإغلاق عند بدء المشروع، ويجب الاتفاق على خطة الخروج مع المجتمع والموافقة عليها من قبل السلطة التنظيمية، بالإضافة إلى ذلك تعد قدرة الحكومات المحلية (من الناحيتين البشرية والمالية) على تولي إدارة مدن إعادة التوطين أمرًا بالغ الأهمية لتحسين سبل العيش على المدى الطويل، لذلك يجب أن يكون بناء هذه القدرة داخل الحكومة جزءًا من تخطيط الخروج.

بشكل عام تتوقع المعايير الدولية حيثما أمكن أن كل مشروع سوف يقوم:

- تجنب أو تقليل النزوح عن طريق استكشاف تصاميم بديلة للمشروع.
- تجنب الإخلاء القسري باستخدام الاتفاقات المتفاوض عليها.
- توقع وتقليل الآثار السلبية الاجتماعية والاقتصادية وحقوق الإنسان.
- توفير الإفصاح المناسب عن المعلومات، والسماح بالمشاركة المستنيرة للمتأثرين (يمكن القول إلى المستوى المتوقع بالموافقة الحرة والمسبقة والمستنيرة).
- ضمان الحصول على وجهات نظر النساء وأخذ مصالحهن في الاعتبار في جميع جوانب التخطيط لإعادة التوطين وتنفيذها.
- تطبيق إجراءات التعويض بطريقة شفافة ومتسقة على جميع المجتمعات والأفراد.
- تقديم تعويض عن خسارة الأصول بتكلفة الاستبدال.
- تجنب دفع تعويضات نقدية على الأقل للأشخاص المستضعفين، أي دفع تعويضات عينية لتجنب تبديد التعويض.
- مراعاة مبدأ "الأرض مقابل الأرض" - حيث تكون سبل عيش النازحين قائمة على الأرض أو حيث تكون الأرض مملوكة بشكل جماعي، فإن المشروع هو تقديم تعويض على شكل أرض بديلة.
- تحسين سبل عيش النازحين ومستوياتهم المعيشية.
- تحديد الأفراد والجماعات الذين قد يتأثرون بشكل غير متناسب بسبب أوضاعهم المحرومة أو الضعيفة، ووضع تدابير لضمان حصولهم على منافع وفرص التنمية.
- تحسين الظروف المعيشية للنازحين ماديا من خلال توفير سكن لائق ومحسن مع ضمان الحيازة في مواقع إعادة التوطين.
- توفير خيار من الخيارات للأفراد المتأثرين والتشاور مع المجتمعات بشأن أصول وموارد المجتمع.
- توفير الفرص للمجتمعات والأشخاص النازحين لجني فوائد إنمائية من المشروع.
- تقديم دعم انتقالي لفترة زمنية معقولة لتمكين الناس من استعادة قدرتهم على كسب الدخل ومستويات الإنتاج ومستويات المعيشة.
- بذل كل جهد ممكن لضمان عدم إعادة توطين الناس مرة أخرى.
- إنشاء آليات تظلم فعالة في أقرب وقت ممكن في تطوير المشروع.
- وضع إجراءات لمراقبة وتقييم تنفيذ خطة عمل إعادة التوطين وخطة استعادة سبل العيش واتخاذ الإجراءات التصحيحية حسب الضرورة.

ويتعلق أحد أكثر جوانب إعادة التوطين إثارة للجدل وتعقيدًا بالتعويضات، حيث انه عند النزوح المادي الأشخاص، يُطلب من مطوري المشروع إعادة توطينهم من خلال توفير مساكن بديلة ومساعدتهم في استعادة سبل عيشهم وتعزيزها، وعندما يكون الناس نازحين اقتصاديًا يحق لهم الحصول على تعويض عن الأصول المفقودة والمساعدة في استعادة سبل عيشهم وتعزيزها، ومن متطلبات المعايير الدولية أن يتم احتساب التعويض على قيمة استبدال أي أصول مفقودة، لذا يجب أن يأخذ هذا التحديد في الاعتبار أي تضخم محتمل سيحدث بين الوقت الذي يتم فيه إجراء التقييم والوقت الذي يتم فيه دفع التعويض بالفعل، وعندما تتجاوز قيمة الأصول المفقودة المبالغ التي عادة ما يديرها الأشخاص، يجب دفع التعويض عينيًا وليس نقدًا، ويمكن أن يؤدي دفع مبالغ كبيرة من النقد إلى زيادة الضرر الناجم عن المشروع، وسيؤدي ذلك على الفور إلى التضخم المحلي، ومن المحتمل أن يؤدي إلى إنفاق غير حكيم أو غير مناسب على السلع الاستهلاكية بدلاً من الاستثمار في استعادة أو تعزيز سبل العيش المستدامة، ولقد كشفت التجارب السابقة مرارًا وتكرارًا أن التعويض النقدي هو سبب رئيسي للفقر، ويجب أن يشمل جزء من استعادة سبل العيش وتعزيزها بناء القدرات، والذي ربما ينبغي أن يشمل التدريب على إدارة الشؤون المالية، ويجب استكشاف إيجاد فرص لكيفية مشاركة الأفراد الذين سيتم إعادة توطينهم في عملية إعادة التوطين.

ومع إعادة توطين الملايين من الأشخاص كل عام هناك الكثير من الخبرة بشأن عواقب إعادة التوطين، ولكن ولسوء الحظ لا تزال ممارسة إجراء إعادة التوطين سيئة وهناك الكثير مما يمكن تحسينه، كما أن هناك العديد من الدروس الرئيسية، أولاً نظرًا لأن إعادة التوطين قد فرضت إلى حد كبير على الناس وهو أمر قد تم فعله بهم، فإن إيجاد فرص لتمكين الناس في هذه العملية ومنحهم الخيارات والاستقلالية يعد أمراً مهماً، ثانيًا تميل التجربة الفعلية لإعادة التوطين إلى أن تكون مؤلمة للأشخاص الذين تتم إعادة توطينهم، وبالتالي فإنه من المهم أن يولي ممارسو إعادة التوطين اهتمامًا للاحتياجات العاطفية والصحية للأشخاص الذين سيتم إعادة توطينهم، وقد يؤدي التفكير في العملية ومناقشتها مع الأشخاص المتضررين إلى تحديد العديد من الطرق التي يمكن أن تؤدي بها العملية إلى تعزيز المجتمع، على سبيل المثال قد يتم إعادة توطين بعض الأشخاص الرئيسيين أولاً وبعد ذلك يمكنهم العمل كلجنة ترحيب للأشخاص الذين يتم إعادة توطينهم، ومن المهم إنشاء مراسم لتوديع المستوطنة القديمة والاحتفالات بالمستوطنة الجديدة، ومن الضروري السماح للناس بالحنين إلى الماضي، ولكن أيضًا بالإثارة والترقب والمغامرة بشأن الجديد، ويعد تقبل الاهتمامات والاستجابة لها بسرعة أمرًا مهمًا لضمان وجود موقف إيجابي بدلاً من عقلية مظلمة قد تتطور بطريقة أخرى، ومن الدروس الرئيسية الأخرى ما يلي:

١. انه يتم دائمًا تقدير تكلفة إعادة التوطين والوقت المستغرق بأقل من قيمتها.
٢. يعد البدء مبكرًا أمرًا ضروريًا، ويجب أن يتم تضمين تخطيط إعادة التوطين في عملية التخطيط للمشروع.
٣. يجب أن يكون هناك خطط لتوسيع المشروع، ولا ينبغي إعادة توطين الناس في أماكن سيحتاجون فيها لاحقًا إلى إعادة توطينهم مرة أخرى، كما يجب حماية الأرض اللازمة للتوسع المستقبلي من الهجرة الداخلية.
٤. يجب تقليل الوقت بين تطوير واعتماد خطة عمل إعادة التوطين وتنفيذها، وكلما اتسعت هذه الفترة الزمنية زادت في صعوبة التنفيذ.
٥. تعتبر تفاصيل موقع إعادة التوطين أمرًا بالغ الأهمية في تحقيق نتيجة إعادة التوطين الناجحة، وخاصة استعادة سبل العيش وتعزيزها، ويجب أن يكون اختيار موقع إعادة التوطين مدفوعًا بمجموعة من المعايير بما في ذلك المسافة عن المنشأ وتوافق خصائص الموقع (مثل جودة الأرض، وإمدادات المياه، والإنتاجية الزراعية) مع سبل عيش الأشخاص الذين سيتم إعادة توطينهم.
٦. إعادة التوطين هي عملية مكلفة، ولكن التكلفة الإجمالية طويلة الأجل للمشروع ستكون أقل بكثير عندما يتم ذلك بشكل صحيح، علاوة على ذلك فإن تكاليف فهمها بشكل خاطئ تتجاوز بكثير تكاليف القيام بذلك بشكل صحيح.
٧. يجب أن يكون نزع الملكية هو الملاذ الأخير فقط، حيث انه يستغرق وقتًا أطول بكثير مما هو معتاد، وذلك يجذب الانتباه السلبي من أصحاب المصلحة المهتمين ويمكن أن يخلق معارضة للمشروع، ولن يؤدي أبدًا إلى الحصول على ترخيص اجتماعي للعمل، ومن المرجح أن يكون التفاوض مع الأشخاص بطريقة تجعلهم يشاركون طواعية في عملية إعادة التوطين أكثر فاعلية من الاعتماد على سلطة نزع الملكية للمصلحة العامة.
٨. إشراك الأشخاص المعاد توطينهم في تصميم أماكن الإقامة البديلة.
٩. الحذر من ألا تنشأ التوقعات الغير واقعية أثناء اجتماعات المشاورة مع المجتمعات، أو من قبل موظفي المشروع في أنشطة المشروع المبكرة، لذا يجب تسجيل جميع الوعود أو العروض في سجل الالتزامات.
١٠. يعد التخطيط المهني والتفاوض المجتمعي المناسب من مفاتيح النجاح، ولن يؤدي استخدام الاختصارات إلا إلى حدوث مشكلات في وقت لاحق.

حدد مايكل سيرنيا Michael Cernea ثمانية مخاطر رئيسية لإفقار الناس والتي تنشأ عادة من النزوح وإعادة التوطين الناجم عن المشروع وهي: عدم امتلاك الأراضي، والبطالة، والتشرد، والتهميش، وزيادة معدلات الاعتلال والوفيات، وانعدام الأمن الغذائي، وفقدان الوصول إلى الممتلكات المشتركة، والتفكك الاجتماعي، لذا فإن التفكير في هذه المخاطر وسن استراتيجيات لمواجهتها هو مفتاح إعادة التوطين الناجح والمشاريع الناجحة التي تقدم قيمة مشتركة، لذا فإنه من المرجح أن تؤدي الممارسات التالية الى إعادة توطين فعال، وهي عمليات وأنشطة إعادة التوطين التي توفر إعادة التوطين على أساس الأرض، وتحديد فرص العمل وسبل العيش البديلة الأخرى، وبناء منازل للناس للعيش فيها وتنفيذ عمليات لإعادة ربط الناس كمجتمعات، والنظر في الشمولية وخيارات الناس للمشاركة، وتوفير الصحة والرعاية الأولية والرعاية الوقائية، وضمان التغذية الكافية والأمن الغذائي والمائي، وتقليل فقدان الوصول إلى أصول المجتمع أو استعادتها أو استبدالها، وبناء رأس المال الاجتماعي والمجتمعي.

For more information on resettlement and displacement, refer to:

Cernea, M. 1997 The risks and reconstruction model for resettling displaced populations. World Development 25(10), 1569-1587. **http://dx.doi.org/10.1016/S0305-750X(97)00054-5**

Cernea, M. 1999 (ed.) The Economics of Involuntary Resettlement: Questions and Challenges. Washington, DC: World Bank. **http://dx.doi.org/10.1596/0-8213-3798-X**

Cernea, M. 2000 Risks, safeguards and reconstruction: A model for population displacement and resettlement, Economic and Political Weekly 35(No. 41), 3659-3678. **http://www.jstor.org/stable/4409836**

Cernea, M. 2003 For a new economics of resettlement: A sociological critique of the compensation principle. International Social Science Journal 55 (Issue 175), 37-45. **http://dx.doi.org/10.1111/1468-2451.5501004**

Cernea, M. & McDowell, C. 2000 Risks and Reconstruction: Experiences of Resettlers and Refugees. Washington, DC: World Bank.

Cernea, M. & Schmidt-Soltau, K. 2006 Poverty risks and national parks: Policy issues in conservation and resettlement. World Development 34(10), 1808-1830. **http://dx.doi.org/10.1016/j.worlddev.2006.02.008**

De Wet, C. 2005 Development-Induced Displacement: Problems, Policies and People. New York: Berghahn Books.

Downing, T. 2002 Avoiding New Poverty: Mining-induced Displacement and Resettlement. MMSD Report 58 London: IIED. **http://commdev.org/files/1376_file_Avoiding_New_Poverty.pdf**

IFC 2002 Handbook for Preparing a Resettlement Action Plan. Washington, DC: International Finance Corporation. **http://www.ifc.org/wps/wcm/connect/22ad720048855b25880cda6a6515bb18/ResettlementHandbook. PDF?MOD=AJPERES**

IFC 2012 Guidance Note 5 Land Acquisition and Involuntary Resettlement. **http://www.ifc.org/wps/wcm/connect/4b976700498008d3a417f6336b93d75f/Updated_GN5-2012.pdf?MOD=AJPERES**

Owen, J. & Kemp, D. 2015 Mining-induced displacement and resettlement: A critical appraisal. Journal of Cleaner Production 87, 478-488. **http://dx.doi.org/10.1016/j.jclepro.2014.09.087**

Picciotto, R., van Wicklin, W. & Rice, E. (eds) 2001 Involuntary Resettlement: Comparative Perspectives. New Brunswick: Transaction.

Reddy, G., Smyth, E. & Steyn, M. 2015 Land Access and Resettlement: A Guide to Best Practice. Sheffield: Greenleaf. **http://www.greenleaf-publishing.com/productdetail.kmod?productid=4051**

Satiroglu, I. & Choi, N. (eds) 2015 Development-Induced Displacement and Resettlement. London: Routledge. **http://www.routledge.com/books/details/9781138794153/**

Scudder, T. 2005 The Future of Large Dams. London: Earthscan.

Vandergeest, P., Idahosa, P. & Bose, P. (eds) 2007 Development's Displacements: Economies, Ecologies and Cultures at Risk. Vancouver: UBC Press.

World Bank 2004 Involuntary Resettlement Sourcebook: Planning and Implementation in Development Projects. Washington, DC: World Bank. **http://hdl.handle.net/10986/14914**

يساعد المحتوى المحلي في إنشاء قيمة مشتركة

في أبسط وصف له يشير المحتوى المحلي إلى متطلبات الشركة أو توقعها أو التزامها لضمان الاحتفاظ بالقيمة داخل البلد المضيف أو المنطقة أو المجتمع من خلال القوى العاملة و / أو فرص الشراء، بيد أن المحتوى المحلي يشمل أكثر من ذلك حيث انه فلسفة تدور حول القيمة المشتركة التي تأخذ بعين الاعتبار الاستراتيجيات التي يمكن أن تسنها الشركة لزيادة المحتوى المحلي لتعظيم الفوائد للمجتمع المحلي والشركة على حد سواء، فعلى سبيل المثال يمكن للشركة العمل مع مورديها المحليين المحتملين للنظر في كيفية بناء قدراتهم لتلبية متطلبات الشراء و / أو كيف يمكن تعديل متطلبات الشركة بحيث لا يتم استبعاد الشركات المحلية من الاعتبار بشكل مصطنع، وتفرض بعض الحكومات مستوى معينًا من المحتوى المحلي، إلا أن هناك الكثير من الاختلاف في تعريفات "المحلي" و "المحتوى" عبر البلدان بل حتى داخل البلد الواحد، لذا يجب أن يكون ممارس تقييم الأثر الاجتماعي على دراية بالسياسات واللوائح والشروط التعاقدية وتوقعات أصحاب المصلحة من حيث صلتها بالمشروع، ويقدم المحتوى المحلي إحدى أفضل الفرص للشركات للحصول على الترخيص الاجتماعي للعمل، إلا أنه بالنسبة للعديد من المشاريع فإن تدريب السكان المحليين للتوظيف في المشروع ودعم الشركات المحلية لتزويد المشروع بالسلع والخدمات لا يتم بشكل مبكر أو فعال، وبالتالي يتم إهدار فرصة التنمية المجتمعية.

وقد أدى التطور في سياسات وممارسات المحتوى المحلي إلى تسليط الضوء على الأهداف التنافسية والتحديات الأخرى لمستثمري القطاع الخاص والحكومات، الذين يواجهون تصميم المحتوى المحلي بطريقة تساهم في التنمية الإقليمية المستدامة، وتعزيز الرفاهية ونوعية الحياة للمجتمعات المحلية وكذلك أولويات التنمية الوطنية والسياسات الصناعية، وتسعى الحكومات إلى تحقيق مجموعة من الأهداف من خلال هذه السياسات، مثل خلق فرص العمل، وتطوير قطاعات أو صناعات محددة، وبناء القدرات، وتوليد المعرفة، والمهارات ونقل التكنولوجيا، ومعالجة الاختلالات التجارية، وقد تطورت مواقف الشركات تجاه المحتوى المحلي في السنوات الأخيرة، وفي كثير من الحالات كان الدافع الأولي هو الحاجة إلى الامتثال للالتزامات الرسمية، إما تجاه حكومة مضيفة أو شريك استثماري أو مجتمع السكان الأصليين، واعتُبر الامتثال ضروريًا لتأمين الوصول إلى الموارد، ومع ذلك فإنه مع مرور الوقت أصبحت شركات الممارسة الرائدة مدفوعة بشكل متزايد بالرغبة في إقامة والحفاظ على شراكات دائمة مع أصحاب المصلحة المحليين من أجل المنفعة المتبادلة والقيمة المشتركة، حيث أنهم أدركوا أيضًا قيمة تقليل اعتمادهم على العمالة الوافدة الباهظة الثمن.

ويمكن أن يكون تقييم الأثر الاجتماعي أداة قيمة لإبلاغ الاستراتيجيات المتعلقة بالمحتوى المحلي من منظور التنمية الإقليمية، بناءً على افتراض أنه من الممكن لمطوري الموارد والحكومات المحلية تصميم استراتيجيات محتوى محلي تعاونية لضمان مساهمة الشركات الأجنبية في التنمية الإقليمية من خلال تحديد المصادر من الشركات المحلية وتجنيد السكان المحليين، ومن خلال التأثير الإقليمي المضاعف يمكن للمحتوى المحلي تحفيز النشاط الاقتصادي وتشجيع الاستثمار الإضافي وزيادة فرص العمل في الاقتصاد المحلي، وسيؤدي الاقتصاد المحلي الأكثر ازدهارًا أيضًا إلى جذب موردين جدد إلى المنطقة ويؤدي إلى قاعدة توريد أكثر تنافسية بالإضافة إلى تقليل اعتماد المجتمع على صناعة واحدة فقط.

وتتمثل إحدى الخطوات المهمة في البدء بتحليل اجتماعي اقتصادي أساسي لتحديد الظروف الأساسية في الاقتصاد المضيف: المستوى الحالي للاعتماد الاقتصادي على القطاع، والصناعات المحددة التي ينبغي تشجيعها للعمل في المنطقة بسبب روابطها وتأثيراتها المضاعفة، ووجود أو عدم وجود الظروف المواتية لتطوير المحتوى المحلي المتعلق بالمشروع، ويعتمد هذا التحليل على مجموعة متنوعة من المؤشرات مثل سهولة ممارسة الأعمال التجارية ومرافق الخدمة والبنية التحتية المحلية، وازدهار الأعمال التجارية المحلية، وتنوع المجتمعات المحلية وقدرتها على التكيف لقيادة جهود بناء القدرات الخاصة بهم.

ومن المؤشرات المهمة على صحة الاقتصاد المحلي مستوى الاعتماد الاقتصادي على قطاع واحد أو عدة قطاعات في المنطقة، حيث انه يمكن تقدير الحصة السوقية للصناعة باستخدام تركيز العمالة في صناعة معينة في المنطقة، ويمكن أن يكون التنويع الاقتصادي الذي يمكن تحقيقه من خلال برامج تعزيز المشاريع / الاستثمار الاجتماعي حلاً لمشكلة التبعية لصناعة واحدة أو عدة صناعات، ومع ذلك فإن هدف التنمية الإقليمية المستدامة يتطلب النظر في مجموعة أوسع من القضايا تتجاوز المؤشرات التقليدية للصحة الاقتصادية، ومن المهم أيضًا مراعاة العوامل الأخرى التي تساهم في قوة رأس المال البشري ورأس المال الاقتصادي ورأس المال المؤسسي.

ويمكن تحديد الموردين المحتملين من خلال دراسة شاملة لقدرة الموردين، ويتضمن ذلك عددًا من الأنشطة: (١) إشراك الأفراد الذين يديرون العقود للحصول على فهم متعمق لمقدمي السلع والخدمات الحاليين، واستراتيجية التعاقد، ومتطلبات المستخدم النهائي و "الملاءمة" للمحتوى المحلي بناءً على معايير مختلفة، (٢) تحديد / رسم خرائط الأعمال عبر مجموعة كاملة من القطاعات الموجودة في سلسلة التوريد الخاصة بالمشغل، (٣) تحليل عالي المستوى للقطاعات على أساس مدى جاذبيتها للمحتوى المحلي، (٤) تحديد الأولويات، (٤) تحليل متعمق لسلسلة القيمة في القطاعات المختصرة والفجوات في الإمكانيات / القدرات للموردين المحتملين، (٥) وضع استراتيجية تنافسية للقطاعات المستهدفة، (٦) تصميم خطة التنفيذ، (٧) رصد التقدم.

ويتطلب تطوير قوة عاملة محلية البدء بتحليل الطلب على العمالة المباشرة وغير المباشرة حسب مرحلة المشروع، وتتضمن الخطوة الثانية تحديد مهارات القوى العاملة الحالية مقابل المهارات المطلوبة، ومن المدخلات المهمة في تحليل فجوة العرض والطلب تحليل فجوات الجودة في المؤسسات الأكاديمية ومراكز التدريب، لا سيما في التعليم الهندسي والتقني والمهني، وقد يتضمن مثل

هذا التحليل تقييم البنية التحتية والمعدات والمناهج والتدريس والامكانيات، وتتضمن الخطوة الأخيرة تصميم وتنفيذ التدخّلات التدريبية عادةً باستخدام النهج التشاركي، وبهذه الطريقة يمكن للمشروع بناء القوة العاملة التي يحتاجها محليًا.

كما يجب تقييم استراتيجيات المحتوى المحلي، مثلها مثل تدخلات المشروع الأخرى ، من حيث الآثار الاجتماعية السلبية المحتملة، على سبيل المثال على المستوى المحلي يمكن سحب الكفاءات البشرية من الأعمال والخدمات الأخرى في المنطقة مما يؤدي إلى انخفاض القدرة في تلك القطاعات (على سبيل المثال من الحكومة وأصحاب الدخل الثابت الآخرين)، كما يمكن أن تصبح الأنشطة التجارية المحلية عرضة لدورات المشروع من خلال الاعتماد عليها، وهناك مشكلة أخرى محتملة تتمثل في منح عقود صغيرة القيمة فقط للسكان المحليين مما قد يثير استياء المجتمع لأنهم توقعوا المزيد، وقد يؤثر التعاقد / الاستقطاب التفضيلي لمجموعات معينة (والذي يمكن أن يحدث عن غير قصد إذا تم التنميط الاجتماعي غير الملائم) سلبًا على التماسك الاجتماعي ويعزز "سيطرة النخبة"، لذا يجب النظر في هذه القضايا بشكل منهجي كجزء من تحليل خط الأساس، وكذلك في تقييم المخاطر قبل تنفيذ برامج القوى العاملة المحلية أو برامج تطوير الموردين المحليين.

For more information on local content and local procurement, refer to:

Esteves, A.M. & Barclay, M.A. 2011 Enhancing the benefits of local content: Integrating social and economic impact assessment into procurement strategies. Impact Assessment & Project Appraisal 29(3), 205-215. **http://dx.doi.org/10.3152/146155111X12959673796128**

Esteves, A.M., Brereton, D., Samson, D. & Barclay, M.A. 2010 Procuring from SMEs in Local Communities: A Good Practice Guide for the Australian Mining, Oil and Gas Sectors. Brisbane: Centre for Social Responsibility in Mining, Sustainable Minerals Institute, University of Queensland. **http://www.csrm.uq.edu.au/docs/4361%20CSRM%20SME%20Report%20Email%20V2.pdf**

Esteves, A.M. & Ivanova, G. 2015 “Using Social and Economic Impact Assessment to guide local supplier development initiatives”, in Karlsson, C., Andersson, M. & Norman, T. (eds) Handbook of Research Methods and Applications in Economic Geography. Cheltenham: Edward Elgar, pp.571-596. **http://www.e-elgar.com/bookentry_main.lasso?currency=US&id=14395**

Hidalgo, C. et al. 2014 Extracting with Purpose. FSG. **http://www.fsg.org/tabid/191/ArticleId/1184/Default.aspx?srpush=true**

IFC (in collaboration with Engineers Against Poverty) 2011 A Guide to getting started in Local Procurement: For companies seeking the benefits of linkages with local SMEs. **http://www.ifc.org/wps/wcm/connect/03e40880488553ccb09cf26a6515bb18/IFC_LPPGuide_PDF20110708.pdf?MOD=AJPERES**

Tordo, S. et al. 2010 Local Content Policies in the Oil and Gas Sector. Washington: World Bank. **http://documents.worldbank.org/curated/en/2013/01/17997330/local-content-oil-gas-sector**

التخطيط للإغلاق عند بدء المشروع

المشاريع بحكم تعريفها تكون لفترة محددة فقط، وبعض المشاريع لها عمر محدد لعقود عديدة، والبعض الآخر لها عمر متوقع قصير نسبياً يصل إلى بضع سنوات أو حتى أقل، وبالنسبة لبعض المشاريع يكون الإغلاق حدثًا مخططًا يحدث عندما يكون مقصودًا في الأصل وفقًا للخطة الأصلية وموافقة الترخيص، ومع ذلك في بعض القطاعات ولا سيما الصناعات الاستخراجية، يعني تقلب أسعار السلع الأساسية أن المشاريع يمكن أن يكون لها عمر غير مؤكد وقد تنتقل بشكل غير متوقع من الإنتاج الكامل والأفق طويل الأجل إلى الأنشطة المخفضة، والإغلاق المؤقت (`` التجميد '') ، أو إغلاق دائم خلال فترة زمنية قصيرة، ويمكن أن يؤدي عدم وجود ترخيص اجتماعي للعمل أيضًا إلى الاحتجاج والإجراءات الأخرى التي قد تؤدي إلى الإغلاق المبكر للمشروع، وإلى حد ما تحتاج المشاريع التي لديها قوة عاملة كبيرة في مجال البناء ولكن قوة عاملة صغيرة (مثل السدود) إلى إدارة التحول من البناء إلى التشغيل (أي تسريح القوى العاملة) بطريقة مشابهة إلى حد ما لعملية الإغلاق على الأقل من وجهة النظر الاجتماعية، لذا يتم الإدراك المتزايد أن جميع المشاريع تحتاج إلى التخطيط للإغلاق في وقت مبكر من عمر المشروع وتحديث خطط الإغلاق بانتظام، خاصة إذا كانت هناك تغييرات كبيرة في المشروع أو بيئة التشغيل الخاصة به، ويعد التخطيط للإغلاق ضروريًا للمشاريع الجديدة وأيضًا للمشاريع الحالية التي لم تنظر بعد في استراتيجية خطط الإغلاق الخاصة بها، وحتى في حالة وجود خطة للإغلاق فإن وجود تقييم أثر اجتماعي مخصص للإغلاق سيكون مناسبًا.

ويمكن أن يكون للإغلاق آثاراً اجتماعية كبيرة خاصة عندما تعتمد المجتمعات اقتصاديًا على المشروع، ومع ذلك يمكن أن يكون لإغلاق المشروع أيضًا آثاراً اجتماعية غير مباشرة عندما لا تتم معالجة الآثار البيئية بشكل صحيح ولا تتم إعادة التأهيل بشكل صحيح، على سبيل المثال يمكن أن يستمر التصريف الحمضي للمناجم وأشكال التلوث البيئي الأخرى لفترة طويلة بعد توقف العمليات الفعلية ويمكن أن تؤثر بشكل كبير على سبل عيش وصحة الأشخاص الذين يعيشون بالقرب من المناجم.

لذا يجب أن تكون هناك استراتيجية إغلاق منذ بدء المشروع، حيث أن الإغلاق ليس عملاً بسيطًا ولكنه عملية تتكون من عدة مراحل بما في ذلك خطة الإغلاق، وإزالة المنشآت وتفكيكها، والأغلاق، وإدارة ما بعد الإغلاق، ويتضمن إغلاق الموقع عددًا من الأنشطة التي يتم الاضطلاع بها للتحضير لوقف العمليات والنظر في الخيارات المختلفة لمرحلة ما بعد الإغلاق، ويجب أن يبدأ الإغلاق عادةً قبل نهاية العمليات بوقت طويل (أي التوقف) بحيث يمكن النظر في الخيارات المفضلة بشكل مناسب والتفاوض بشأنها مع أصحاب المصلحة قبل الحاجة إلى تنفيذها، اما مرحلة الإدارة ما بعد الإغلاق فهي المرحلة التي تلي التوقف والتي تشمل الأنشطة المستمرة المتبقية للمراقبة والصيانة لضمان التحكم في جميع المخاطر البيئية والصحة والسلامة المستمرة وتخفيفها، وأن جميع المنافع الاجتماعية الموعودة قد تم تقديمها.

ويجب أن يكون التخطيط للإغلاق عملية يتم التفاوض عليها مع المجتمعات المحلية وأصحاب المصلحة الآخرين، حيث سيكون للعديد من القرارات الرئيسية آثار طويلة المدى على المجتمعات المحيطة، وبالتالي تحتاج هذه المجتمعات إلى المشاركة في القرارات المتعلقة بالتخطيط للإغلاق، أولا وقبل كل شيء هو تأثير فقدان الوظائف، حيث يمكن عمل الكثير في تحديد الفرص الاقتصادية بعد الإغلاق وفي توفير إعادة التدريب، وعادة ما يكون الاستخدام المستقبلي للموقع مصدر قلق رئيسي للمجتمعات المحيطة، وتحديد الاستخدامات المستقبلية المحتملة من قبل المجتمع لمباني المشروع والبنية التحتية الأخرى ، والموقع نفسه، ويمكن أن يعزز فوائد المشروع ككل للمجتمع، وقد تكون محطات توليد الكهرباء ومعالجة المياه والبنية التحتية الأخرى متاحة للحكومة المحلية أو مشغل آخر نيابة عن المجتمعات المحلية (على الرغم من أن هذا يستلزم أيضًا نقل المسؤولية التي يجب أخذها في الاعتبار أيضًا)، وأيضا يجب النظر في استمرارية أنشطة الاستثمار الاجتماعي للشركة وأي أعمال خيرية للشركة.

ولضمان الحصول على ترخيص اجتماعي مستمر للعمل والسمعة الطيبة، فإنه من مصلحة الشركة أن تتمتع بمستوى عالٍ من الشفافية والمشاركة مع المجتمعات المحلية، حيث أنه من المحتمل أن يتأثر السكان المحليون بشكل كبير وسيحتاجون أيضًا إلى وضع خططهم الخاصة، ويجب التفكير في نواياهم لفترة ما بعد الإغلاق، ويمكن أن تتغير قراراتهم أثناء معالجة المعلومات المتاحة لهم والنظر في خياراتهم، حيث أنهم بحاجة إلى التفكير فيما إذا كان ينبغي عليهم البقاء، أو الذهاب، أو البيع، أو الشراء، وما إلى ذلك، وعندما تكون نوايا الناس معروفة يمكن تحديد الآثار المحتملة للإغلاق، ومن الممكن أيضًا مواءمة إجراءات الإغلاق مع تفضيلات الأشخاص.

لا يمكن إنهاء عملية الإغلاق حتى تتم معالجة جميع القضايا التالية:

١. تم الانتهاء من جميع عمليات إعادة التوطين وما يرتبط بها من أنشطة استعادة سبل العيش وتعزيزها و / أو تم وضع خطة واقعية لاستمرار تشغيلها.
٢. تم تقديم جميع التعويضات المستحقة.
٣. تم تسليم أو معالجة جميع العناصر الموجودة في سجل الالتزامات وجميع البنود الواردة في أي اتفاقية للآثار والفوائد (أو اتفاقية تنمية مجتمعية مماثلة).
٤. تمت معالجة جميع المظالم والشكاوى التي تم تقديمها.
٥. تم وضع خطة لجميع المرافق والبنية التحتية بالتشاور مع جميع أصحاب المصلحة، وسيتم إعادة استخدام كل عنصر من قبل المجتمع المحلي أو يتم إزالته.
٦. تم اتخاذ جميع الخطوات المناسبة لضمان أن المنطقة آمنة ومستقرة، على سبيل المثال تغطية جميع الأعمدة وإزالة جميع المواد الكيميائية.

٧. تم تنفيذ جميع أعمال إعادة تأهيل الموقع (الاستعادة أو الإستصلاح) بما يتفق مع المتطلبات التنظيمية وأي التزامات تم التعهد بها.
٨. تم تنفيذ جميع أنشطة التخفيف الاجتماعية والبيئية بالكامل، وحيثما كانت ضرورية، أن يكون هناك آلية مناسبة لاستمرارها.
٩. هناك عملية للرصد المستمر للمؤشرات البيئية والاجتماعية الرئيسية وإجراء متكيف إذا كان هناك تجاوز.
١٠. توجد استراتيجية إدارة مستدامة لجميع برامج الاستثمار الاجتماعي. و،
١١. هناك صندوق طوارئ أو آلية لمعالجة أي قضايا غير متوقعة تتعلق بالمشروع قد تظهر في المستقبل.

ومن المهم أن تدرك الشركات أن موافقة المجتمع المحلي على مشروعها (موافقة الترخيص البيئي) وقبولها من قبل المجتمع المحلي كان على أساس أنه لن يكون هناك ضرر متبقي وأنه سيتم توفير منافع معينة، وأن تلتزم الشركة بهذه التعهدات بغض النظر عن أي ظروف متغيرة قد تواجهها.

الإغلاق هو عملية مكلفة، حيث يتمثل التحدي في حقيقة أن معظم النفقات المتعلقة بالإغلاق يتم تكبدها بعد انتهاء الإنتاج (وبالتالي توليد الدخل)، ولذلك يجب أن تضع الشركة مخصصًا ماليًا للإغلاق خلال المرحلة التشغيلية للمشروع، وهذا يتطلب تقديرًا دقيقًا للتكاليف المحتملة للإغلاق وإنشاء صندوق احتياطي بحيث تكون الأموال اللازمة للإغلاق موجودة عند الحاجة إليها، ولسوء الحظ عادةً ما يتم تقدير تكاليف الإغلاق بشكل سيئ، وتفشل العديد من الشركات في الوفاء بالتزاماتها عندما يتعلق الأمر بالإغلاق، ولهذا السبب تفرض العديد من البلدان سندات بيئية في مرحلة الموافقة على المشروع لضمان وجود أموال لتغطية النفقات المتعلقة بالإغلاق، ولسوء الحظ فإن هذه السندات البيئية عادة ما تكون فقط مقابل جزء بسيط من التكاليف الحقيقية لإعادة التأهيل، وأنها تفشل في مواكبة التضخم، ولهذا السبب هناك حاجة إلى نظام محسن لتوفير الضمان لتغطية تكاليف الإغلاق، وهناك حاجة إلى تدقيق الإغلاق لتحديد ما إذا كانت عملية الإغلاق قد أجريت بشكل صحيح، وأن جميع القضايا / الشروط المذكورة أعلاه قد تم الوفاء بها، وعندها فقط يجب تحرير أي ضمانات بيئية.

ولضمان أن يكون هناك إرث إيجابي يجب أن يساهم المشروع في التنمية المستدامة بطريقة تستمر فيها المجتمعات المحلية في التطور بعد انتهاء المشروع، ولتحقيق هذه الغاية يجب أن تتماشى الأهداف الاستراتيجية طويلة المدى للشركات مع خطط التنمية الحالية والمستقبلية للمجتمع والمنطقة، كما يجب على الشركة إشراك أصحاب المصلحة ومتابعة المبادرات التي تهدف إلى تعزيز قدرة المجتمع المحلي، ومن الناحية المثالية يجب أن تكون هذه المبادئ في محلها منذ المراحل الأولى من المشروع، وأن تكون حاضرة في الاستثمارات الاجتماعية الاستراتيجية واستراتيجيات المحتوى المحلي للمشروع، ويجب أخذها في الاعتبار بعناية خلال مرحلة الإغلاق، ويعتمد الترخيص الاجتماعي المستمر للعمل والنمو (أي العمل في مواقع أخرى) للشركة على مدى فاعلية تنفيذها لعمليات الإغلاق.

For more information on closure, refer to the following (but note that in most of these guidelines on closure there is still a lack of consideration of social issues):

Anglo American 2013 Mine Closure Toolbox **http://www.angloamerican.com/~/media/Files/A/Anglo-AmericanPLC-V2/documents/approach-and-policies/environment/toolbox-main-brochure-lr.PDF**

Australian Government 2006 Mine Closure and Completion. Canberra: Department of Industry, Tourism and Resources **http://www.industry.gov.au/resource/Documents/LPSDP/LPSDP-MineClosureCompletionHandbook.pdf**

Evans, R. 2011 "Closure planning", in Vanclay, F. & Esteves, A.M. (eds) New Directions in Social Impact Assessment: Conceptual and Methodological Advances, Cheltenham: Edward Elgar, 221-232.

Sánchez, L.E., Silva-Sánchez, S.S. & Neri, A.C. 2014 Guide for Mine Closure Planning. Brasília: IBRAM (Brazilian Mining Association). **http://www.ibram.org.br/sites/1300/1382/00004552.pdf**

Sheldon, C.G., Strongman, J.E. & Weber-Fahr, M. 2002 It's Not Over When It's Over: Mine Closure around the World, Washington: World Bank and International Finance Corporation. **http://siteresources.worldbank.org/INTOGMC/Resources/notoverwhenover.pdf**

Stacey, J. et al. 2010 The Socio Economic Aspects of Mine Closure and Sustainable Development (2 volumes). Johannesburg: Centre for Sustainability in Mining and Industry, University of Witwatersrand.
Vol 1: **http://www.coaltech.co.za/chamber%20databases%5Ccoaltech%5CCom_DocMan.nsf/0/13C0E50053B60B8788257AF4003392EC/$File/Coaltech%20Mine%20Closure%20Report%201%202010.pdf** Vol 2: **http://www.coaltech.co.za/chamber%20Databases%5Ccoaltech%5CCom_DocMan.nsf/0/F6430BA4F25ADE3A88257AF4003321AA/$File/Coaltech%20Mine%20Closure%20Report%202%202010.pdf**

World Bank 2010 Towards Sustainable Decommissioning and Closure of Oil Fields and Mines: A Toolkit to Assist Government Agencies (version 3.0). Washington: World Bank. **http://siteresources.worldbank.org/EXTOGMC/Resources/336929-1258667423902/decommission_toolkit3_full.pdf**

أخلاقيات ممارسي تقييم الأثر الاجتماعي

تنشأ القضايا والمعضلات الأخلاقية في جميع الممارسات المهنية، والسمة المميزة للاحتراف هي المناقشة المستمرة للقضايا الأخلاقية والوعي الانعكاسي النشط من قبل الممارسين والمهنة ككل للقضايا الأخلاقية التي من المحتمل مواجهتها، وقد حدد فانكلاي وآخرون، (٢٠١٣ ،المعدل) ١٨ مبدأ عاماً يتعلق بالبحوث الأخلاقية التي تشمل البشر والتي يمكن القول أنه يجب مراعاتها من قبل ممارسي تقييم الأثر الاجتماعي، وهذه المبادئ هي:

١. احترام المشاركين - يجب على ممارس تقييم الأثر الاجتماعي أن يظهر الاحترام في جميع تفاعلاتهم مع المشاركين بما في ذلك عدم الحكم عليهم، وعدم تشويه سمعتهم، وضمان أن آرائهم مسجلة بأمانة وإعطاءها الاعتبار الواجب في عملية التقييم، وأن يتم تضمين جزء من هذا الاحترام في مصطلحات "المشارك" (بدلاً من "المدعى عليه" أو "الموضوع")، ويتعلق أحد الأبعاد الهامة في هذا الصدد بضمان حماية الأشخاص ذوي الاستقلالية المحدودة والمهمشين أو المستضعفين، وقد يلزم أيضًا اعتراف خاص وإجراءات خاصة في حالة الشعوب الأصلية.
٢. الموافقة المستنيرة - يجب أن تكون المشاركة اختيارًا طوعيًا للمشاركين ويجب أن تستند إلى معلومات كافية وفهم كافٍ لبحوث تقييم الأثر الاجتماعي ونتائج مشاركتهم، وهذا يعني أنه يجب على الممارس الكشف عن جميع المعلومات ذات الصلة وأي مخاطر محتملة للمشاركة، لا سيما أي قضايا حول ما سيحدث للبيانات التي تم الحصول عليها، وحيثما كان ذلك مناسبًا ثقافيًا يمكن توثيق الموافقة المستنيرة من خلال التوقيع على نماذج الموافقة.
٣. أخذ إذن مخصص للتسجيل - إذا كان الممارس ينوي تسجيل صوتي أو تسجيل فيديو أو تصوير أي مشارك فيجب إعطاء الموافقة المحددة على ذلك مسبقًا (وقد يكون ذلك مطلبًا قانونيًا بموجب تشريعات الخصوصية في معظم البلدان).
٤. المشاركة الطوعية وعدم الإكراه - كما يقتضي مبدأ الموافقة المستنيرة، فيجب أن تكون المشاركة طوعية ولا تخضع لأي إكراه أو تهديد بالضرر لعدم المشاركة، وأن لا يُفهم عدم الإكراه على أنه لا ينبغي أن تكون هناك مدفوعات مالية للمشاركة، ومع ذلك يجب أن تتناسب أي مدفوعات مالية من هذا القبيل مع مقدار الوقت وتوقعات الدخل العادية للمشاركين، ويجب ألا تكون مفرطة بحيث تشكل رشوة أو إغراء غير مناسب.
٥. الحق في الانسحاب - تماشياً مع مبدأ المشاركة الطوعية، يجب أن يعرف المشاركون أنه يمكنهم الانسحاب في أي وقت وإزالة أي من بياناتهم المسجلة بالفعل من التحليل حيثما كان ذلك ممكنًا.
٦. الكشف الكامل عن مصادر التمويل - أحد الآثار المترتبة على مبدأ الموافقة المستنيرة هو أنه يجب أن يكون هناك إفصاح كامل عن مصادر تمويل البحث.
٧. لا ضرر للمشاركين - من الضروري ألا يحدث أي ضرر متوقعًا للمشاركين نتيجة لمشاركتهم في البحث، وهذا لا يعني فقط أنه يجب ألا يتعرض المشاركون للألم أو الخطر أثناء إجراء البحث (كما هو الحال في البحث الطبي) ، ولكن أيضًا يجب ألا تكون هناك عواقب سلبية على الشخص نتيجة مشاركته، وعلى الأقل يجب على الممارس بذل قصارى جهده لحماية المشاركين من أي ضرر ، والتأكد بموجب مبدأ الموافقة المستنيرة من أن المشارك مقدّر بالكامل لجميع المخاطر المحتملة للمشاركة، وفي بعض الأحيان من الممكن أن تؤدي المشاركة في البحث الاجتماعي إلى تفكير المشارك في القضايا الشخصية التي تسبب له الضيق العاطفي، وهنا يكون التزام الممارس بالتأكد من أن التفاعل الفوري لا ينتهي حتى يكون هناك حل ما للضيق الذي نشأ وأن الوصول إلى مساعدة المتابعة أو الاستشارة متاح إذا لزم الأمر.
٨. تجنب التدخل غير المبرر - يعني احترام المشاركين أنه ستكون هناك مناقشة فقط لتلك الأمور ذات الصلة بالقضايا قيد البحث وأن الاستفسارات يجب أن تقتصر على تلك القضايا، وأنه يتوجب احترام الحياة الشخصية للمشاركين وأن الممارسين يجب أن يكونوا على دراية بما هو شخصي وخاص.
٩. عدم استخدام الخداع - يشير مبدأ احترام المشاركين والنزاهة المهنية إلى أن استخدام أساليب التضليل أو الخداع يجب ألا تستخدم إلا في ظل ظروف معينة وفقط عند الموافقة عليها من قبل لجنة الأخلاقيات المعينة حسب الأصول.
١٠. افتراض عدم الكشف عن هوية المشارك والحفاظ عليها - هناك افتراض بعدم الكشف عن الهوية، أي أن الأشخاص يشاركون في البحث على افتراض أنهم سيكونون مجهولين وأن هويتهم ستتم حمايتها ما لم يمنحوا الإذن بالكشف عن أسمائهم، وبالتالي فإن هناك شرط للحصول على إذن صريح من المشاركين لأي استخدام للأسماء الحقيقية للأشخاص أو عندما تكون هوية الشخص واضحة من السياق (على سبيل المثال رئيس البلدية أو أي شخصية عامة أخرى يحددها الدور العام).
١١. الحق في مراجعة وتعديل ما يتم تدوينه - عند تسمية الأشخاص أو تحديد هويتهم يكون لهؤلاء المشاركين الحق في التحقق من كيفية اقتباس كلامهم وإجراء أي تغييرات على أي نسخة وأي منشور مسودة قد يتم إعداده للتأكد من موافقتهم على الطريقة التي تم تدوين كلامهم أو رأيهم بها، وتمنح أفضل الممارسات في البحث الاجتماعي هذا الحق لجميع المشاركين.
١٢. سرية الأمور الشخصية - يعني احترام المشاركين أنه ينبغي منح السرية (أي عدم الكشف عن المعلومات) لجميع المسائل أو الآراء الخاصة أو الشخصية، أو عند تقديم أي تعهد من هذا القبيل، وهذا يعني أن هناك مسؤولية تقع على عاتق الممارس لإصدار أحكام حول ما يجب الإبلاغ عنه وما لا يجب الإفصاح عنه علنًا، وحقيقة أن شيئًا ما تم الكشف عنه للممارس لا يخول الممارس تلقائيًا جعله علنيًا، وأنه حين يُعهد بالمعلومات إلى ممارس بسرية يجب حماية هذه السرية.
١٣. حماية البيانات - نظرًا لسرية البيانات الشخصية وهويات الأشخاص الذين تم تضمينهم في البحث، فإنه يجب توخي الحذر لضمان تخزين جميع البيانات بشكل آمن، وآمن من الوصول غير المصرح به، ومن المتوقع أيضًا أن يكون هناك جدول زمني محدد يتم بعده إتلاف البيانات، بسبب المتطلبات المؤسسية التي يجب أن يكون الممارسون قادرين على استخراج

اي بيانات أولية في حالة وجود تدقيق أو شكوى وللحماية من الاحتيال، وعادة ما يكون هذا بعد عدة سنوات من الانتهاء من المشروع.

١٤. تمكين المشاركة - يتحمل الممارسون مسؤولية أخلاقية لضمان إدراج جميع الأفراد والجماعات ذات الصلة في البحث، حيث يمكن استبعادهم عادةً - على سبيل المثال لأسباب تتعلق باللغة، أو عدم المساواة بين الجنسين، أو البروتوكولات الثقافية، أو إمكانية الوصول المادي، أو تكلفة المشاركة، أو العوامل الأخرى التي تساهم في الاستبعاد الاجتماعي في سياق مشروع معين – لذا يجب أن تكون هناك محاولة حقيقية لتمكين المشاركة من خلال توفير الوسائل المناسبة للوصول مثل الترجمة، والنقل، أو المدفوعات المالية لتعويض تكلفة الحضور.

١٥. الحوكمة الأخلاقية - ومن أجل الأداء السليم للجوانب الأخلاقية، فانه من الضروري وجود آلية حوكمة أخلاقية، وعادةً ما يعني هذا أنه يجب أن تكون هناك لجنة أو منشأة أخرى يمكنها - خاصة في حالة القضايا أو طرق البحث الحساسة أخلاقياً (مثل استخدام الخداع ، وإجراء مقابلات مع الفئات الضعيفة) - مراجعة بروتوكولات البحث قبل إجراء البحث، والإشراف و / أو مراقبة الأنشطة البحثية، وتقديم المشورة للممارسين والمشاركين، وإصدار الأحكام فيما يتعلق بالشكاوى، وقد تكون جمعية مهنية مثل الرابطة الدولية للتقييم IAIA قادرة على توفير مثل هذه الآلية، وبدلاً من ذلك يمكن التفاوض على ذلك بالاشتراك مع المجتمع المتأثر أو مع سلطة محلية (حكومة محلية أو إقليمية أو وطنية) ، أو جامعة محلية، إلخ.

١٦. إجراءات التظلم - تتطلب الحوكمة الأخلاقية الجيدة أن يكون للمشاركين في البحث إمكانية الوصول إلى إجراءات التظلم واللجوء إلى الإجراءات التصحيحية فيما يتعلق بمخاوفهم بشأن الطريقة التي أجريت بها أبحاث تقييم الأثر الاجتماعي، ويجب أن يكون إجراء التظلم عادلاً من الناحية الإجرائية وأن يتم الكشف عنه للمشاركين.

١٧. ملاءمة منهجية البحث - احترام المشاركين وكذلك الاستقامة المهنية يعني أن إجراء البحث يجب أن يكون موثوقًا به وصلاحيته، ويعطي المشاركين وقتهم (سواء كان مجانيًا أو مدفوعًا) على افتراض أن البحث مشروع وجدير بالاهتمام وصالح.

١٨. الإبلاغ الكامل عن الأساليب - يجب الإفصاح عن طرق البحث والإجراءات التحليلية بالكامل من أجل: تمكين تكرار البحث من قبل ممارس آخر، وتمكين مراجعة الأقران لمدى كفاية وأخلاقيات المنهجية، ولتشجيع التفكير الذاتي النقدي بشأن قيود المنهجية وأي آثار على النتائج والاستنتاجات.

For more information on research ethics, refer to:

Israel, M. & Hay, I. 2006. Research Ethics for Social Scientists: Between Ethical Conduct and Regulatory Compliance. London: Sage.

Vanclay, F., Baines, J. & Taylor, C.N. 2013 Principles for ethical research involving humans: Ethical professional practice in impact assessment Part I. Impact Assessment & Project Appraisal 31(4), 243-253. **http://dx.doi.org/10.1080/14615517.2013.850307**

Baines, J., Taylor, C.N. & Vanclay, F. 2013 Social impact assessment and ethical social research principles: Ethical professional practice in impact assessment Part II. Impact Assessment & Project Appraisal 31(4), 254-260.
http://dx.doi.org/10.1080/14615517.2013.850306

Task 1: Gain a good understanding of the proposed project, including all ancillary activities necessary to support the project's development and operation.

إرشادات الممارسات الجيدة للمهام الـ ٢٦ التي يتألف منها تقييم الأثر الاجتماعي

قدم المربع ٢ في بداية هذه الوثيقة ٢٦ مهمة تشكل تقييم الأثر الاجتماعي، وهنا سيتم النظر في كل مهمة من هذه المهام مع التعليقات التي تم الإدلاء بها حول القضايا الرئيسية التي تستحق اهتمامًا خاصًا من حيث إنشاء ممارسة جيدة وأحيانًا أفضل الممارسات، وهذا ليس دليل تعليمات على غرار ادلة كيف تفعل ذلك، ولن تكون جميع المعلومات هنا بالضرورة قابلة للتطبيق في كل موقف -و سيحتاج الأشخاص الذين يستخدمون هذه المعلومات إلى التأكد بأنفسهم حول ما هو مناسب في كل سياق معين، ومن المهم أيضًا أن ندرك أنه بينما يتم تقديم المهام بترتيب زمني تقريبي، فإنها تتداخل في كثير من الأحيان في التوقيت، وتزوّد بعضها البعض، وفي بعض الأحيان توفر النتائج من خطوة لاحقة معلومات يمكن أن تؤدي إلى الحاجة إلى إعادة النظر في المعلومات و / أو القرارات الناشئة عن خطوة سابقة.

المرحلة ١: فهم القضايا

المهمة ١: اكتساب فهم جيد للمشروع المقترح، بما في ذلك جميع الأنشطة الإضافية اللازمة لدعم تطوير المشروع وتشغيله.

لفهم الآثار الاجتماعية للمشروع فإنه من المهم للغاية فهم المشروع وجميع أبعاده المختلفة، وتتضمن المشاريع بشكل عام أنشطة مساعدة متعددة ومكونات مختلفة، وعادة ما يتم إنشاء الآثار من خلال كل من الأنشطة المكونة للمشروع وكذلك على طول سلسلة القيمة بأكملها، وبالتالي فإن تقييم الأثر الشامل يحتاج إلى النظر في جميع الآثار الناتجة عن كل نشاط من الأنشطة التي تشكل المشروع ككل، على سبيل المثال قد يستلزم المشروع إعادة توطين الأشخاص، مما سيكون له أيضًا آثاراً في المنطقة التي سيُعاد توطينهم فيها، كما أن مجمعات سكن العمال لها آثاراً على المجتمعات المحلية، وقد تتطلب السدود القيام بأنشطة المحاجر في مواقع بعيدة عن موقع السد المقترح مع نقل الصخور إلى موقع السد، وتتطلب جميع المشاريع نقل البضائع من وإلى موقع المشروع، وتعد طرق النقل هذه أيضًا مصادر للآثار السلبية (والإيجابية المحتملة)، ولفهم المشروع بالكامل والسياق الذي يوجد فيه من الضروري القيام بزيارة استطلاعية إلى موقع المشروع - وهذا ليس شيئًا يمكن القيام به كعملية تخطيط مكتبية.

المهمة ٢: توضيح المسؤوليات والأدوار لجميع المشاركين في تقييم الأثر الاجتماعي أو المرتبطين به، بما في ذلك العلاقات مع الدراسات المتخصصة الأخرى التي يتم إجراؤها، وتحديد القوانين الوطنية و / أو الإرشادات والمعايير الدولية التي يجب مراعاتها .

تؤدي الآثار البيئية دائمًا إلى آثاراً اجتماعية، ويمكن أيضًا فهم الآثار الصحية وآثار حقوق الإنسان على أنها آثار اجتماعية، لذلك سيكون من الضروري وجود فهم جيد للدراسات الأخرى التي يتم إجراؤها وضمان الموائمة والتكامل معها لضمان الكفاءة والفعالية وتقليل العبء على المجتمعات المحلية، وبالتالي فإن الخطوة الرئيسية هي التوصل إلى اتفاق حول نطاق تقييم الأثر الاجتماعي الذي سيتم إجراؤه، وتجدر الإشارة هنا إلى أنه كغيرهم جميع الممارسين المحترفين فإنه يقع على عاتق ممارس تقييم الأثر الاجتماعي واجب العناية لضمان مراعاة بعض الأمور من قبل العميل، ففي حالة تقييم الأثر الاجتماعي فإن ذلك سوف يشمل ضمان أن مجموعة واسعة من القضايا تم النظر فيها من قبل المشروع، إما في تقييم الأثر الاجتماعي أو في دراسات أخرى، علاوة على ذلك نظرًا لأن تقييم الأثر الاجتماعي هو بالضرورة عملية تعلم متكررة وعملية تشاركية فمن المستحيل تحديد كل شيء يجب مراعاته منذ البداية، لذلك يجب على أولئك الذين يقومون بالتكليف وتنفيذ إجراءات تقييم الأثر الاجتماعي أن يسمحوا بالمرونة في موازنات التعاقد حتى يتمكن تقييم الأثر الاجتماعي من الاستجابة للقضايا الجديدة التي قد تنشأ وتحتاج إلى تقييم، ومن البديهي أن الميزانية يجب أن تكون كافية لمهمة تقييم جميع القضايا ذات الصلة، كما أنه من المهم أيضا أن يتوافق الجدول الزمني لتقييم الأثر الاجتماعي بشكل مثالي مع خطط تطوير صاحب المشروع لتعظيم قدرة تقييم الأثر الاجتماعي على تغذية عملية التخطيط دون التسبب في تأخيرها، والوعي بذلك والتخطيط له هو مسؤولية مشتركة لصاحب المشروع ومستشار تقييم الأثر الاجتماعي.

تحدث المشاريع الكبيرة دائمًا في بيئة متعددة الحوكمة، حيث تشمل طبقات الحوكمة المختلفة التي يمكن أن يكون لها تأثير على المشروع وبالتالي على أنشطة تقييم الأثر الاجتماعي محتوى الاتفاقيات الدولية (مثل مبادئ الأمم المتحدة التوجيهية بشأن الأعمال التجارية وحقوق الإنسان) ، والمعايير الدولية (كالتي قد تكون محددة في المبادئ التوجيهية لاتحاد الصناعة) ، والمسائل المنصوص عليها في الدستور الوطني، وبيئة السياسة الوطنية، والتشريعات واللوائح الوطنية وطريقة سنها، وشروط الترخيص والترخيص البيئي ، والمسائل المنصوص عليها في أي اتفاقيات تعاقدية أخرى بين الحكومة وصاحب المشروع، وعندما يكون لدى صاحب المشروع اتفاقية آثار وفوائد تعاقدية أو ما شابه ذلك مع المجتمع المحلي فإن هذا أيضًا سيفرض شروطًا محددة يجب أخذها في الاعتبار، وفي بعض الأحيان خاصة في البلدان التي تتألف من فيدراليات قد تكون هناك اختلافات بين متطلبات وتوقعات الحكومة المحلية أو البلدية، بالإضافة إلى ذلك فإنه غالبًا ما يتم تنفيذ المشاريع الكبيرة من قبل اتحادات تضم العديد من الشركات، لكل منها سياساتها وإجراءاتها الخاصة، وأخيرًا قد تحصل المشاريع الكبيرة على دعم مالي من العديد من المصادر، ولسوء الحظ في حين أن مناهج

مختلف بنوك التنمية متعددة الأطراف (مثل البنك الدولي ، مؤسسة التمويل الدولية ، بنك التنمية الآسيوي ، البنك الأفريقي للتنمية ، البنك الأوروبي للإنشاء والتعمير ، بنك الاستثمار الأوروبي ، بنك التنمية للبلدان الأمريكية ، إلخ) متشابهة إلا أنها ليست متطابقة ، وغالبًا ما يتطلب كل منها اتباع الإجراءات الخاصة به وإجراءات التوثيق لإنتاجها.

وحتى في حالة عدم وجود تمويل من بنوك التنمية متعددة الأطراف فإن المؤسسات المالية التجارية في جميع أنحاء العالم تشترك بشكل متزايد في مبادئ التعادل وقد يكون التقيد بمبادئ التعادل أحد متطلبات تمويل المشروع، وللحصول على إرشادات تشغيلية تتطلب مبادئ التعادل الامتثال لمعايير أداء مؤسسة التمويل الدولية مما يجعلها جزءاً من المعايير الدولية سواء كان تمويل مؤسسة التمويل الدولية جزءًا من المشروع أم لا، وتضع العديد من الشركات معايير أداء مؤسسة التمويل الدولية كمعايير لممارساتها، لذلك من المهم أن يكون جميع ممارسي تقييم الأثر الاجتماعي على دراية بمعايير أداء مؤسسة التمويل الدولية.

ويخلق هذا الإعداد متعدد الحوكمة العديد من المشاكل للمشاريع، فعلى الرغم من وجود إرشادات متناقضة في بعض الأحيان ، فقد تكون هناك أيضًا مشاكل عندما يكون هناك نقص في الإرشادات، وقد يكون من المستحسن أن يقوم ممارس تقييم الأثر الاجتماعي بتطوير تحليل فجوة للنظر في الاختلافات بين المعايير الوطنية والدولية، وسيكون من المهم أيضا لممارسي تقييم الأثر الاجتماعي أن يتفاوضو مع عميلهم (عادة صاحب المشروع) حول المعايير التي يجب مراعاتها، وعند وجود تضارب بين اللوائح الوطنية والمعايير الدولية، يجب توضيحها والتفاوض بشأنها، وسيكون من المهم أيضًا التأكد من أن جميع الأطراف تفهم تداعيات عدم الامتثال لأي من تلك المتطلبات .

المهمة ٣: تحديد "منطقة التأثير الاجتماعي" الأولية للمشروع، والمجتمعات المتأثرة والمستفيدة (القريبة والبعيدة)، وأصحاب المصلحة.

إن مفهوم منطقة التأثير الأساسية أو منطقة التأثير هو معيار في ممارسة تقييم الأثر البيئي ، ومع ذلك فإنه غير قابل للتحويل مباشرة إلى تقييم الأثر الاجتماعي، حيث تتكون "منطقة التأثير الاجتماعي" من الأشخاص المحتمل تأثرهم بالمشروع، وتشمل الشعوب المتأثرة "مجتمعات المكان" و "مجتمعات الاهتمام"، ولا يتوافق موقع الأشخاص المتأثرين في كثير من الأحيان بدقة مع الحدود الجغرافية أو منطقة التأثير التي يحددها التأثير البيئي للمشروع، وفي الواقع غالبًا ما تكون المناطق العازلة التي يحددها الخبراء الفنيون غير كافية، علاوة على ذلك فإنه غالبًا ما لا يتم أخذ مستخدمي المياه عند المصب في الاعتبار عند تقييم الأشخاص المتأثرين، وتجدر الإشارة إلى أن الآثار الاجتماعية لا تقل بالضرورة في شدتها مع المسافة من موقع المشروع، ويرتبط الناس بمجموعة واسعة من الروابط والشبكات، كما يمكن أن تحتوي المشاريع أيضًا في كثير من الأحيان على ممر لوجستي واسع وسلاسل قيمة معقدة (مع روابط خلفية وأمامية)، ولا يتطلب تحديد "منطقة التأثير الاجتماعي" بالضرورة توضيح حدود جغرافية، حيث انه خلافاً لذلك يمكن تحديد النطاق الاجتماعي للمشروع من خلال مزيج من تحليل أصحاب المصلحة ورسم الخرائط الاجتماعية، ومن خلال عملية تكرارية لفهم التغييرات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والبيئية التي يسببها المشروع وسبل عيش وشبكات الأشخاص المحتمل تأثرهم.

المهمة ٤: اكتساب فهم جيد للمجتمعات التي يحتمل أن تتأثر بالمشروع من خلال إعداد ملف تعريف المجتمع الذي يتضمن: (أ) تحليل شامل لأصحاب المصلحة، (ب) مناقشة الوضع الاجتماعي والسياسي، (ج) تقييم الاحتياجات والمصالح والقيم والتطلعات المختلفة للمجموعات الفرعية المختلفة للمجتمعات المتضررة بما في ذلك التحليل الجنساني، (د) تقييم لتاريخ تأثرهم أي خبرتهم مع المشاريع السابقة والأحداث التاريخية الأخرى، (هـ) مناقشة الاتجاهات التي تحدث في تلك المجتمعات، (و) مناقشة الأصول ونقاط القوة والضعف في المجتمعات، و (ز) اختياريا نتائج استطلاع الرأي، وعادة ما تسمى هذه المهمة التنميط "Profiling".

إن فهم السياق الثقافي المحلي ضروري لنجاح تقييم الأثر الاجتماعي والمشروع، حيث إنه من المهم إدراك أن المجتمعات المختلفة لديها قيم ثقافية مختلفة، مع تفاهمات مختلفة حول كيفية القيام بالأمور، وهذه الاختلافات يمكن أن تشكل العديد من التحديات لتطوير المشروع ولإجراء تقييم الأثر الاجتماعي، ومن الشائع أن يميل الغرباء (أي فريق إدارة المشروع وأحيانًا مستشارو تقييم الأثر الاجتماعي) إلى افتراض أن السكان المحليين يقومون بتقدير قيمة نفس الأشياء التي يقدرها (الغرباء)، كما أنهم يفترضون في كثير من الأحيان أن جميع السكان المحليين لديهم اهتمامات مشتركة، ويمكن أن يتفاقم عدم التطابق هذا من خلال استخدام النماذج الاقتصادية والأطر المفاهيمية الأخرى مع المواقف الأيديولوجية والثقافية الضمنية والصريحة في بعض الأحيان، ويمكن أن يؤدي هذا التحريف إلى مشاكل في إدارة تقييم الأثر الاجتماعي وتطوير المشروع، كما يمكن أن يؤدي إلى تحليل ضعيف للآثار وتقييم ضعيف لاستراتيجيات التخفيف وتعزيز المنافع المناسبة، وبالتالي فإن اكتساب فهم جيد للسياق المحلي - من خلال (وبالإضافة إلى الطرق الأخرى) وجود عمليات مشاركة فعالة (انظر المهمة ٦) - سيساعد بشكل كبير في إجراء تقييم الأثر الاجتماعي وتنفيذ المشروع.

وتناقش العناوين الفرعية أدناه الجوانب المختلفة التي يجب أخذها في الاعتبار من أجل الحصول على فهم جيد للسياق المحلي، حيث انه عادة ما يتم الإشارة الى تحليل السياق المحلي على أنه "ملف تعريف المجتمع"، والخطوة الأولى هي تحليل شامل لأصحاب المصلحة، وبينما أنه عادةً يتم إنتاج مستند واحد، إلا أنه إذا تم اكتشاف وجود مجتمعات متأثرة متباينة فقد تحتاج وثيقة ملف تعريف المجتمع إلى أقسام فرعية تصف المجتمعات المختلفة .

(أ) تحليل شامل لأصحاب المصلحة

أحد أوجه القصور في العديد من تقييمات الأثر هو عدم كفاية تحديد ومشاركة جميع أصحاب المصلحة المحتملين (وتسمى أيضًا الأطراف المهتمة والمتأثرة، "Interested and Affected Party IAPs" وتعد هذه مشكلة لأنه بدون الوعي الكافي بجميع أصحاب

المصلحة (وأصحاب الحقوق) ، قد لا يتم النظر في بعض الآثار الاجتماعية بشكل صحيح، وعادةً ما تشمل أنواع الأشخاص الذين يُرجح أن يكونوا أصحاب مصلحة في معظم المشاريع ما يلي:

- السكان في منطقة التأثير المباشر او المنطقة المتضررة، خاصة أولئك الذين سيتم نزوحهم جسديًا أو اقتصاديًا نتيجة للمشروع.
- الأشخاص في المجتمعات المضيفة حيث ينتقل النازحين (إما نتيجة لإعادة التوطين المخطط لها أو من خلال هجرتهم الخاصة).
- المجتمعات المجاورة وكذلك السكان الأبعد الذين قد تتعرض / تتأثر سبل عيشهم نتيجة للمشروع.
- الأشخاص الذين سيتأثرون بالأعمال المرتبطة بالمشروع، مثل قنوات الري والمحاجر والطرق والسكك الحديدية وممرات خطوط النقل.
- عمال البناء وأسرهم.
- الأشخاص الذين يهاجرون إلى مناطق البناء بحثًا عن العمل أو الفوائد الأخرى التي يرون أنها قد تنشأ بسبب المشروع (عملية تُعرف باسم الهجرة الداخلية الناتجة عن المشروع أو تأثير موضع الجذب).
- الأشخاص في المجتمعات القريبة من مكان وجود عمال البناء أو غيرهم من المهاجرين الداخليين.
- السكان الأصليون غير المقيمين وغيرهم من الأشخاص المرتبطين بالأرض والذين قد يكون لديهم ارتباط روحي بالأرض / النهر و / أو ملكية السكان الأصليين للأرض في موقع البناء أو بالقرب منه.
- المنظمات غير الحكومية المحلية والوطنية والدولية (على سبيل المثال دعاة الحفاظ على البيئة) الذين قد يكونون مهتمين بالقيم البيئية أو التراثية التي قد يهددها المشروع.
- أصحاب المصلحة الآخرين مثل المطورين والمقاولين المرتبطين به، والجهات التنظيمية، والحكومات المحلية والإقليمية والوطنية، ووكالات التمويل أو التنمية، وكذلك المستفيدين المستهدفين.

ولن تكون القائمة العامة كافية على الإطلاق في جميع الحالات لأنه سيكون هناك دائمًا مجموعات خاصة محليًا وظروف خاصة محليًا وفقا للسياق الثقافي المحلي، ومن المهم أيضًا إدراك أن مجموعات أصحاب المصلحة هذه تحتوي على تباين كبير بداخلها، بما في ذلك الاختلافات بين الجنسين، والاختلافات القائمة على العمر والضعف، وما إلى ذلك (سيتم مناقشته بمزيد من التفصيل أدناه)، ولإعطاء مثال واحد على مدى أهمية السياق المحلي، في إحدى عمليات إعادة التوطين، كانت هناك عملية بتكليف من الحكومة للتعويض عن الوسائل الضعيفة لكسب الدخل و / أو الأصول المفقودة للأشخاص المعاد توطينهم والتي تنطوي على مدفوعات في الحسابات المصرفية للذكور، ورؤساء الأسر المعيشية، وكان يعتقد أن هذا الإجراء سيكون مناسبا، ومع ذلك فإن تعدد الزوجات شائع في هذا البلد ، وكانت المجموعة المتأثرة بشكل كبير هي الزوجات الثانية والثالثة وغيرهن لهؤلاء الرجال، وتأثرن اولئك النسوة بالمشروع سلبًا أيضًا، لكنهن تضررن كثيراً بإجراء التعويض هذا، ولم يتم أخذهن في الاعتبار عند تقييم الآثار الاجتماعية وإجراءات التعويض، وكان من الممكن أن يؤدي الفهم الأفضل للسياق الثقافي المحلي إلى الوعي بهذا الجانب من الحياة المحلية وكان سيقترح عملية مختلفة للتعويض.

For more information, refer to:

IFC 2007 Stakeholder Engagement: A Good Practice Handbook for Companies Doing Business in Emerging Markets. Washington, DC: International Finance Corporation. **http://www.ifc.org/wps/wcm/connect/938f1a0048855805beacfe6a6515bb18/IFC_StakeholderEngagement.pdf?MOD=AJPERES**

(ب) مناقشة الوضع الاجتماعي السياسي

أحد الجوانب المهمة لفهم المجتمعات المحلية هو فهم سياقها الاجتماعي والسياسي، كالمواقف والقيم وأهداف التنمية الاجتماعية للأفراد، وكذلك كيف من المحتمل أن تكون استجابتهم للمشروع والآثار المحتملة، بالإضافة إلى مستوى ثقتهم في الحكومة ومطور المشروع، حيث ان عملية تقييم الأثر الاجتماعي نفسها تتأثر بشكل كبير من خلال الوضع الاجتماعي والسياسي، والتاريخ السياسي الحديث للمكان، ومدى الصراع المفتوح أو الكامن الذي قد يكون موجودًا، وما اذا كان مجتمعًا في مرحلة ما بعد الصراع، وهذه كلها اعتبارات مهمة، لذا فإن معرفة الخصائص الثقافية التي تؤثر على ما إذا كان الناس سيكونون مستعدين للتحدث بصراحة أم لا سيكون لها تأثير على كيفية تصميم عمليات مشاركة المجتمع، ويعتبر عمل النظام القانوني ووعي الناس بحقوقهم وإمكانية الوصول إلى سبل الانتصاف القانونية من الاعتبارات ذات الصلة أيضًا.

For more information, refer to:

Kemp, D. 2011 “Understanding the organizational context”, in Vanclay, F. & Esteves, A.M. (eds) New Directions in Social Impact Assessment: Conceptual and Methodological Advances. Cheltenham: Edward Elgar, pp.20-37.

(ج) تقييم الاحتياجات والمصالح والقيم والتطلعات المختلفة للمجموعات الفرعية المختلفة للمجتمعات المتضررة بما في ذلك التحليل الجنساني

تجدر الإشارة إلى أنه ليس فقط هناك مجموعات مختلفة من أصحاب المصلحة لها مصالح مختلفة (مثل تلك المذكورة أعلاه) ، بل انه من المحتمل أن تكون هناك اختلافات بين الأفراد في نفس مجموعة أصحاب المصلحة، وقد ينقسم المجتمع المتأثر إلى أشخاص (ربما رجال في سن العمل) قد يؤيدون المشروع نظريًا لأنهم يعتبرون أنه قد يجلب الوظائف، في حين أن أشخاصًا آخرين (ربما بعض النساء الأكبر سنًا) قد يكونون قلقين بشأن الآثار الاجتماعية والثقافية، اما فئة الشباب فغالبا يكون لهم بشكل عام وجهات نظر مختلفة عن كبار السن خاصة فيما يتعلق بالقيم الثقافية التقليدية والطرق المناسبة للقيام بالأمور، ويمكن أن يكون تحديد وجهات نظر كل مجموعة فرعية معقدًا، وفي بعض الأحيان قد تسعى عدة منظمات أو أفراد مختلفين لتمثيل فئة معينة، وقد يكون من الصعب على ممارس تقييم الأثر الاجتماعي تحديد المنظمة التي تتمتع بشرعية أكبر لكل فئة معينة من المجتمع، إلا أنه

من المستحسن دائمًا أن تقوم عملية تقييم الأثر الاجتماعي بجمع البيانات الأولية الخاصة بها بين كل مجموعة اجتماعية ولا تعتمد على تصريحات الممثلين السياسيين أو قادة المجموعة الذين قد ينخرطون في عمل تكتيكي إستراتيجي بدلاً من تقديم وجهات نظر واهتمامات الفئة التي يمثلونها من المجتمع بأمانة..

ويجب تجزئة مفهوم "السكان" الى أجزاء ليسهل التعامل معهم حيث انه نادرًا ما يكون السكان مجموعة متجانسة، وقد يشملون المقيمين على المدى الطويل (القدامى أو السكان المحليون)، والوافدون حديثًا (الوافدون الجدد)، والأشخاص الذين يستخدمون الموقع كضاحية سكنية (أي أنهم يعملون في مكان آخر) وقد لا يكون لديهم روابط قوية بالمكان الذي يعيشون فيه، وقد يشمل أيضًا مالكي المنازل الثانية ما في ذلك الأشخاص الذين يستخدمونه لـ "عطلة نهاية الأسبوع" و / أو أولئك الذين يقضون عطلاتهم فيه بانتظام، واعتمادًا على سياق الموقع قد تكون هناك مستوطنات غير رسمية بما في ذلك المهاجرين غير الشرعيين، في حين أن مديري المشاريع قد لا يعتبرون هذه المجموعات كأصحاب مصلحة شرعيين فمن المهم أن يكون ممارس تقييم الأثر الاجتماعي مدركًا أنه من منظور حقوق الإنسان لا يزال هؤلاء الأشخاص أصحاب حقوق، وبالتالي يجب مراعاة الآثار التي يواجهونها، ويمكن أن يكون هناك أيضًا أنواع مختلفة من الأشخاص الذين لا يعيشون فعليًا بالقرب من موقع المشروع ، ولكن مع ذلك من المحتمل أن يتأثروا بالتغييرات في الموقع، وقد يشمل ذلك العمال وخاصةً العمال الذين يستخدمون النقل الجوي للانتقال الى مقار عملهم والذين يقضون في مقار عملهم أسابيع او شهور (FIFO (Fly-In Fly-Out (الطيران الى – الطيران من) والعمال الذين ينتقلون الى مقار عملهم بالمركبات او وسائل النقل العامة وغالبا ما تكون المسافة نصف يوم (DIDO (drive in, drive out (القيادة إلى والقيادة من) والعاملين والزوار والسائقين النهاريين والركاب والمتسوقين، حيث أنه قد تؤدي استشارتهم بشأن التغييرات وأخذ مخاوفهم في الاعتبار بشكل فعال إلى تحسين العلاقات مع أصحاب المصلحة هؤلاء واتخاذ قرارات أفضل.

غالبًا ما تُستخدم القرية (أو المجتمع) والأسرة كوحدات تحليل لأن الآثار تحدث على مستويات مختلفة - على مستوى الفرد، ومستوى الأسرة ، وعلى مستوى المجموعة أو المجتمع، وقد تؤثر بعض الآثار على الأفراد كأفراد، وقد تؤثر الآثار الأخرى على الأسر (أو وحدات عائلية أو منزلية مماثلة) لأنها تؤثر على هيكل الأسرة ووظائفها، كما قد تؤثر الآثار الأخرى على المجتمع ككل و / أو كفاية المؤسسات الاجتماعية، وكذلك جميع الآثار التي يتعرض لها الأفراد على الرغم من أن الأفراد يعانون من الآثار بطرق مختلفة اعتمادًا على وضعهم الاجتماعي، ويعد التحليل الجنساني ضروريًا لفهم كيفية تأثر النساء والرجال بشكل مختلف، ومع ذلك فإنه من الضروري أيضًا الأخذ في الحسبان أن النساء غير متساويات وبالتالي يجب توخي الحذر لتقدير التنوع في المواقف والخبرات لأنواع مختلفة من النساء، وكذلك الحال بالنسبة للأنواع المختلفة من الرجال، وعندما يُتوقع أن مستوى جهد العمل المطلوب للبقاء والصمود سيزداد بسبب التغييرات في البيئة التي أحدثها مشروع معين ، فإن النساء هن اللائي غالبًا ما يتحملن العبء الأكبر من أعباء العمل المتزايدة، حيث أنه إذا ترك الرجال منازلهم وقراهم للعمل في مكان عمل بعيد (منجم أو مصنع أو حتى للذهاب إلى المدينة بحثًا عن عمل) ، فستواجه النساء أعباء عمل متزايدة، وحتى عندما يكسب الرجال المال فإنه غالبًا ما يتم إنفاق النقود على السلع الاستهلاكية وقد لا يؤدي ذلك إلى تقليل عبء عمل المرأة، وإذا تم الترويج لأنشطة ريادة الأعمال للسماح للقرويين بكسب دخل نقدي إضافي، فعادة ما تكون النساء هن اللاتي يعانين من عبء عمل متزايد للحصول على هذا الدخل، ويمكن القول أن العديد من التدخلات المخطط لها أدت إلى تدهور وضع المرأة، بل إنه في الواقع حتى أنشطة التعزيز المصممة لتحسين رفاهية المجتمع يمكن أن تؤدي إلى تدهور وضع المرأة بسبب التوزيع الجنساني لعبء العمل.

لذا فإن فهم سبب معارضة الناس لمشروع ما سيكون مفيداً، حيث أنه على الأقل سيقدر الناس قيام مطوري المشروع بالاستماع إلى مخاوفهم، حتى لو لم يكن بالإمكان فعل أي شيء فيما يتعلق بمخاوفهم، ومع ذلك فإنه في كثير من الأحيان يمكن القيام بأشياء لمعالجة مخاوف الناس وأسباب معارضتهم، حيث أنه ربما تستند معارضتهم إلى معلومات مضللة أو افتراض غير صحيح، وسيقوم تصحيح هذه المعلومات و / أو تبديد الافتراضات غير الصحيحة بالتقليل من مخاوف الناس بشكل كبير، حيث أنه قد تحدث معارضة المشروع أحيانًا بسبب مخاوف بشأن أمور لا علاقة لها إلى حد ما بالمشروع نفسه، على سبيل المثال في إحدى الحالات كان بعض الأشخاص يعارضون بشكل غير مباشر مشروعًا معينًا لأنهم يخشون أن يؤدي ذلك إلى زيادة المراقبة التي من شأنها اكتشاف أنشطة الصيد غير القانونية و / أو تقييد وصولهم إلى موقع صيد مفضل لهم.

For more information, refer to:

Eftimie, A., Heller, K., & Strongman, J.. 2009 Mainstreaming Gender into Extractive Industries Projects: Guidance Note for Task Team Leaders. (Extractive Industries and Development Series #9). Washington, DC: World Bank.
http://siteresources.worldbank.org/EXTOGMC/Resources/eifd9_gender_guidance.pdf

(د) تقييم تاريخ تأثرهم، أي خبرتهم مع المشاريع السابقة والأحداث التاريخية الأخرى

على الرغم من أن موظفي المشروع والشركات قد يعتقدون أنهم ليسوا مسؤولين عن الإجراءات السابقة لمشاريع أخرى في منطقة ما (تسمى غالبًا بالقضايا القديمة)، فمن منظور المجتمعات المحلية فإنه غالبًا ما تحتاج المشكلات السابقة التي لم يتم حلها إلى المعالجة قبل أن يكونوا راغبين في النظر في المشروع الجديد، حيث أنه في حالة الاستحواذ على مشروع ما قد تعتقد الشركة المشترية أنها ليست مسؤولة عن تصرفات الشركة المشغلة السابقة، ولكن بالنسبة للمجتمع فإنهم ينظرون اليه على انه نفس المشروع وسيحملون بالتأكيد المشغل الحالي المسؤولية عن المشكلات التي يعانون منها حاليًا حتى لو كانت ناتجة عن تصرفات المشغل السابق أو شركة الاستكشاف، وعندما يكون لدى المجتمع أساس قانوني للموافقة على مشروع أو رفضه كالموافقة الحرة والمسبقة والمستنيرة، سيكون من الضروري للشركة معالجة القضايا القديمة من أجل الحصول على ترخيصها الاجتماعي للعمل (أي الموافقة من المجتمع)، ومع ذلك فإنه حتى في المواقف الأخرى إذا كانت الشركة صادقة فيما يتعلق باحترامها للمجتمع، فإن معالجة القضايا الاجتماعية السابقة سوف تقطع شوطًا طويلاً في بناء الثقة والعلاقات الجيدة معه، وستوفر أساسًا متيناً للحصول على ترخيص اجتماعي للعمل، حيث أن قول آسف على الأذى الذي حدث في الماضي هو جزء من إظهار الاحترام (انظر الإطار ٧)، ويعد الوعي بالقضايا الماضية ضروريًا

أيضًا للقدرة على فهم رد الفعل المحتمل للمجتمع على المشروع الجديد بشكل كامل، كما سيكون ضرورياً في التخطيط لتدابير التخفيف والتعزيز .

(هـ) مناقشة الاتجاهات التي تحدث في تلك المجتمعات

من المهم حقًا أن يكون لدى تقييم الأثر الاجتماعي فهم جيد لكل الأمور التي تحدث في المجتمع، وهذا مهم لسببين رئيسيين، أولاهما انه لا يمكن فهم الآثار التراكمية إلا من خلال معرفة ما يحدث في المنطقة، وثانيهما انه كجزء من تقييم الأثر الاجتماعي فإنه ينبغي إنشاء خط الأساس الاجتماعي وبناء سيناريو مستقبلي حول ما يمكن أن يحدث للمجتمع لو لم يحدث المشروع، ويعد ذلك امراً ضرورياً لأن قياس التغيير بسبب المشروع ليس بالضرورة هو الفرق المطلق في قيم متغيرات خط الأساس بين بدء المراقبة والوقت الحالي ، ولكن بين ما حدث مقابل ما كان سيحدث بدون المشروع (أي: فهم الواقع المضاد)، وبالتالي فإن الفهم الجيد للاتجاهات (عمليات التغيير الاجتماعي) التي تحدث بغض النظر عن المشروع الحالي أمر ضروري.

المربع ٧: مثال على الممارسة الجيدة في قول آسف

منجم في أستراليا بدأ إنتاجه في الثمانينيات يشمل على استغلال موقع تراث ثقافي مهم لنساء الشعوب الأصلية، وعلى الرغم من أنه تم التوصل إلى اتفاق مع بعض الملاك التقليديين الذكور بالموافقة على إزالة الموقع ، إلا أن هذا الاتفاق لم يكن كافياً من حيث العملية التي تم من خلالها تطويره والفوائد التي يوفرها لمجتمع السكان الأصليين المحلي، وعلى الرغم من المخاوف المستمرة من قبل المجتمع المحلي فإن الشركة المشغلة لم تقم بالكثير لمعالجة هذه المشكلات، حيث تطلب الأمر تغييرًا في ملكية المنجم وفي كبار موظفي الموقع قبل أن يظهر موقف جديد من الاحترام في ثقافة الشركة، ويرجع ذلك أساسًا إلى الحاجة إلى موافقة المالكين التقليديين على التوسع المقترح، لذا تم الشروع في اجراءات وضع اتفاقية جديدة على أساس المجتمع والتي مكنت المالكين التقليديين من خلال دعم قيادتهم لإجراءات وضع الاتفاقية، وذلك مكنهم من النظر بشكل شامل في المحنة التي سببها السلوك السابق للمنجم ومختلف حكومات الولايات والحكومات الفيدرالية، وأوضح المالكون التقليديون أن القضايا الموروثة بحاجة إلى المعالجة وطالبوا بتقديم اعتذار رسمي من المنجم قبل أن يوافقوا على أي علاقة مستقبلية، وامتثلت الشركة لهذه المطالب وأقيم حفل تقليدي مناسب (تدخين / تطهير " مراسم التدخين هي عادة قديمة ومعاصرة بين بعض الأستراليين من السكان الأصليين والتي تنطوي على احتراق النباتات المحلية لإنتاج الدخان، ويعتقد أن هذا الدخان العشبي له خصائص تطهير روحية وجسدية ، وكذلك القدرة على درء الأرواح السيئة")، وفي النهاية وافق الملاك التقليديون على التوسيع المقترح، وقد أعلنت الشركة بأن العملية كانت تجربة تعليمية لهم ودافعت على نطاق واسع عن قصتها الملهمه، كما شملت الجوانب الرئيسية الأخرى للاتفاقية الجديدة ما يلي :

- إشراف السكان الأصليين على جميع استخدامات الأراضي لتمكينهم من حماية المواقع المقدسة ومناطق التراث.
- برنامج إلزامي للتدريب متعدد الثقافات لجميع العاملين في المنجم والمتعاقدين معه.
- الاعتراف بالممارسات العرفية المحلية وإدماجها في أنشطة وإجراءات المنجم.
- برامج التوظيف والتدريب لزيادة مشاركة السكان الأصليين في القوى العاملة في المنجم.
- وصول غير محدود للمالكين التقليديين إلى المناطق غير التشغيلية في موقع رخصة المنجم.
- اعتماد نظام الإدارة البيئية المشتركة.
- الالتزام بمشاركة المالك التقليدي في خطة الإغلاق النهائية وتفكيك المنجم. و
- نموذج تقاسم الإيرادات يقدم مساهمة كبيرة للمجتمع المحلي.

(و) مناقشة الأصول ونقاط القوة والضعف في المجتمعات المحلية

إن فهم المجتمع يعني معرفة ما تريده العناصر المختلفة للمجتمع، وكيف ينظرون الى مجتمعهم ، ورؤيتهم لمستقبل مجتمعهم، كما يتعلق الأمر أيضًا بمعرفة قيمهم ومعتقداتهم الروحية ، وهذا أمر ضروري لفهم كيفية تأثير المشروع عليهم، ويتطلب الفهم الكامل لمجتمع معين معرفة أصول المجتمع وموارده ونقاط القوة والضعف فيه، وسيساعد هذا في التنبؤ بالآثار وما سيلحق المجتمع من تأثيرات، وكذلك في تصور الاستثمارات الاجتماعية الاستراتيجية المناسبة ومبادرات التنمية المجتمعية الأخرى، ويمكن أن يكون إجراء التحليل الرباعي SWOT كجزء من ندوة للمجتمع وستكون بمثابة مقدمة مفيدة للمناقشة حول المساهمات التي قد يقدمها المشروع للمجتمع.

For more information, refer to:

Chambers, R. 1997 Whose Reality Counts: Putting the First Last. London: Intermediate Technology Publications.

Kretzmann, J. & McKnight, J. 2005 Discovering Community Power: A Guide to Mobilizing Local Assets and your Organization's Capacity. Evanston, IL: ABCD Institute. **http://www.abcdinstitute.org/docs/kelloggabcd.pdf**

Oxfam 2013 The Sustainable Livelihoods Approach: Toolkit for Wales. **http://oxfamilibrary.openrepository.com/oxfam/bitstream/10546/297233/8/sustainable-livelihoods-approach-toolkit-wales-010713-en.pdf**

ز) اختيارنا نتائج استطلاع الرأي

هناك مجموعة من أساليب البحث الاجتماعي التي يمكن استخدامها للتعرف على اهتمامات المجتمع وآرائه حول المشروع، وهذه الأساليب لها مزاياها وعيوبها المختلفة وتفاوت دقتها (الموثوقية والصلاحية)، حيث أنه بينما يكون لدى مصادر المعلومات الأساسيين في بعض الأحيان وعي جيد بمخاوف المجتمع، إلا أنه قد تأتي أوقات يكونون فيها بعيدين تمامًا عن التواصل، وبينما يتم

استخدام مجموعات التركيز بشكل متكرر ، إلا أن هناك دائمًا مخاوف بشأن مدى تمثيل المشاركين في مجموعة التركيز، لذا فإنه في المجتمعات التي تكون فيها الدراسات الاستقصائية مناسبة ثقافيًا ، فإن التكليف بإجراء مسح للرأي مع عينة ذات حجم كافٍ للحصول على قوة إحصائية معقولة يمكن أن يكون طريقة جيدة لتقييم مشاعر الأشخاص في منطقة محددة تجاه المشروع، ويمكن تكرار هذه الاستطلاعات على فترات منتظمة لتتبع التغييرات في التصورات والقضايا والرخصة الاجتماعية المتصورة للمشروع.

المهمة ٥: إبلاغ أعضاء المجتمع بشكل كامل بما يلي: (أ) المشروع، (ب) المشاريع المماثلة في أماكن أخرى لمنحهم فكرة عن الكيفية التي يحتمل أن يتأثروا بها، (ج) كيف يمكن أن يشاركوا في تقييم الأثر الاجتماعي. (د) حقوقهم الإجرائية في إطار الأداء التنظيمي والاجتماعي للمشروع. و (هـ) وصولهم إلى آليات التظلم وردود الفعل.

لتكون متسقة مع الشفافية المتوقعة، ومعاملة المجتمعات باحترام ، والحصول على ترخيص اجتماعي للعمل - خاصة في الحالات التي يكون فيها تقييم الأثر الاجتماعي جزءًا من عملية الموافقة الحرة والمسبقة والمستنيرة – فإنه من الضروري التأكد من أن المجتمعات المتأثرة على علم تام بالمشروع و فهم كيف سيؤثر عليهم، علاوة على ذلك فإنه لكي تكون مدخلات المجتمع مفيدة للمساعدة في تصميم المشروع، سيكون من المستحسن أيضًا أن تكون المجتمعات المتأثرة على علم كامل بالمشروع، حيث أنه في المجتمعات التي لديها خبرة في مشاريع مماثلة فإنه من المحتمل أن تكون هناك قدرة كافية لفهم النتائج المحتملة للمشروع المقترح داخل المجتمع المضيف، إلا انه عندما يكون المشروع جديدًا من الناحية المفاهيمية بالنسبة للمجتمعات المضيفة المقصودة، ومن أجل المساعدة في فهمهم الكامل، فقد يكون من الضروري توفير معلومات حول كيفية تأثير المشاريع المماثلة على المجتمعات المضيفة في أماكن أخرى، ويمكن اعتبار الفشل في القيام بذلك بمثابة خرق للموافقة الحرة والمسبقة والمستنيرة ، وعلى أي حال فإن هذا التوقع سيساعد في التخطيط والتعامل مع التغييرات التي ستظهر، وبالتالي قد يكون ترتيب زيارات ميدانية لمشاريع أخرى مفيدًا لضمان أن المجتمعات المضيفة على اطلاع كامل وقادرة على فهم الآثار المحتملة للمشروع المخطط له .

كما أن المناقشة والتفاوض حول كيفية مشاركة المجتمعات المضيفة في تقييم الأثر الاجتماعي والمشروع بشكل عام ضرورية، فالكشف عن الحقوق القانونية والإجرائية التي يتمتع بها المشاركون يعد أمراً ضرورياً، ولكن من الناحية المثالية سوف يتجاوز صاحب المشروع وممارس تقييم الأثر الاجتماعي الحد الأدنى من المتطلبات لتمكين درجة أكبر من المشاركة (ويستحسن المشاورة) من قبل أعضاء المجتمع المتأثرين.

ويتعلق عنصر آخر من عناصر الكشف الكامل بإمكانيات التظلم والشكوى (بمعنى آخر آليات التظلم) المتاحة للأشخاص المتأثرين، وبينما ستتم مناقشة تصميم وتنفيذ آليات التظلم في المهمة ١٨، فإنه يجب إبلاغ المشاركين في تقييم الأثر الاجتماعي والأشخاص المتأثرين بالمشروع منذ بداية مناقشات المشروع حول الآليات المتاحة لهم لرفع أي شكاوى قد تكون لديهم و / أو تقديم التغذية الراجعة، حيث يشير المبدأ ٣١ من السياسة العامة للأمم المتحدة الذي يسرد معايير الفعالية لآليات التظلم غير القضائية، إلى أن هذه الآليات يجب أن تكون في متناول جميع أصحاب المصلحة، وهو ما يعني في المقام الأول أن الآلية يجب أن تكون معروفة لهم ومتاحة لهم، وتشمل الممارسات الجيدة في جميع المنظمات ضمان أن يكون جميع أصحاب المصلحة على دراية بقدرتهم على ذلك ، وبكيفية الوصول الفعلي إلى هذه الآليات.

المهمة ٦: ابتكار عمليات تشاركية شاملة ومساحات للمشاورة لمساعدة أعضاء المجتمع: (أ) فهم كيفية تأثرهم، (ب) تحديد مقبولية الآثار المحتملة والفوائد المقترحة. (ج) اتخاذ قرارات مستنيرة بشأن المشروع. (د) تسهيل رؤية المجتمع للمستقبل المنشود، (هـ) المساهمة في خطط التخفيف والرصد، و (و) الاستعداد للتغيير.

العمليات التشاركية الفعالة ضرورية لتقييم الأثر الاجتماعي، حيث أنه على الرغم من أنه من المحتمل أن يكون لدى مستشاري تقييم الأثر الاجتماعي خبرة واسعة ويمكنهم تحديد العديد من الآثار الاجتماعية لمشروع معين، إلا أنهم لن يكونوا قادرين على معرفة معنى و / أو عواقب بعض الأنشطة على السكان المحليين.

على سبيل المثال قد لا تكون المواقع المقدسة أو المواقع الأخرى ذات الأهمية التاريخية أو الثقافية المحلية معروفة أو تكون بديهية للغرباء، حيث أنه من نواحٍ عديدة أخرى سيكون من المستحيل على مستشاري تقييم الأثر الاجتماعي معرفة الآثار المحلية بدون مدخلات من السكان المحليين حول كيفية استخدامهم للبيئة، وما هو مهم وذو مغزى بالنسبة لهم، وكيفية تفكيرهم في مختلف التغييرات في المناظر الطبيعية وسبل عيشهم والبنى الاجتماعية.

ويجب أن يتم تحديد مقبولية الآثار المحتملة وتدابير التعزيز المقترحة من قبل السكان المحليين أنفسهم، وإلا فإن مثل هذه القرارات لن يكون لها شرعية، حيث أنه من الضروري أن يكون لدى المجتمعات المحلية ما يكفي من الوقت والموارد لتكون قادرة على مناقشة الآثار الاجتماعية المحتملة التي يحتمل ان يتأثروا بها، وهذا يتطلب الوقت والموارد لتحديد التغييرات المحتملة والتعلم منها والنظر فيها أو التفكير فيها، ونظرًا لأنه من المحتمل أن تكون ردود الفعل الأولى مختلفة عن الردود المدروسة، فهناك حاجة إلى وقت لضمان أن عملية التعلم والمداولات يمكن أن تتم، ونظرًا لأن الأفراد في موقع معين نادرًا ما يكون لديهم إجماع في وجهة نظرهم بشأن الأمور، فإن هناك حاجة أيضًا إلى منحهم الوقت للسماح للمجتمع بالنظر في استجابته المجمعة بالطريقة المناسبة ثقافيًا له.

وهذه المشاورات ضرورية لموافقة المجتمع حتى تكون مؤهلة ليتم اعتبارها موافقة حرة ومسبقة ومستنيرة (FPIC)، ومنح جميع المجتمعات (غير الأصلية وكذلك السكان الأصليين) القدرة على تقديم أو حجب الموافقة على نطاق واسع (أي أقرب إلى الموافقة المسبقة عن علم) هو أفضل ممارسة دولية وتظهر الاحترام للمجتمعات المحلية، وبدون العمليات التشاركية والتشاورية سيكون من المستحيل على المشروع أن يدعي أنه حصل على مثل هذا الدعم أو الترخيص الاجتماعي للعمل.

إن الرؤية المستقبلية للمجتمعات المحلية يجب أن يصنعها السكان المحليون بأنفسهم بطريقة تشاورية، ومن المهم أن تكون هناك رؤية مستقبلية لأن قبول المشاريع والآثار والفوائد التي تخلقها مرتبطة بالتصورات حول المستقبل وما إذا كان المشروع متوافقًا مع تلك الصورة أم لا، وفي حالة عدم وجود رؤية مستقبلية واضحة سيكون لدى الناس على أي حال صورة ذاتية (أحيانًا يتم الإمساك بها بوعي وأحيانًا بغير وعي) لمستقبلهم المنشود، وبدون التفاوض على الرؤية المستقبلية ومناقشة الاستراتيجيات للتخطيط لتحقيق تلك الرؤية، سيكون من غير المحتمل للغاية أن يتم الوصول إليها، كما انه من الممكن أيضًا أن يكون للأفراد في موقع ما تصورات مختلفة للمستقبل، وبالتالي ستكون هناك حاجة إلى عملية للتفاوض حول الأفكار المختلفة للوصول إلى رؤية معتمدة على نطاق واسع.

كما هناك حاجة أيضًا إلى العمليات التشاركية لمساعدة الناس في الاستعداد للتغيير والتعامل معه، حيث انه عندما يتم فرض التغيير، غالبًا ما تتم مقاومته وقد يُنظر إليه بشكل سلبي، وعلى العكس من ذلك تماما عندما يتم التفاوض على التغيير واعتباره مقبولًا ، فسيتم التسامح معه وربما يُنظر إليه بشكل إيجابي، وبالتالي فإنه سواء تم اعتبار التغيير تأثيرًا سلبيًا أم لا، فغالبًا ما يكون له علاقة بشرعية العملية التي أدت إلى التغيير، وعلى الرغم من ذلك فإنه حتى التغييرات المقبولة يمكن أن تؤدي إلى آثار سلبية وأضرار، وستساعد العملية التشاركية في تحديد استراتيجيات المواجهة، وفي تصحيح المعلومات الخاطئة والأحكام المسبقة، وفي تحديد استراتيجيات التخفيف المقبولة.

ويمكن أن تكون العمليات التشاركية مهمة أيضًا من حيث خلق مواقف إيجابية يكون فيها السكان المحليون على استعداد للمساهمة بالمعلومات التي قد تكون مفيدة لمطوري المشروع، ويمكن أن تتضمن هذه المعلومات المعرفة المحلية التي قد تكون مفيدة للغاية (وقيمة) لموظفي المشروع من حيث فهم البيئة المحلية وخصائص الموقع، وهذا هو الحال بشكل خاص في البلدان النامية حيث قد تكون مصادر البيانات الرسمية محدودة، وقد يؤدي امتلاك معرفة محلية حول احتمالية وتواتر وشدة الفيضانات والبرد وأحداث العواصف وقمم الفيضانات، بالإضافة إلى مواقع ضربات الصواعق المتكررة وما إلى ذلك، إلى توفير كبير في التكلفة للمشروع حيث يتم أخذ هذه المعلومات الاعتبار، ومع ذلك فإنه إذا لم يكن هناك موقف إيجابي ومحترم للمجتمعات، فلماذا يبذل السكان المحليون جهدًا لتقديم هذه المعلومات؟

وأثناء عمليات التشاور بشأن تقييم الأثر الاجتماعي، سيكون لمستشاري تقييم الأثر الاجتماعي فرصة لبدء التعامل مع المجتمعات فيما يتعلق بتوقعاتهم حول العلاقات المجتمعية المستمرة وآليات التظلم وإجراءات التخفيف ومساهمتهم المحتملة في مراقبة الآثار الاجتماعية، والتوصيات التي يقدمها ممارسي تقييم الأثر الاجتماعي بناءً على مدخلات المجتمع هذه يجب أن تؤخذ في الاعتبار عند تطوير هذه الجوانب بشكل أكبر، حيث أن العملية لا تقل أهمية عن النتيجة، ويمكن أن تكون العملية التشاركية الشاملة مفتاح التنفيذ الناجح.

وفي حين أن تقييمات التدخلات المخطط لها في جميع أنحاء العالم تكشف أن التدخلات الناجحة هي تلك التي كان هناك بها مشاركة كبيرة، فإنه يجب ملاحظة أن المشاركة ليست الدواء الشافي الشامل ولا يمكن أن تضمن نجاح تقييم الأثر الاجتماعي أو المشروع، وقد يكون هناك صراع غير قابل للحل بسبب الطريقة التي يقسم بها التدخل المخطط المجتمع إلى رابحين وخاسرين، أو بسبب التوترات الخلفية التي سبقت التدخل الحالي، لذا فإن فهم التاريخ المحلي يعد أمرًا ضروريًا، خاصة فيما يتعلق بالصراع الكامن، كما لا يمكن الافتراض أنه حتى لو تم توفير عملية تشاركية، فإن السكان المحليين سيختارون المشاركة، حيث أنه مهما كانت نية موظفي المشروع، قد لا يعتقد السكان المحليون أنها ليست عملية صادقة أو حقيقية، حيث أنهم قد لا يشعرون أن آرائهم ستؤخذ على محمل الجد وبالتالي لا تستحق مجهودهم، أو أنهم قد لا يشعرون أنها جديرة بالاهتمام أو ضرورية، وفي المجتمعات التي تفتقر إلى ثقافة المشاركة، قد تكون هناك حاجة إلى جهود خاصة لتشجيع الناس على المشاركة، وقد تكون هناك حاجة أيضًا إلى تسهيل كيفية المشاركة، خاصة بالنسبة للفئات الضعيفة في حالات الحرمان، ويجب أن تكون العمليات التشاركية متاحة للجميع، ولضمان الشمولية فإنه من الضروري ابتكار طرق لإدماج الفئات الضعيفة وأفراد المجتمع الأكثر فقراً.

المهمة ٧: تحديد القضايا الاجتماعية وقضايا حقوق الإنسان التي يحتمل أن تكون مصدر قلق (أي تحديد النطاق).

يمكن تعريف تحديد النطاق على أنه عملية تحديد القضايا الرئيسية ذات الاهتمام وكذلك تحديد الأطراف المهتمة والمتأثرة (راجع المهمة ٤) لتدخل مخطط له معين، وهي عملية أولية تنتج قائمة مؤقتة بالمسائل التي يجب أخذها في الاعتبار والتي يتم تقييمها بشكل صحيح لاحقًا (المهمة ٩)، والسبب وراء هذه العملية ذات المرحلتين هو ضمان الشفافية والشمولية، خاصةً لأنه عادةً ما يكون من غير الواضح على الفور ما يمكن أن تكون عليه الآثار الاجتماعية، وتسمح هذه العملية المكونة من مرحلتين أيضًا بالتعديل على الإطار الزمني وتكلفة تقييم الأثر الاجتماعي، خاصة إذا حدث أي شيء غير متوقع أثناء عملية تحديد النطاق، وتحديد النطاق هو عملية مفتوحة ومستمرة تستجيب للمعلومات، ويجب أن تأتي مدخلات تحديد النطاق (أي اقتراحات الآثار التي يجب مراعاتها) من مجموعة من المصادر بما في ذلك المراجعة المكتبية لحالات مماثلة في أماكن أخرى، وآراء الخبراء، والأهم من ذلك الاقتراحات من السكان المحليين، حيث انه يمكن أن توفر المقابلات الأولية التي يتم إجراؤها كجزء من عملية ملف تعريف المجتمع أفكارًا يمكن أن تكون نقطة انطلاق جيدة، ولذلك فإن إجراء ورش عمل مجتمعية لتوليد مدخلات لعملية تحديد النطاق ستكون فكرة جيدة، ويجب أن يكون حجم وموقع ورش العمل هذه مستجيبة لسياق المجتمع، على سبيل المثال في المجتمعات التي لا يعتبر فيها من المناسب أن تتحدث النساء علنًا، قد يكون من الضروري عقد اجتماعات منفصلة مع النساء لضمان إمكانية تسجيل أي قضايا أو تأثيرات محتملة لديهن في عملية تحديد النطاق.

ومن الضروري أن تكون منفتحًا جدًا في عملية تحديد النطاق لضمان مراعاة جميع الآثار المحتملة، حيث أن التقييم الذي يأتي لاحقًا (المهمة ٩) هو المكان الذي يتم فيه إجراء التحديد الفعلي للآثار المحتملة، ولضمان تحديد جميع الآثار المحتملة ، فإنه من الضروري تضمين جميع الآثار المحتملة في عملية تحديد النطاق، حيث أنه من المهم أن يتم تنفيذ عملية تحديد النطاق لكل نشاط من الأنشطة الرئيسية التي تشمل المشروع ككل (انظر المهمة ١)، على سبيل المثال قد تشمل آثار المنجم الآثار على الأشخاص الذين يعيشون في المجتمعات على طول خط السكة الحديد إلى الميناء على بعد مئات الكيلومترات من حفرة المنجم، وفي العديد من البلدان النامية تمر خطوط السكك الحديدية مباشرة وسط القرى ، حيث يعبر الناس السكك بشكل متكرر وغالبًا ما يلعب الأطفال على القضبان (انظر الإطار ٨).

سيكون إجراء عملية خريطة ذهنية مفيداً في عملية تحديد النطاق.

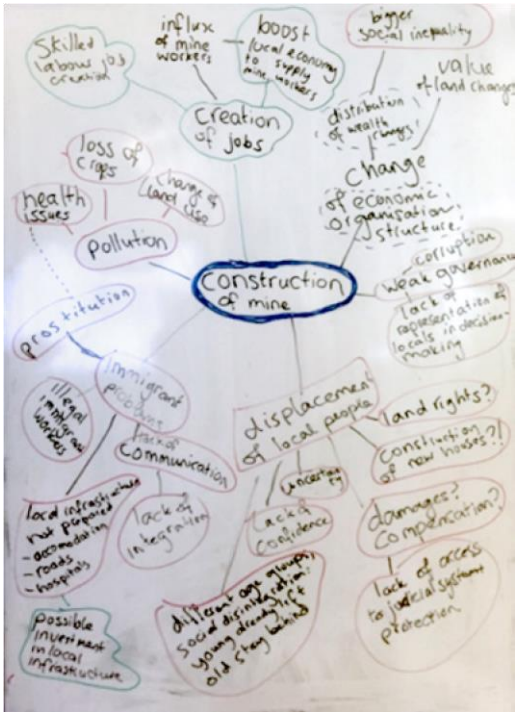

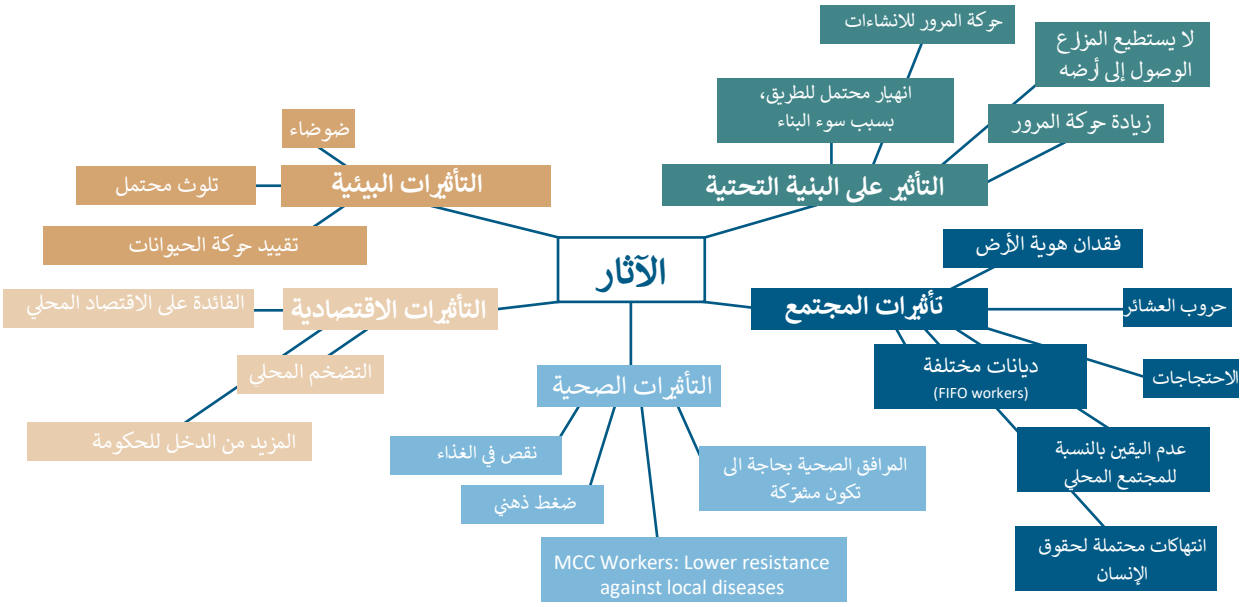

الشكل ٦: أمثلة على الخرائط الذهنية

المصدر: طلاب جامعة جرونينجن (مستخدم بإذن)

المربع ٨: دراسة حالة للتاثير

تخطط شركة تعدين لبناء منجم جديد في دولة نامية معينة لبناء خط سكة حديد لنقل الخام إلى أقرب ميناء على بعد عدة مئات من الكيلومترات، وستكون خطوط السكك الحديدية جزءًا من إنشاءات جديدة (تأسيس) وسيستخدم أيضًا خط سكة حديد موجود يمر عبر منطقة مكتظة بالسكان والعديد من البلدات، وكجزء من استجابة الشركة للرقابة الحكومية لضمان ترشيد تطوير البنية التحتية، ونتيجة لالتزام الشركة بتعزيز المنافع، فإنه لن يتم استخدام أجزاء كبيرة من خط السكك الحديدية حصريًا بواسطة قطارات الخام – حيث سيتم استخدام خط السكة الحديد الجديد من قبل القطارات الأخرى أيضا مثل قطارات الشحن العام والوقود والركاب، وفي حين أن هذه منفعة إلا أنها تعني أيضًا أن الحجم الإجمالي لحركة القطارات ربما يكون ضعف عدد قطارات الخام، فهل ينبغي تضمين ذلك في تقييم تأثير المنجم؟

يشعر بعض الأشخاص في المجتمعات الواقعة على جانب الطريق بالقلق من الغبار المتصاعد من عربات الخام، وهذا قلق مشروع، حيث أن عربات الخام مكشوفة، ولكن سيتم استخدام مانع للغبار، إلا إنهم غير متأكدين مما إذا كان مانع الغبار سيتم استخدامه بشكل صحيح ، وما إذا كان سيستمر لمسافة طويلة خاصة في الظروف القاسية مع درجات الحرارة المرتفعة والأمطار الغزيرة، وتشير الأبحاث الاستقصائية إلى أن انبعاثات الغبار أقل خطورة على الصحة من أبخرة الديزل من القاطرات، ولا تكاد تذكر فيما يتعلق بعدد لا يحصى من المصادر الأخرى للمخاطر والغبار التي يتعرض لها الأشخاص في المجتمعات الواقعة على جانب الطريق، ومع ذلك وعلى الرغم من أدلة الخبراء فإن السكان المحليين مازالوا غير مقتنعين، ولا يزال ذلك أحد مخاوفهم، فهل هو أثر اجتماعي؟

وهناك أيضًا قلق بشأن حقيقة أن بعض القطارات ستحمل الديناميت للمنجم وعربات الوقود للمنجم والمجتمعات على طول خط السكك الحديدية، وفي حين أن هذا يمثل مخاطرة ، إلا أن المخاطر ستكون أقل بكثير عندما يتم نقل هذه البضائع كشحنات بالسكك الحديدية مقارنةً بنقلها برا على نصف مقطورات أو شاحنات، وأكبر المخاطر التي سيتعرض لها الناس في المجتمعات مع خط سكة الحديد الحالي ، هو الزيادة في استخدام مسار خطة السكة الحديد، من قطار واحد في اليوم مع متوسط وقت انتظار للعبور ٥ دقائق أو أقل إلى أكثر من قطار واحد في الساعة بمتوسط وقت انتظار ١٥ دقيقة أو نحو ذلك، حيث سيؤدي ذلك إلى تعطيل الحياة اليومية وإزعاج الضوضاء وخطر وقوع الحوادث.

الشكل ٧: في العديد من البلدان النامية، يمكن أن تكون المنازل قريبة جدًا من مسارات القطارات

المصدر: ويكيبيديا، رخصة المشاع الإبداعي

المهمة ٨: جمع البيانات الأساسية ذات الصلة بالقضايا الاجتماعية الرئيسية.

ملف تعريف المجتمع (انظر المهمة ٤) وبيانات خط الأساس مرتبطة ببعضها البعض ولكنها مفاهيم مختلفة، حيث أن ملف تعريف المجتمع هو وصف غني ونوعي للمجتمعات المتضررة بما في ذلك مناقشة الاتجاهات والقضايا، اما خط الأساس هو مجموعة مختارة بعناية من المؤشرات الاجتماعية (المتغيرات الاجتماعية) مع البيانات الكمية المصاحبة للمجتمعات المحددة، ويشير خط الأساس إلى نقطة للمقارنة - بعبارة أخرى إلى البيانات (المؤشرات الاجتماعية) حول المجتمعات المتأثرة التي سيتم استخدامها كبيانات مرجعية يمكن على أساسها قياس آثار المشروع أثناء تطوره ، و / أو تحديد كفاية أو عدم كفاية المرافق القائمة، ومن الناحية المثالية فإنه يجب أن تكون البيانات عن حالة ما قبل التأثير إلا ان هذا ليس ممكنًا دائمًا، ويجب أن تغطي البيانات الأساسية جميع القضايا ذات الصلة وليس فقط الأشياء التي يمكن الحصول على بيانات عنها بسهولة، وبالتالي فإن التحديد الدقيق للقضايا الاجتماعية التي سيتم تضمينها في خط الأساس يعد أمراً ضرورياً، وسيتعين تحديد المتغير المناسب وجمع البيانات لكل القضايا الاجتماعية الرئيسية.

وبينما قد يكون من الممكن استخراج البيانات الأساسية من البيانات الموجودة مسبقًا بالنسبة لبعض المتغيرات (مثل البيانات الثانوية مثل بيانات التعداد ، وما إلى ذلك)، فإنه بالنسبة لمعظم المتغيرات لن تكون البيانات الحالية متاحة، أو أن تكون بمقياس خاطئ، أو أن تكون قديمة لأن تكون ذات فائدة كبيرة، وبالتالي فإن تقارير خط الأساس المناسبة تتطلب جهدًا كبيرًا في تحديد القضايا الحرجة وتحديد المتغيرات المناسبة وجمع البيانات.

والبيانات الأساسية هي إشارة إلى الحالة الموجودة مسبقًا، بالإضافة إلى بيانات خط الأساس فإن لكل مؤشر من مؤشرات الأثر الاجتماعي الذي تم تحديده على أنه يحتمل أن يكون مهمًا ، يجب تحديد معيار مناسب له وقيمة مستهدفة، وتشير القيمة المعيارية إلى نقطة خارجية للمقارنة، مثل معيار دولي (مثل توصية منظمة الصحة العالمية)، أو معيار صناعي، أو موقف مشابه في مكان آخر مثل موقع شريك أو منافس، وبمجرد تحديد معيار معياري فإنه يمكن تعيين القيمة المستهدفة، ويشير الهدف إلى ما يؤمل تحقيقه في موقع المشروع، وفي بعض الأحيان قد يكون الهدف مكافئًا لقيمة المعيار ولكن يمكن أيضًا تعيين هدف مختلف اعتمادًا على السياق، فعلى سبيل المثال الشركة التي تريد أن تكون رائدة في العالم قد تحدد قيمة أكثر صرامة للهدف، بدلاً عن ذلك فإنه عندما يتم معرفة أنه من المحتمل أن يكون من المستحيل تحقيق المعيار فيمكن حينها تحديد هدف أقل، ومثال على ذلك قد يكون المعيار هو عدد الأطباء (الأطباء) لكل ١٠٠٠٠ فرد من السكان، إلا أنه في العديد من المناطق الريفية قد لا يكون من الواقعي توقع نفس العدد مثل المتوسط في المناطق الحضرية.

المرحلة ٢ : توقع مسارات الأثر المحتمل وتحليلها وتقييمها

المهمة ٩: من خلال التحليل حدد التغييرات الاجتماعية والآثار التي من المحتمل أن تنتج عن المشروع وبدائله المختلفة.

تقدم عملية تحديد النطاق (المهمة ٧) قائمة أولية بالقضايا لممارسي تقييم الأثر الاجتماعي للتحقيق فيها، وهذا هو المكان الذي يتم فيه إجراء الدراسات الفعلية لتحديد ما يمكن أن يحدث حقًا وما إذا كان الأثر المتوقع سيحدث فعلاً، ويجب أن تكون هذه العملية مفتوحة وأن تسمح بإضافة قضايا جديدة إلى قائمة المسائل التي يتعين النظر فيها، كما أن هناك حاجة أيضًا إلى التنسيق تشاركي مع دراسات الأثر الأخرى التي يتم إجراؤها، على سبيل المثال قد يكشف تقييم الأثر البيئي عن تغييرات في البيئة المادية أو في توفير خدمات النظام البيئي التي لم تظهر في عملية تحديد النطاق لتقييم الأثر الاجتماعي، وتتمثل إحدى القضايا الرئيسية في أن العديد من المشاريع تتقدم بطلب للحصول على موافقة تنظيمية أولية لمشروع صغير على الرغم من أنه قد تكون هناك خطط توسع قيد الإعداد، لذا فإن تقييم الآثار بحاجة إلى النظر في التوسع المتوقع بشكل معقول للمشروع المقترح، بالإضافة إلى المشاريع الأخرى والصناعات الداعمة التي قد يتم تطويرها أيضًا .

وقد تكون بعض الآثار المحتملة مخاوف حقيقية للسكان المحليين (الآثار المتصورة)، ولكن عند التدقيق فيها قد يتبين أن بعض هذه المخاوف من غير المرجح أن تتحقق، ولكون هذه القضايا هي من اهتمامات السكان المحليين فإنها ستظل تؤثر على طريقة ارتباط هؤلاء الأشخاص بالمشروع وستؤثر على مشاعرهم وسلوكهم، وبالتالي يجب أن تحدث مشاركة دقيقة لضمان أن يشعر الأشخاص الذين لديهم هذه المخاوف بأن مخاوفهم قد تم النظر فيها بجدية، والمفهوم المهم هو أن مخاوفهم هي آثار اجتماعية مشروعة حتى لو لم يدعمها التحليل الفني، ففي حين أنه ينظر إلى تقييم الأثر الاجتماعي على أنه عملية إدارة القضايا الاجتماعية، فإنه يمكن لفريق تقييم التأثير الاجتماعي تحديد المخاوف والعمل مع السكان المحليين لمعالجة هذه المخاوف.

المهمة ١٠: الأخذ في الإعتبار الآثار غير المباشرة (أو من الرتبة الثانية والأعلى درجة) بعناية.

بالإضافة إلى الآثار المباشرة، يجب أيضًا النظر في الآثار غير المباشرة ومن الرتبة الثانية والعليا وتحليلها، ويجب الانتباه بعناية للتفكير في ماهية هذه القضايا خاصةً لأنها قد لا تكون واضحة في البداية، ويمكن أن تساعد عملية رسم الخرائط الذهنية (انظر المهمة ٧) في التفكير في مسارات الأثر ، ولكن في مكون التحليل في تقييم الأثر الاجتماعي (المهام ٩ ، ١٠ ، ١١) ، يجب إثبات مسارات الأثر هذه من خلال التحليل، وبما أن التحليل مسبق، أي تقييم مستقبلي لما قد يحدث ، فإن التحليل لا يشمل بالضرورة جمع البيانات وتحليلها ؛ لذا يتطلب الأمر مقارنة مع الخبرات في أماكن أخرى ، مع وجود خبراء في تحليلات السيناريو واستخدام التفكير المنطقي، والشكل ٨ هو نموذج جيد للمساعدة في التفكير المنطقي حول الآثار غير المباشرة ومسارات الأثر.

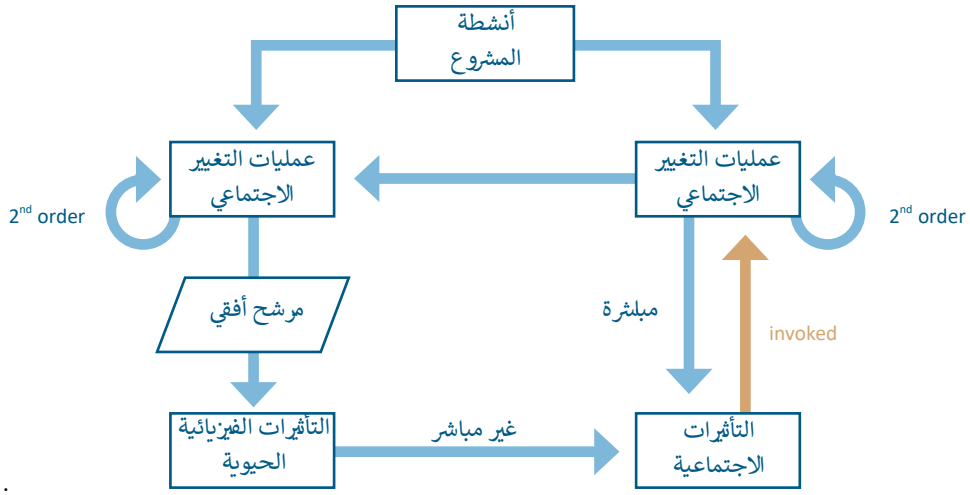

الشكل ٨: نموذج للتفكير في الآثار غير المباشرة ومسارات الأثر

Source: modified from Slootweg, R., Vanclay, F. & van Schooten, M. 2001 Function evaluation as a framework for the integration of social and environmental impact assessment. Impact Assessment & Project Appraisal 19(1), 19-28.
http://dx.doi.org/10.3152/147154601781767186

نلاحظ في الشكل ٨ أن كل نشاط رئيسي ينتج عن المشروع يتم اعتباره، وقد يكون الطريق إلى تجربة الآثار الاجتماعية مباشرة عبر عملية التغيير الاجتماعي ، أو قد يكون من خلال تغيير في البيئة الفيزيائية الحيوية مثل التلوث البيئي، ويشير السهم الذي تم استدعاؤه إلى الطريقة التي من المرجح أن يستجيب بها الأشخاص لتجربة التأثير وإلى عمليات التغييرات الاجتماعية التي ستحدث بعد ذلك ، مما يتسبب في المزيد من الآثار، ويمكن أن تؤدي عملية التغيير الاجتماعي أيضًا إلى تغييرات بيئية تؤدي بعد ذلك إلى مزيد من الآثار الاجتماعية وتستمر هذه الحلقات.

وإحدى القضايا المهمة التي يجب مراعاتها هي الهجرة الداخلية الناتجة عن المشروع، والتي تسمى أحيانًا "تأثير موضع الجذب" أو التدفق، حيث أنه بالإضافة إلى هؤلاء العمال الذين يتم تعيينهم مباشرة من قبل موظفي المشروع ويتم إحضارهم إلى موقع المشروع، وتميل المشاريع الكبيرة إلى جذب العديد من الأشخاص الآخرين الذين يبحثون عن فرص اقتصادية مثل الوظائف في المشروع أو لتوفير مجموعة من السلع والخدمات للمشروع وموظفيه، واعتمادًا على الموقف يمكن أن يؤدي ذلك إلى زيادة كبيرة في عدد الأشخاص الذين ينتقلون فعليًا إلى منطقة ما ومدى الآثار التي يتعرض لها المجتمع المضيف.

For more information, refer to:

IFC 2009 Projects and People: A Handbook for Addressing Project-Induced In-migration. Washington, DC: International Finance Corporation. **http://commdev.org/files/2545_file_Influx.pdf**

Vanclay, F. 2002 Conceptualising social impacts. Environmental Impact Assessment Review 22(3), 183-211. **http://dx.doi.org/10.1016/S0195-9255(01)00105-6**

المهمة ١١: فكر في كيفية مساهمة المشروع في الآثار التراكمية التي تتعرض لها المجتمعات المضيفة.

من المهم مراعاة ليس فقط الآثار المباشرة وغير المباشرة للمشروع الحالي، ولكن أيضًا النظر في كيفية مساهمة المشروع في الآثار الأخرى التي يتعرض لها المجتمع المضيف، حيث أن جميع الآثار لها بعد تراكمي، وسيتم اختبار كل تأثير بشكل مختلف اعتمادًا على الحالة الحالية للنظام الاجتماعي والبيئي، حيث أنه قد تتجمع الآثار (أو تنفصل) بمرور الوقت أو المكان وتتفاعل لتنتج آثاراً جديدة، وقد تتجمع الآثار وتتفاعل نتيجة للإجراءات داخل المشاريع وفيما بينها، ومن الأنشطة السابقة والمستقبلية، كما تستجيب الأنظمة الاجتماعية والبيئية للتأثيرات من خلال التغذية الراجعة أو عمليات الحوكمة (انظر الشكل ٩)

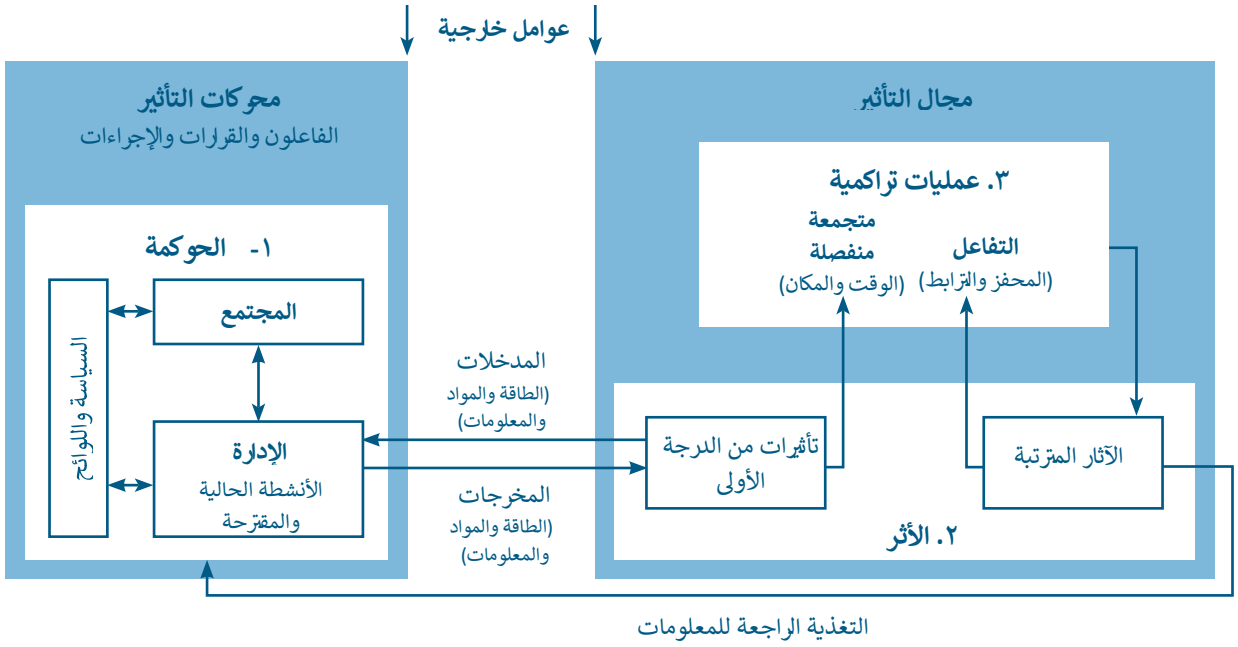

الشكل ٩: الآثار التراكمية

Source: Franks, D., Brereton, D. & Moran, C.J. 2013 The cumulative dimensions of impact in resource regions. Resources Policy 38(4), 640-647. **http://dx.doi.org/10.1016/j.resourpol.2013.07.002** (used with permission)

ولا يمكن فهم الأبعاد التراكمية للأثر أو إدارته بشكل صحيح من خلال التركيز على أنشطة المشروع أو التطوير بشكل منفرد فقط، حيث هناك حاجة إلى فهم النظام الاجتماعي والبيئي، والذي سيتطلب بالضرورة شكلاً من أشكال تحديد الأولويات للنظر في القضايا الأكثر أهمية، ويمكن أن تساعد المفاهيم التكاملية مثل سبل العيش المستدامة وخدمات النظام البيئي والتنمية الاجتماعية في الكشف عن الروابط والتفاعلات بين الآثار.

يمكن المساعدة في تقييم وإدارة الآثار التراكمية من خلال:

- فهم عمليات العلاقة السببية بالأثر (من خلال طرق مثل تحليل مسار الأثر) من منظور الناس والبيئات التي يمكن أن تتأثر.
- فهم الاتجاهات لا سيما في الدراسات الأساسية لالتقاط الآثار التراكمية للأنشطة السابقة، والنظر في المرافق ذات الصلة والأنشطة السابقة والحالية والمستقبلية المتوقعة.
- التنبؤ وتحليل السيناريو.

وستكون أي استراتيجيات إدارة مقترحة بحاجة إلى الاستجابة لمقياس النظام الذي تحدث فيه الآثار، ويمكن أن يساعد التنسيق والتعاون مع المساهمين الآخرين في التأثير في معالجة الآثار ذات الأولوية، وتشمل أمثلة التعاون مراقبة أصحاب المصلحة المتعددين ، وتبادل المعلومات ، والربط الشبكي ، والتخطيط الاستراتيجي أو الإدارة الجماعية للبيانات.

For more information, refer to:

IFC 2013 Good Practice Handbook on Cumulative Impact Assessment and Management: Guidance for the Private Sector in Emerging Markets. Washington, DC: International Finance Corporation. **http://www.ifc.org/wps/wcm/connect/topics_ext_content/ifc_external_corporate_site/ifc+sustainability/learning+and+adapting/knowledge+products/publications/publications_handbook_cumulativeimpactassessment**

Franks, D.M. et al. 2010 Cumulative Impacts: A Good Practice Guide for the Australian Coal Mining Industry. Brisbane: Centre for Social Responsibility in Mining. **http://www.csrm.uq.edu.au/docs/CSRM%20SMI%20Good%20Practice%20Guide%20document%20LR.PDF**

المهمة ١٢: تحديد كيف ستستجيب المجموعات والمجتمعات المتأثرة المختلفة.

بينما كانت المهمة ٩ تدور حول تحديد الآثار الاجتماعية المحتملة التي ستؤثر على مجموعات أصحاب المصلحة، هنا يتم النظر في كيفية استجابة مجموعات أصحاب المصلحة المختلفة لهذه الآثار، ونظرًا لأن مجموعات الأشخاص المختلفة ستتأثر بطرق مختلفة فمن المرجح أن تستجيب بطرق مختلفة لتلك الآثار، فعلى سبيل المثال بالنسبة لمنجم جديد مقترح في منطقة من جنوب إفريقيا تهيمن عليها تربية حيوانات الصيد والسياحة، فمن المحتمل جدًا أن يفضل السكان المحليون المنجم إلى حد كبير بسبب فرص العمل الجديدة التي سيتم توفيرها في المنطقة حيث البطالة عالية، إلا أن ملاك الأراضي (الأغنياء) قد يعارضون المنجم لأنهم سيختبرون الآثار البصرية والمناظر الطبيعية، وما يترتب على ذلك من تغييرات في الهوية الإقليمية وشعورهم بالمكان.

ومن المحتمل أيضًا أن يكون للمنجم أثر سلبي على السياحة في المنطقة، مما قد يؤثر على دخل مشغلي تربية حيوانات الصيد، لذا فإنه ما لم يتم بذل جهد لإشراك مشغلي تربية حيوانات الصيد، فقد يستخدمون رأسمالهم الاجتماعي والسياسي لعرقلة المشروع.

مثال آخر يتعلق برنامج توفير الكهرباء للريف، حتى لو تم ذلك بحسن نية لتزويد الطاقة للأسر التي ليس لديها حاليًا إمكانية الوصول إلى الكهرباء، يمكن أن تحدث معارضة محلية منظمة للمشروع إذا كان هناك على سبيل المثال شعور بضرورة توظيف السكان المحليين في المشروع، وهذا المثال يوضح أن مشروع التطوير لا يمكن أن يفترض دائمًا أنه سيحصل تلقائيًا على ترخيص اجتماعي للعمل لمجرد أنه ظاهريًا سيجلب الفوائد للمجتمع.

يعد فهم الاستجابة الاجتماعية ضروريًا لتحديد المخاطر التي يتعرض لها المشروع، وكذلك للنظر في الآثار غير المباشرة (من الدرجة الثانية والأعلى) أيضًا ، على سبيل المثال في إحدى الحالات تم التخطيط لتطوير من شأنه تدمير الأراضي ذات الأهمية الثقافية العالية لمجموعة السكان الأصليين المحلية، لذلك كان من المتوقع أن تكون هناك بعض المعارضة المحلية، لكن مطوري المشروع اعتقدوا أنهم يمكن أن يقدموا منافع كافية للتعويض عن ذلك والحصول على الموافقة، والأمر الذي لم ينتبهوا اليه هو حقيقة أن المعالجين التقليديين المحليين (شامان وسانغوماس) كانوا معارضين بشدة لتدمير الموقع، وقد منعوا أي شخص من المجموعة القبلية المحلية من العمل في المشروع، ووصموا المشروع المقترح بأنه سيكون عرضة بشكل كبير للحوادث المميتة، وهذا أدى الى عدم ذهاب أي شخص من المجتمع المحلي للعمل في المشروع، مما أدى إلى القليل من الفوائد للمجتمع المحلي، واضطر المشروع إلى استقدام عمال من خارج المنطقة، مما أدى إلى توتر كبير بين العمال الوافدين والسكان المحليين، كما أدى وجود القوى العاملة القادمة من خارج المنطقة إلى مجموعة من الآثار الأخرى على المجتمع المحلي مما جعل وضعهم أسوأ بكثير مما كان عليه من قبل، وأدت الاحتجاجات المستمرة من قبل القبيلة المحلية في نهاية المطاف إلى جذب الانتباه الدولي وإدانة الشركة لانتهاكات حقوق الإنسان المزعومة.

وهناك العديد من الاستجابات المحتملة التي قد يتخذها الأفراد والمجتمعات كرد فعل على أثر معين، وذلك اعتمادًا على الطريقة التي يختبرون بها الأثر وما إذا كانوا يعتبرونه عادلاً ومعقولًا أم لا، ويمكن أن تتراوح الردود من القبول و / أو تكييف حياتهم لاستيعاب الوضع المتغير إلى اعتراض واحتجاج قويين، كم أنه في بعض الأحيان قد تتغير الأنشطة اليومية للأشخاص بطرق تؤدي إلى مزيد من الآثار.

المربع ٩: الآثار الاجتماعية لمشروع سد كبير في الجبال

هذه حالة مشروع مياه كبير يتألف من عدة سدود كبيرة، حيث أنه على الرغم من وجود تصورات إيجابية للمشروع من قبل السكان المحليين في البداية، إلا أنه في المراحل اللاحقة من المشروع ظهرت معارضة كبيرة بسبب الآثار السلبية التي بدأت تؤثر عليهم، حيث اعتبر السكان المحليون أن العديد من الفوائد الموعودة لم تتحقق، حيث انه قد تم إدارة بعض البرامج التدريبية بشكل سيء للغاية، على الرغم من أنها كانت تهدف إلى مساعدة السكان المحليين في الحصول على وظائف في المشروع، حيث تم تقديم تلك البرامج بعد فوات الأوان في مراحل متأخرة من المشروع و / أو لم تقم بتعليمهم المهارات التي يحتاجها المشروع، كما أن شكوى أخرى حول أن الكثير من التعويضات كانت في شكل طعام بديل ونقود، وبالتالي لم يعد لدى الكثير من الناس أمور ذات أهمية يقومون بها في حياتهم، وبالتالي وعلى الرغم من حصولهم على تعويض مالي عن الدخل المفقود وعن تعطيل سبل العيش، فإنه في سبيل الحفاظ على بعض الإحساس بالحياة الطبيعية حاول بعض الأشخاص مواصلة أنشطتهم اليومية المعتادة، إلا أن هؤلاء تأثروا الآن سلبًا بوجود المسطحات المائية وصعوبة طرق الوصول إلخ، واشتكى رعاة الماشية في جبال الألب من صعوبة عملهم الآن حيث أن السدود كانت قد أغرقت أرضيات الوادي التي كانت تستخدم سابقاً كمراعي شتوية (عندما لا يكون بامكانهم الرعي في اماكن مرتفعة على الجبال)، وأدى فقدان أراضي الرعي الشتوية هذه بالإضافة إلى غمر الكهوف التي كانو يستخدمونها كمأوى لهم أثناء الطقس البارد الى أن مواشيهم لم تعد تكتسب نفس القدر من الوزن كما كانت في السابق وأن عملهم أصبح أقل متعة، كما أنهم شعروا بالحزن بسبب تغير شكل المنطقة، كما أدى فقدان الأرض والنباتات المرتبطة بها إلى أثر اجتماعي لم يُنظر إليه - حيث اشتكى المعالجون التقليديون من أنهم فقدوا إمكانية الوصول إلى نباتاتهم الطبية مما جعل من الصعب عليهم ممارستها، كما ظهرت قضية أخرى على الرغم من أنها كانت متوقعة إلا أن الناس لم يفهموا تمامًا الآثار المترتبة على الفيضان، فقد أصبحت القرى المتجاورة سابقًا الآن مقسمة بواسطة أحواض السدود، مما أدى إلى عدم قدرة القرويين على رؤية أقاربهم أو الاهتمام بحقولهم أو ممارسة الأعمال التجارية عبر الوادي كما كانوا يفعلون من قبل.

الشكل ١٠: مربي الماشية الجبلي

المصدر: مايكل ويليامز ، حقوق النشر المشاع الإبداعي في فليكر.

المهمة ١٣: تحديد أهمية التغييرات المتوقعة (أي ترتيبها حسب الأولوية).

بعد أن يتم تقييم جميع الآثار، فإنه من الضروري بعد ذلك أن يتم ترتيبها حسب الأولوية لاتخاذ الإجراءات المناسبة، ففي سياق تقييم الأثر ، يسمى ذلك " تأصيل الأهمية" 'establishing significance'، أو "تقييم الأهمية" 'significance assessment' ، أو "تحديد الأهمية" 'significance determination'، وفي الواقع فإنه يجب تحديد معايير تحديد الأهمية وترتيب (أو تصنيف) كل تأثير على أساس تلك المعايير، وهناك عدة طرق يمكن استخدامها للقيام بذلك، وعلى الرغم من انه يتم استخدام التحليل متعدد المعايير بشكل كبير، إلا انه من الممكن أيضًا استخدام منهجية تقييم المخاطر، وذلك له ميزة كونه مفهوم اعتادت عليه الشركات، حيث أنه عادةً ما يتضمن ذلك تعيين مستوى الاحتمالية ومستوى الشدة لكل خطر (أو أثر محتمل) (انظر الشكل ١١)، وفي الاستخدام الصناعي يتم تقييم المخاطر بشكل عام من منظور المخاطر التي تتعرض لها الأعمال (مخاطر الأعمال)، ولكن لا يوجد سبب يمنع من استخدام هذا النهج كطريقة لتقييم الآثار المحتملة على المجتمع (المخاطر الاجتماعية والبيئية)، وفي الواقع فإنه يمكن إجراء العديد من تقييمات المخاطر، على سبيل المثال من منظور كل مجموعة من مجموعات أصحاب المصلحة، كما يمكن أيضًا تحديد المخاطر من خلال ورش عمل مع أصحاب المصلحة أنفسهم الذين يقومون بإجراء التقييم.

		Consequence Level مستوى شدة الخطر				
		1	2	3	4	5
مستوى احتمالية وقوع الخطر Likelihood Level	وصف الاحتمالية	ضئيل	متوسط	ضعيف	عالي	كارثي
A	شبه مؤكد	A1	A2	A3	A4	A5
B	مرجح	B1	B3	B2	B4	B5
C	محتمل	C1	C2	C3	C4	C5
D	بعيد الاحتمال	D1	D2	D3	D4	D5
E	نادر الحدوث	E1	E2	E3	E4	E5

تقييم الخطر منخفض متوسط عالي شديد

الشكل ١١: إطار عمل تقييم المخاطر.

وفي تقييم المخاطر الرسمي، عادة ما تستخدم الطرق التجريبية (الكمية) للتحديد الفعلي للاحتمالية والشدة، إلا أنه يمكن أيضًا القيام بذلك بشكل شخصي من قبل مجموعة من الأشخاص الذين يقومون بالنظر في كل قضية، ويبحثون عن المزيد من المعلومات عندما يكون هناك قدر كبير من عدم اليقين.

وفي حين أن تصنيف المخاطر هو وسيلة لتحديد الأهمية وتحديد أولويات العمل، فإنه تجدر الإشارة هنا إلى أنه حتى الأشياء الصغيرة يمكن أن تؤثر على الطريقة التي يشعر بها بعض الناس في المجتمعات المحلية تجاه المشروع، ففي بعض الأحيان يمكن معالجة الأشياء الصغيرة التي قد لا تكون مهمة في آلية تحليل المخاطر بسهولة، لذلك لا ينبغي أن يكون تصنيف المخاطر (تحديد الأهمية) هو التحديد الوحيد حول ما إذا كان قد تم اتخاذ الإجراء المناسب أم لا.

For more information, refer to:

Mahmoudi, H. et al. 2013 A framework for combining Social Impact Assessment and Risk Assessment. Environmental Impact Assessment Review 43, 1-8. **http://dx.doi.org/10.1016/j.eiar.2013.05.003**

Maxwell, S. et al. 2012 Social Impacts and Wellbeing: Multi-criteria analysis techniques for integrating nonmonetary evidence in valuation and appraisal. London: Defra **https://www.gov.uk/government/uploads/system/uploads/ attachment_data/file/69481/pb13695-paper5-socialimpacts-wellbeing.pdf**

Rowan, M. 2009 Refining the attribution of significance in social impact assessment. Impact Assessment & Project Appraisal 27(3), 185-191. **http://dx.doi.org/10.3152/146155109X467588**

UK Department for Communities and Local Government 2009 Multi-Criteria Analysis: A Manual. **http://www.communities.gov.uk/publications/corporate/multicriteriaanalysismanual**

المهمة ١٤: المساهمة بفعالية في تصميم وتقييم بدائل المشروع بما في ذلك خيارات عدم التنفيذ والخيارات الأخرى.

يجب على ممارس تقييم الأثر الاجتماعي مناقشة جميع بدائل المشروع المحتملة مع المجتمعات المتأثرة بما في ذلك خيار "عدم التنفيذ"، ولضمان مناقشة الآثار الإيجابية والسلبية لكل بديل وفهمها من قبل المجتمعات، قد يحتاج ممارس تقييم الأثر الاجتماعي إلى تقديم بعض الإرشادات، حيث أنه من الناحية المثالية ينبغي تشجيع المجتمعات على المساهمة ببدائل واقتراحات المشاريع الخاصة بهم، وقد لا تفهم المجتمعات دائمًا الجوانب الفنية للمشروع، وقد يحتاج ممارس تقييم الأثر الاجتماعي أو غيره من موظفي المشروع لشرح ذلك بطريقة غير فنية لضمان أن المجتمعات يمكن أن تتخذ قرارات مستنيرة، ويمكن استخدام الوسائل المرئية مثل الخرائط والصور والنماذج لشرح البدائل المختلفة.

وعندما يحدد تقييم الأثر الاجتماعي أن المشروع سوف يتسبب في ضرر جسيم للمجتمع لا يمكن تخفيفه أو سيؤدي إلى صراع مجتمعي، فإن عليهم واجب العناية بإبلاغ مقدم طلب المشروع وطلب إعادة تقييم جدوى المشروع و / أو إعادة تصميم المشروع أو إلغاؤه .

المرحلة ٣: استراتيجيات التطوير والتنفيذ

المهمة ١٥: تحديد طرق معالجة الآثار السلبية المحتملة (باستخدام التسلسل الهرمي للتخفيف).

١- التجنب

- إجراء تغييرات على المشروع أو الخطة (أو الموقع المحتمل) لتجنب الآثار السلبية، وهذا هو الشكل الأكثر قبولًا للتخفيف.

٢- التخفيف

- عندما لا يكون التجنب ممكنًا، يمكن تضمين إجراءات التخفيف من الآثار الضارة أثناء مراحل التصميم أو الإنشاء أو الإغلاق.

٣- الاصلاح

- عندما لا يكون تقليل الآثار الضارة بشكل أكبر ممكناً، يمكن إدخال تدابير للحد من تلك الآثار من خلال استعادة أو إعادة تأهيل أو معالجة البيئة المتضررة.

٤- التعويض العيني

- عندما تكون المنافع الجديدة غير ممكنة، ولا تزال هناك آثار متبقية، فقد يكون من المناسب توفير تدابير تعويضية تحاول تعويض الأثر السلبي بآخر إيجابي مماثل.

٥- التعويض بطرق اخرى

- عندما لا يكون التعويض العيني ممكنًا، فعندئذٍ وكملاذ أخير يمكن محاولة التعويض بوسائل أخرى.

الشكل ١٢: التسلسل الهرمي للتخفيف

Source: modified from João, E., Vanclay, F. & den Broeder, L. 2011 Emphasising enhancement in all forms of impact assessment. Impact Assessment & Project Appraisal 29(3), 170-180.
http://dx.doi.org/10.3152/146155111X12959673796326

وهناك أشكال مختلفة يمكن أن يتخذها التخفيف (انظر الشكل ١٢)، حيث يمكن تخفيف العديد من الآثار الاجتماعية عن طريق التصميم، على سبيل المثال سيؤدي تقليل ارتفاع جدار السد إلى تقليل المساحة التي تغمرها المياه مما قد يعني أنه سيتم تقليل عدد الأشخاص النازحين، وربما يكون نقل الناس والنزوح سببًا لأشد الآثار الاجتماعية خطورة، ويمكن أن يؤدي اتخاذ قرار بالمضي قدمًا في سلسلة من السدود الصغيرة بدلاً من سد واحد كبير إلى تقليل الآثار بشكل كبير، ويمكن أن يكون الموقع الدقيق لتحديد موقع السد أو الجسر أو مسار الطريق أو خط سكة حديد أو خط الأنابيب أو خطوط الكهرباء مهمًا للغاية من حيث مدى الآثار الاجتماعية التي يتم إنشاؤها أو التخفيف من حدتها، ويمكن أن ينتج عن بضع مئات من الأمتار اختلاف كبير في مستويات الاهتزاز والضوضاء وكذلك في المنظر الجمالي، كما يمكن أن يؤدي تغيير ارتفاع جدار السد بمقدار عشرة أمتار أو نحو ذلك إلى إحداث فرق كبير في المنطقة التي تغمرها المياه.

يمكن أيضًا تصور المشاركة على أنها استراتيجية تخفيف يمكنها منع أو تقليل الآثار الاجتماعية السلبية، كما انها تؤدي إلى الوعي بالتدخل المخطط له (المشروع) وبالتالي فقدان الخوف أو عدم اليقين، وعندما يشعر الناس أنه تم مشاركتهم، فسيكون من المرجح أن يقبلوا بعض الآثار الاجتماعية لأنهم يقبلون فكرة أن التدخل المخطط له (المشروع) ضروري للصالح العام، ولكن عدم التشاور معهم حول القضايا التي ستؤثر على حياتهم سيؤدي إلى الغضب والاستياء، وفي بعض الأحيان عندما يكون هناك سابقة من التغيير أو عدم اليقين فقد يغضب الناس، وستدخل العمليات التشاركية بعد ذلك في هذا العداء بينما ينفجر غضب الناس، وفي هذه الظروف يجب أن تسمح العملية التشاركية بالتنفيس عن هذا الغضب، ومن ثم إعادة بناء العلاقة مع المجتمع ليتم تجاوز التعبير عن الغضب، وهذا بالطبع سيستغرق وقتا، وعدم القيام بهذه العملية سيزيد من الآثار الاجتماعية بسبب هذا الغضب، ويمكن تجنب الآثار من خلال توقع الصراع المحتمل والاستعداد لإدارة النزاع، وفي بعض الأحيان سيكون من الضروري وجود درجة من التفاوض والمقايضة، وعندما يتم تنفيذ عمليات المشاركة بنجاح سيتم الالتزام بهذه النتائج التي تم التفاوض عليها، ومن الواضح أنه من المهم ألا تتنكر الشركات وموظفي المشروع للاتفاقيات التي تم عقدها، ويتطلب ذلك درجة من مراقبة موظفي المشروع لضمان الامتثال للمعايير المحددة للممارسة ، مثل ساعات العمل في المشروع، ومستويات الضوضاء ، وعدم التدخل في السكان المحليين عند الاقتضاء.

تقلل الاجراءات الجيدة من الآثار سواء من العمليات التشاركية أو العمليات المؤسسية، فالخطوط الواضحة للمسؤولية وتدفق المعلومات الجيد سيسهل العملية، والأهم من ذلك لنجاح عملية تقييم الأثر الاجتماعي هو ضمان استقلالية فريق تقييم الأثر الاجتماعي حتى يتمكنوا من الإبلاغ دون أي خوف من التداعيات، وعندها فقط سيتم تحديد جميع الآثار والتخفيف المحتمل منها.

هناك العديد من سمات تصميم المشروع التي يمكن أخذها في الاعتبار للتقليل من الآثار، حيث أنه عادة يؤدي تعزيز توظيف السكان المحليين إلى تقليل الآثار وزيادة الفوائد، ويجب تسهيل ذلك من خلال توفير برامج التدريب بحيث يمكن توظيف السكان المحليين حتى في حالة عدم توفر المهارات المطلوبة لديهم، وفي بعض الحالات قد تختلف أفضل استراتيجية للتخفيف حسب السياق الذي تكون فيه، فعلى سبيل المثال عندما تكون هناك قوة عاملة مستقدمه ستكون مختلفة ثقافيًا بشكل كبير عن المجتمع المحلي، لذا فقد يكون من الأفضل الحفاظ على الفصل بين السكان المحليين والوافدين الجدد، بينما في حالات أخرى يمكن أن يكون الاندماج عادةً هو الأفضل.

المهمة ١٦: تطوير وتنفيذ طرق لتعزيز الفوائد والفرص المتعلقة بالمشروع.

المجتمعات لا تريد تقليل الضرر فحسب بل تريد الاستفادة من المشاريع، حيث انه بغض النظر عن مدى جودة تصميم المشاريع ستكون هناك دائمًا آثار متبقية على الأشخاص الذين سيشهدون أيضًا تغييرات في حياتهم وفي مجتمعاتهم، ولا سيما من حيث إحساسهم بالمكان، لذلك لكي تحصل الشركات على ترخيصها الاجتماعي للعمل، وكذلك لضمان استعادة سبل عيش أي شخص نازح اقتصاديًا أو جسديًا بشكل كامل (ويفضل تعزيزها)، فإنها ستحتاج إلى توفير مجموعة من المنافع الإضافية للمجتمعات المحلية، وهناك ستة أنواع من الطرق التي يمكن للشركة من خلالها مساعدة المجتمعات المحلية وهي: تمويل الاستثمار الاجتماعي، والمحتوى المحلي (التوظيف المحلي وفرص الشراء المحلية)، والبنية التحتية المشتركة، وبناء القدرات، وتسهيل أو دعم المبادرات المجتمعية، وفي ظروف معينة دفع مقابلات مالية أو رسوم للسلطات المحلية و / أو مالكي الأراضي المحليين، مع ملاحظة أن الضرائب غير مشمولة هنا لأنها تُدفع عادة للحكومة الوطنية وهي متطلب اعتيادي لتشغيل الشركة وليست ميزة إضافية، ومن الناحية المثالية يجب أن تقوم جميع المشاريع بمزيج من الأنشطة من خلال هذه الأنواع الستة.

وفي العديد من الصناعات (لا سيما التعدين)، يكون هناك اتفاقية صناعية تنص على ضرورة إتاحة نسبة من الأرباح للمجتمعات المحلية في شكل استثمار اجتماعي استراتيجي وكجزء من المشروع يساهم في القيمة المشتركة والحفاظ على ترخيص اجتماعي للعمل، على سبيل المثال تعهد منجم في بلد أفريقي بدولار واحد لكل أونصة من الذهب المنتج بالإضافة إلى ١ ٪ من أرباح ما قبل الضرائب، ولكي يُنظر إلى هذه الأموال على أنها استثمار اجتماعي يجب أن تكون بالإضافة إلى أي مقابلات مالية أو تعويضات قد يحق للمجتمع المحلي الحصول عليها، ويمكن أن تكون مساهمات الاستثمار الاجتماعي على شكل: مساهمات في صندوق استثمار اجتماعي يديره المجتمع، أو الاستثمار في البنية التحتية المجتمعية مثل المدارس والمستشفيات وما إلى ذلك، و / أو في توفير التمويل الائتماني (خاصة التمويل المصغر) لتمكين السكان المحليين من اقتراض الأموال، وربما لإنشاء أعمال تجارية بحيث يمكنهم أن يكونوا مورّدين للمشروع، ومن الأموال المدفوعة لصندوق الاستثمار الاجتماعي، قد تقرر اللجنة الإدارية لهذا الصندوق إنفاق هذه الأموال على الفور (على سبيل المثال على البنية التحتية المجتمعية)، أو قد تقرر استثمارها للمستقبل، وهناك العديد من القضايا المتعلقة بتمويل الاستثمار الاجتماعي بما في ذلك: من هم المستفيدون؟ ومن الذي يقرر الغرض من استخدام الأموال، وكيف سيتم اتخاذ قرارات الاستثمار، وما هي ترتيبات الحوكمة، لذا يجب توخي الحذر للتأكد من أن تمويل الاستثمار الاجتماعي لا يؤدي إلى تفاقم التفاوتات الحالية، وألا يكون مصدرًا للصراع في المجتمع، وأن الأموال تُنفق بحكمة وبشكل مستدام بدلاً من إنفاق الأموال على المدى القصير.

ويشير المحتوى المحلي إلى أن الشركة تتخذ تدابير محددة لتعزيز مقدار المنفعة الاقتصادية التي يتم تجربتها محليًا، ويشمل ذلك ضمان أن الوظائف متاحة لأفراد المجتمع المحلي وكذلك اتخاذ الترتيبات لضمان أن الشركات أو الأعمال المحلية الصغيرة والمتوسطة Small and Mid-size Enterprise (SME) يمكن أن تكون مورداً للسلع والخدمات للمشروع، وبالتالي تشير المشتريات المحلية إلى ضمان عدم استبعاد الشركات المحلية بشكل مصطنع من توريد المشروع بسبب عدم وجود رؤية للفرص ومواصفات المناقصات المرهقة، وإلى أن المشروع لديه ترتيبات لبناء القدرات لمساعدة الشركات المحلية على تلبية أي متطلبات ضرورية.

وتشير البنية التحتية المشتركة إلى أي إجراءات يمكن اتخاذها في موقع المشروع ومع الأنشطة الإضافية لتعزيز الفوائد التي سيستفيد منها السكان المحليون، حيث انه في حين أن تعديل المشروع لتقليل الأثر السلبي هو إجراء تخفيفي، إلا أنه يمكن أيضًا تعديل المشاريع لتعزيز الفوائد، ويمكن أن يتخذ التحسين أشكالًا عديدة، ولكنه عادةً ما يتعلق بكيفية إتاحة البنية التحتية المستخدمة للمشروع لمساعدة المجتمعات المتأثرة القريبة، وهناك العديد من الطرق التي يمكن أن تفيد بها البنية التحتية للمشروع المجتمعات المحلية، ويمكن أيضًا استخدام محطات معالجة المياه ومحطات توليد الكهرباء والمرافق الأخرى التي تم إنشاؤها لخدمة المشروع لتخدم المجتمعات المحلية المجاورة أيضاً، ويمكن أيضًا استخدام الطرق والجسور التي تم إنشاؤها للمشروع من قبل المجتمعات المحلية، وقد يعني تحسين المشروع أن هناك حاجة إلى بعض الإنفاق الإضافي.

ويشير بناء القدرات إلى إنشاء برامج التدريب وعمليات التيسير التي يمكن أن تبني مهارات السكان المحليين، ويمكن أن يساعدهم ذلك في الحصول على وظائف في المشروع أو لتزويد المشروع بالسلع والخدمات، الا انه يمكن أن يكون بناء القدرات أيضًا لتعزيز قدرة الناس بشكل عام وتوريد السلع والخدمات للمجتمع بأكمله، وقد يكون من أجل تدريب الموظفين بحيث يكون لديهم مجموعة من المهارات التي يمكنهم استخدامها عند انتهاء المشروع، وفي بعض الأحيان قد يشعر العمال المعينون بعقود قصيرة الأجل لمرحلة بناء المشروع بخيبة أمل وانزعاج عندما يتم إنهاء عملهم في نهاية مرحلة البناء، خاصةً عندما يرون أشخاصًا آخرين يحتفظون بوظائفهم، وقلقهم هذا مشروع خاصة إذا لم تعد سبل عيشهم السابقة ممكنة، وفي مثل هذه الحالة يجب على الشركة مساعدة الأفراد المتأثرين على تطوير مهاراتهم للمساعدة في خيارات التوظيف بعد البناء، وعندما تكون المجتمعات المحلية ضحايا نزاع أو كارثة طبيعية، سيكون من المستحسن تسهيل تقديم المشورة بشأن اضطراب ما بعد الصدمة أو دورات إدارة ما بعد الصراع، كما يجب أن تتم إجراءات الشركة من خلال مناقشة وثيقة مع المجتمع المحلي بحيث تكون مطلوبة من قبل المجتمع المحلي ولا يُنظر إلى الشركة على أنها راعية أو ضيقة الأفق.

For more information, refer to:

ICMM 2012 Community Development Toolkit **http://www.icmm.com/community-development-toolkit**

Rowan, M. & Streather, T. 2011 Converting project risks to development opportunities through SIA enhancement measures: A practitioner perspective. Impact Assessment & Project Appraisal 29(3), 217-230. **http://dx.doi.org/10.3152/146155111X12959673796164**

المهمة ١٧: تطوير استراتيجيات لدعم المجتمعات في التعامل مع التغيير.

الوعي بأهمية القضايا الاجتماعية والحساسية تجاهها هو أمر مطلوب على الدوام، وهذا الأمر ليس ضرورياً من قبل طاقم عمل تقييم الأثر الاجتماعي فقط ولكن أيضا من قبل فريق تقييم الأثر البيئي وطاقم المشروع، ناهيك أن تقييم الأثر الاجتماعي يجب أن يتم فقط من قبل المتخصصين الاجتماعيين المؤهلين بشكل مناسب (المتخصصين في الأنثروبولوجيا وعلم النفس المجتمعي والجغرافيين والمختصين في علم الاجتماع والأخصائيين الاجتماعيين والممارسين الصحيين ، إلخ) الذين تلقوا تدريبًا في تقييم الأثر الاجتماعي، وفي بعض الأحيان قد تكون الآثار الروحية أو الدينية شديدة، لكن مثل هذه المواضيع قد تكون من المحرمات أو مواضيع حساسة للحديث عنها خاصة مع الغرباء، وهنا يمكن أن يكون تطوير ثقة قادة المجتمع (كاهن القرية، الممارس الطبي أو غيره من المهنيين المحليين أو الشخصيات البارزة) أمرًا مهمًا، ففي مشاريع السدود على سبيل المثال فإنه على الرغم من أن لإعادة توطين الناس العديد من الآثار الاجتماعية، إلا أنه يمكن أن يكون هناك قلق أكبر بشأن الأسلاف المتوفين ومقابرهم، وإذا تم نقل المقابر وإعادة دفن الجثث فقد يتسبب ذلك في محنة كبيرة للقرويين خلال هذه العملية، لذا يجب أن يتم التعامل مع هذا الوضع بحساسية وبالتفاوض مع السكان المحليين، ومن المستحسن إنشاء طقوس أو مهرجانات لتذكر الماضي والاحتفال بالجديد، وتعتبر الطقوس والمهرجانات عمليات اجتماعية مهمة تسمح للناس بالتعامل مع القضايا التي تؤثر على حياتهم، كما يعد دعم إنشاء وعقد مثل هذه المهرجانات من قبل المجتمعات المحلية إحدى استراتيجيات المواجهة التي يمكن تطويرها للمساعدة في عملية إدارة التغيير.

For more information, refer to:

Magis, K. 2010 Community resilience: An indicator of social sustainability. Society & Natural Resources 23(5), 401-416. **http://dx.doi.org/10.1080/08941920903305674**

Maclean, K., Cuthill, M. & Ross, H. 2013 Six attributes of social resilience. Journal of Environmental Planning and Management 57(1), 144-156. **http://dx.doi.org/10.1080/09640568.2013.763774**

المهمة ١٨: تطوير وتنفيذ آليات التغذية الراجعة والتظلم المناسبة.

تتطلب الممارسة الجيدة في الأداء الاجتماعي وتقييم الاثر الاجتماعي دائمًا تنفيذ آليات التغذية الراجعة لتمكين أصحاب المصلحة من تقديم مدخلات لتقييم الأثر الاجتماعي حول ما يثير مخاوفهم بشأن المشروع، فالعمليات التشاركية ضرورية لتقييم الأثر الاجتماعي الفعال وتستخدم في جميع خطوات تقييم الأثر الاجتماعي تقريبًا (راجع المهمة ٦ والأقسام السابقة من هذه الوثيقة)، ومع ذلك فإن وجود آلية رسمية للتظلم يوفر إجراء احتياطيًا إضافيًا لضمان حصول أصحاب الحقوق على سبل الانتصاف، وبصرف النظر عن الإشارة إلى أن المشروع متوافق مع مسؤولياته في مجال حقوق الإنسان، فإن الالتزام الحقيقي بالإجراء السليم لآليات التظلم سيعمل على بناء الثقة والحفاظ على الترخيص الاجتماعي للعمل للمشروع وتنميته وتقليل الضرر في المجتمع وتقليل مخاطر الأعمال.

من الناحية المثالية يجب أن يكون للمشاريع ثقافة الانفتاح وإمكانية الوصول، ويجب أن يتمتع موظفو الاتصال المجتمعي بعلاقة جيدة مع المجتمعات المتأثرة بالمشروع، ويجب أن يكون الناس قادرين على طرح مخاوفهم بسهولة، إلا أنه وبغض النظر عن مدى إمكانية الوصول التي قد يعتقد بوجودها ضابط الاتصال، فإنه يمكن أن يكون هناك دائمًا بعض أعضاء المجتمعات المحلية الذين يشعرون أنه ليس لديهم إمكانية الوصول، أو أنهم لم يؤخذوا على محمل الجد، لهذا السبب فإنه من المهم أن تكون هناك مجموعة متنوعة من آليات التغذية الراجعة في مكانها الصحيح، وأن يتم إنشاء آليات التظلم الرسمية خلال وقت مبكر من عمر المشروع، وقد تكون هناك حاجة إلى آليات تظلم مختلفة لمجموعات مختلفة من أصحاب المصلحة، خاصة بالنسبة للعمال والمجتمعات المتأثرة.

وعلى الرغم من كونها فكرة جيدة وكان ينبغي أن تكون جزءًا أقوى في ممارسة الأداء الاجتماعي في الماضي، فقد جذبت آليات التظلم اهتمامًا كبيرًا لا سيما منذ إقرار مبادئ الأمم المتحدة التوجيهية بشأن الأعمال التجارية وحقوق الإنسان في عام ٢٠١١، حيث أن الركيزة الثالثة في " إطار الحماية والاحترام والانتصاف" هي أنه يجب أن يكون للناس وصول كافٍ إلى الانتصاف، وفي الواقع يعتبر الوصول إلى سبل الانتصاف في حد ذاته حقًا من حقوق الإنسان، ويشجع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي على استخدام الوسائل غير القضائية لتسوية المنازعات، ولكنه يتطلب أيضًا توفر الوسائل القضائية.

يمكن اعتبار آلية التظلم المجتمعية Community Grievance Mechanism (CGM) على أنها طريقة رسمية محلية لقبول وتقييم ومعالجة الشكاوى الواردة من أعضاء المجتمعات المجاورة فيما يتعلق بأداء أو سلوك المشروع / الشركة ومقاوليها وموظفيها، ويُعرّف "التظلم" من قبل السياسة العامة للأمم المتحدة على أنه "ظلم محسوس يستحضر إحساس الفرد أو المجموعة بالاستحقاق، والذي قد يستند إلى القانون أو العقد أو الوعود الصريحة أو الضمنية أو الممارسة العرفية أو المفاهيم العامة للعدالة للمجتمعات المتضررة"، وفي الواقع فإن التظلم هو أي مشكلة أو قلق أو مخاوف أو ادعاء يريد فردًا أو مجموعة مجتمعية أن تحلها الشركة أو المقاول.

في بعض الأحيان يتم التمييز بين المخاوف أو القضايا والمظالم، فالمخاوف أو القضايا هي مسائل أقل أهمية مثل الأسئلة أو طلبات المعلومات أو التصورات العامة التي قد تكون أو لا تكون مرتبطة بتأثير أو حادث معين، وإذا لم يتم تناولها بشكل يرضي الشخص أو المجموعة التي قدمته فقد تتحول تلك المخاوف إلى شكاوى، وستؤدي إلى فقدان الترخيص الاجتماعي للعمل للمشروع ، ولا يلزم تسجيل

المخاوف كشكاوى رسمية، ولكن يجب الإشارة إليها في نظام إدارة مناسب بحيث يمكن تحديد الاتجاهات الناشئة ومعالجتها من خلال مشاركة المجتمع قبل أن تتصاعد، وتشير الشكاوى أو التظلمات إلى الادعاءات المتعلقة بحوادث محددة وأي ضرر أو تأثير أو عدم رضا ناتج عن إجراءات الشركة أو المقاول سواء كانت متصورة أو فعلية.

تتبع آليات التظلم عادةً الخطوات الموضحة في الشكل ١٣، ولكي تعمل الآلية بفعالية يجب أن يكون المشتكون المحتملون على دراية بإجراءات التظلم، ويجب اعتبار العملية شرعية بالنسبة لهم، حيث حدد المبدأ ٣١ من السياسة العامة للأمم المتحدة عدة معايير تنطبق على آليات التظلم (انظر الإطار ١٠).

وبمرور الوقت يجب أن يكون هناك بعض التقييم لمدى فعالية إجراءات التظلم، حيث أن عدم وجود أي شكاوى لا يعني بالضرورة أن يكون المشروع خالياً من أي مخاوف، بل أن ذلك بشكل عام يعد علامة سيئة لأنه من المرجح أن ذلك يعني أن المجتمع ليس لديه ثقة في أن تقديم الشكوى من شأنه أن يؤدي إلى أي إجراء، أو أنهم لم يعلموا بوجود مثل هذا الإجراء، فجميع المشاريع بشكل عام ستخلق بعض المخاوف وسيكون من الأفضل أن ترى كيف تعامل المشروع مع تلك المخاوف بدلاً من التظاهر بأنه ليس لديه أي شيء، وسيكون النظر إلى معدل معالجة الشكاوى ومدى رضا المشتكين عن الإجراء مؤشرًا أفضل على فعالية الآلية.

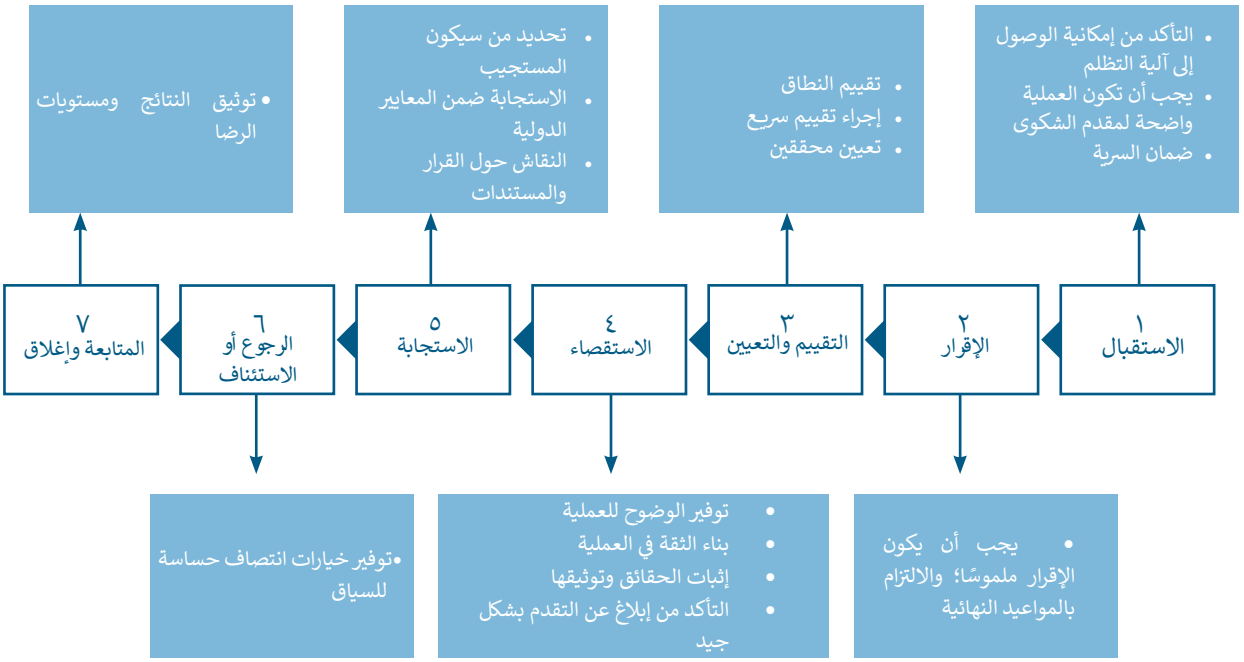

الشكل ١٣: خطوات معالجة التظلم

Source: IPIECA 2015 Community Grievance Mechanisms in the Oil and Gas Industry. A Manual for implementing operational-level Grievance Mechanisms and designing Corporate Frameworks **http://www.ipieca.org/system/files/publications/Community_grievance_mechanisms_manual_2015_interactive.pdf** (used with permission).

For more information, refer to:

IFC 2009 Good Practice Note: Addressing Grievances from Project-Affected Communities. Washington: IFC. **http://www.ifc.org/wps/wcm/connect/cbe7b18048855348ae6cfe6a6515bb18/IFC%2BGrievance%2BMechanisms.pdf?MOD=AJPERES&CACHEID=cbe7b18048855348ae6cfe6a6515bb18**

IPIECA 2015 Community Grievance Mechanisms in the Oil and Gas Industry. A Manual for implementing operationallevel Grievance Mechanisms and designing Corporate Frameworks **http://www.ipieca.org/system/files/publications/Community_grievance_mechanisms_manual_2015_interactive.pdf**

Office of the Compliance Advisor/Ombudsman 2008. A Guide to Designing and Implementing Grievance Mechanisms for Development Projects. Washington, DC: IFC. **http://www.cao-ombudsman.org/howwework/advisor/documents/ implemgrieveng.pdf**

Rees, C. 2008 Rights-Compatible Grievance Mechanisms: A Guidance Tool for Companies and Their Stakeholders. Corporate Social Responsibility Initiative, John F. Kennedy School of Government, Harvard University, Cambridge, MA. **http://www.reports-and-materials.org/sites/default/files/reports-and-materials/Grievance-mechanismsprinciples-Jan-2008.pdf**

World Bank 2012 Feedback Matters: Designing Effective Grievance Redress Mechanisms for Bank-Financed Projects, Part 1. The Theory of Grievance Redress. **http://hdl.handle.net/10986/12524**

World Bank 2012 Feedback Matters: Designing Effective Grievance Redress Mechanisms for Bank-Financed Projects, Part 2. The Practice of Grievance Redress. **http://hdl.handle.net/10986/18364**

المربع ١٠: معايير الفعالية لآلية التظلم غير القضائية

(أ) موثوقة: بناء الثقة لدى مجموعات أصحاب المصلحة المصممة لأجلهم، وتحمل المسؤولية عن السلوك العادل لعمليات التظلم.

(ب) يمكن الوصول إليها: أن تكون معروفة لجميع مجموعات أصحاب المصلحة المصممة لأجلهم، وتقديم المساعدة الكافية لأولئك الذين قد يواجهون عوائق معينة في الوصول للآلية.

(ج) معروفه: توفير إجراء واضح ومعروف بإطار زمني إرشادي لكل مرحلة، وتوضيح أنواع العمليات والنتائج المتاحة ووسائل رصد التنفيذ.

(د) الإنصاف: السعي إلى ضمان حصول الأطراف المتضررة على وصول معقول إلى مصادر المعلومات والمشورة والخبرة اللازمة للانخراط في عملية التظلم بشروط عادلة ومستنيرة ومحترمة.

(هـ) الشفافية: إبقاء الأطراف في التظلم على علم بالتقدم المحرز، وتقديم معلومات كافية عن أداء الآلية لبناء الثقة في فعاليتها وتلبية أي مصلحة عامة معنية؛

(و) متوافقة مع الحقوق: ضمان توافق النتائج وسبل الانتصاف مع حقوق الإنسان المعترف بها دولياً.

(ز) مصدر للتعلم المستمر: الاعتماد على التدابير ذات الصلة لتحديد الدروس اللازمة لتحسين الآلية ومنع المظالم والأضرار في المستقبل.

ويجب أن تكون آليات المستوى التشغيلي أيضًا:

(ح) على أساس المشاركة والحوار: التشاور مع مجموعات أصحاب المصلحة المصممة لأجلهم في تصميمهما وأدائها، والتركيز على الحوار كوسيلة لمعالجة وحل المظالم.

Source: Principle 31 in United Nations 2011Guiding Principles on Business and Human Rights

http://www.ohchr.org/Documents/Publications/GuidingPrinciplesBusinessHR_EN.pd

المهمة ١٩: تسهيل عملية صنع الاتفاقية بين المجتمعات والمطور مما يؤدي إلى صياغة اتفاقية الآثار والمنافع Impacts & Benefits Agreement (IBA)

لتوثيق وعود المشروع بشكل جيد خاصة في المشاريع الكبيرة ذات الآثار الكبيرة، فإنه ينبغي للمجتمع من أجل ضمان التزام الشركة بهذه الوعود في المستقبل أن يتم صياغة اتفاقية الآثار والمنافع Impacts & Benefits Agreement (IBA) والتوقيع عليها في نهاية المطاف، واعتمادًا على السياق المحدد يطلق على هذه الاتفاقيات العديد من الأسماء بما في ذلك: الاتفاقيات المجتمعية، واتفاقيات تنمية المجتمع، واتفاقيات تقاسم المنافع، واتفاقيات الشراكة، واتفاقيات استخدام الأراضي للسكان الأصليين، واتفاقيات التمكين، وعقود المجتمع، واتفاقيات المسؤولية المشتركة، واتفاقيات الشراكة، ومواثيق الجوار، ومع ذلك يبدو أن اتفاقيات الاثار والمنافع هي المصطلح الأنسب لأنه الوصف الأكثر ملاءمة لما هو عليه واقع الحال، ويمكن لممارس تقييم الأثر الاجتماعي من خلال دوره كحلقة وصل بين المجتمعات والمطور أن يلعب دورًا رئيسيًا في تطوير اتفاقيات الاثار والمنافع لضمان أن لا تكون مجرد شيء متفق عليه في وقت التوقيع، ولكنها شيء يبقى وثيقة مهمه وقيّمة طوال عمر المشروع، وللقيام بذلك سيكون هناك حاجة إلى معالجة القضايا التي من المحتمل أن تكون مصدر قلق في المستقبل.

اتفاقية الآثار والمنافع هي اتفاقيات يتم التفاوض عليها بين المجتمعات والشركات وفي بعض الأحيان تشمل الحكومات، وتستخدم اتفاقية الآثار والمنافع تاريخيًا مع مجتمعات السكان الأصليين وكطريقة لتسجيل وإثبات الموافقة الحرة والمسبقة والمستنيرة (FPIC) للمجتمعات المتأثرة، وفي الواقع تعتبر اتفاقية الآثار والمنافع عقدًا قانونيًا يتم التفاوض عليه حيث يقدم ممثلو المجتمع دعمًا موثقًا لمشروع مقابل منافع محددة مثل المقابلات المالية والمدفوعات المباشرة الأخرى وفرص العمل ومساهمات الاستثمار الاجتماعي الموعودة، كما يتم أيضاً تسجيل أي شروط محددة قد تكون لدى المجتمع المحلي في اتفاقية الآثار والمنافع (على سبيل المثال تلك التي تتعلق بالمناطق المحمية والمواقع المقدسة وما إلى ذلك)، ومن المحتمل أن تكون اتفاقية الآثار والمنافع أداة قيمة لمعالجة القضايا بين أي مجتمع متأثر بالمشروع والمشروع / الشركة ، ويمكن القول إنه يجب استخدامها في جميع المشاريع.

يجب أن تعالج اتفاقية الآثار والمنافع جميع القضايا ذات الصلة بالمجتمع والتي تحدد ما إذا كان سيمنح موافقته الواسعة النطاق أو الموافقة الحرة والمسبقة والمستنيرة (FPIC) على المشروع بما في ذلك: جميع المدفوعات المالية، ومتطلبات التوظيف والتعاقد، بما في ذلك البيانات المتعلقة بالتزام المشروع بالمحتوى المحلي، وخطط إدارة الآثار البيئية والاجتماعية والثقافية وأنشطة التخفيف، وخطط بناء القدرات، وترتيبات الحوكمة وآليات التظلم، وأي اتفاقيات تتعلق بأمور محددة تهم المجتمع المحلي، لذا فإن عملية التفاوض بشأن اتفاقية الآثار والمنافع لا تقل أهمية عن النتيجة حيث إنها تساعد في بناء علاقات فعالة وتعزز الثقة والاحترام.

وهناك خلل واضح في القوة بين الشركة والمجتمعات المتأثرة، وبغض النظر عما إذا كان المجتمع سيوقع الاتفاقية أم لا، يجب على الشركة التأكد من أنها لا تسبب آثارًا اجتماعية غير معقولة، وأنها لا تنتهك حقوق الإنسان للأشخاص في المجموعة، ولحماية نفسها من إجراءات التقاضي أو الاحتجاج في المستقبل (أي المخاطر غير الفنية)، يجب على الشركة التأكد من أنها تكشف بشكل كامل عن جميع المعلومات ذات الصلة وأن المجتمع قد فهم تمامًا ماهية تلك القضايا، لذلك من الضروري أن يكون لدى المجتمع الوقت الكافي للنظر في القضايا وأن يتم تزويده بالموارد المالية المناسبة لتمكينه من الحصول على مشورة مهنية مستقلة ودعم قانوني، ولا يمكن اعتبار أي اتفاق قد تم بحسن نية إذا لم يكن لدى المجتمع المحلي مشورة مهنية مختصة مستقلة.

وعلى الرغم من أنه يتعين على كل مجتمع تحديد طريقته المناسبة ثقافيًا لتحديد موقفه، إلا أنه يجب على فريق عمل المشروع التأكد من أن تقسيم المنافع داخل المجتمع عادل، وأن هناك موافقة واسعة النطاق في المجتمع، وقد تكون الحالات التي تم فيها توقيع اتفاق ولكن ليس هناك دعم واسع مؤشرا على وجود مشاكل في وقت لاحق.

For more information, refer to:

Gibson, G. & O'Faircheallaigh, C. 2010 IBA Community Toolkit: Negotiation and Implementation of Impact and Benefit Agreements. Walter & Duncan Gordon Foundation: Ottawa **http://www.ibacommunitytoolkit.ca**

Keenan, J. & Kemp, D. 2014 Mining and Local-Level Development: Examining the Gender Dimensions of Agreements between Companies and Communities. Brisbane, Australia: Centre for Social Responsibility in Mining, The University of Queensland. **https://www.csrm.uq.edu.au/publications?task=download&file=pub_link&id=805**

Nish, S. & Bice, S. 2011 "Community-based agreement making with land-connected peoples", in Vanclay, F. & Esteves, A.M. (eds) New Directions in Social Impact Assessment: Conceptual and Methodological Advances. Cheltenham: Edward Elgar, pp.59-77.

O'Faircheallaigh, C. 2011 "SIA and Indigenous social development", in Vanclay, F. & Esteves, A.M. (eds) New Directions in Social Impact Assessment: Conceptual and Methodological Advances. Cheltenham: Edward Elgar, pp.138-153.

المهمة ٢٠: مساعدة المشروع في تسهيل مدخلات أصحاب المصلحة وصياغة خطة إدارة الأثر الاجتماعي التي تضع الفوائد وتدابير التخفيف وترتيبات المراقبة وترتيبات الحوكمة التي تم الاتفاق عليها في اتفاقية الآثار والمنافع، وكذلك خطط التعامل مع أي مشاكل جارية غير متوقعة قد تظهر.

تهدف خطط إدارة الأثر الاجتماعي Social Impact Management Plan (SIMPs) إلى أن تكون أداة يمكن للجهة التنظيمية من خلالها تقييم مدى كفاءة المشروع في تحديد الآثار الاجتماعية والأهم من ذلك معالجتها، لذلك فهي تأخذ في الاعتبار بشكل أساسي كيف تنوي الشركة تنفيذ إجراءات إدارة الأثر الاجتماعي في عمليات الشركة، حيث يتزايد طلب المنظمين على استخدام أساليب خطط إدارة الأثر الاجتماعي في تفضيلها على بيانات الأثر التقليدية، مما يدل على التحول في تقييم الأثر الاجتماعي إلى التركيز على إدارة الآثار الاجتماعية (بدلاً من مجرد التنبؤ بالآثار)، وتوضح برامج خطط إدارة الأثر الاجتماعي أدوار ومسؤوليات المشروع والحكومات والمجتمعات وأصحاب المصلحة الآخرين في التخفيف والمراقبة والإدارة المستمرة للآثار الاجتماعية والفرص طوال دورة حياة المشروع، كما يوفر برنامج خطة إدارة الأثر الاجتماعي فرصة لربط أنشطة المشروع بالتخطيط المحلي والإقليمي، ويجب تضمين الجوانب المتعلقة بإدارة الأثر المتفق عليها في اتفاقية الآثار والمنافع في خطط إدارة الأثر الاجتماعي.

عادةً ما يتم ترجمة خطط إدارة الأثر الاجتماعي في خطط إدارة تشغيلية متنوعة تقوم بتوجيه الشركة في عمليات التنفيذ (انظر المهام ٢١ و ٢٢)، ولتطوير خطط إدارة الأثر الاجتماعي واقعية وقابلة للتنفيذ سيكون هناك حاجة إلى المدخلات والمشاركة من عدد من الجهات الفاعلة مثل المجتمعات والمشروع والحكومة وأصحاب المصلحة الآخرين، على سبيل المثال يجب تصميم حملات توعية للصيادين الحرفيين لتجنب منطقة الحظر بمساهمة من اتحاد مصايد الأسماك المحلي، ولضمان توفير الوقت الكافي للمفاوضات الضرورية للتوصل إلى الاتفاق الذي يحتاج إلى وقت، فإن ممارس تقييم الأثر الاجتماعي يساعد الفاعلين المعنيين في النظر في العناصر التي سيتم تضمينها في خطط إدارة الأثر الاجتماعي وكيف سيتم معالجتها .

ومن المهم ادراك أنه بغض النظر عن مدى جودة عملية تقييم الأثر الاجتماعي، سيكون هناك دائمًا بعض الآثار غير المقصودة وغير المتوقعة التي يمكن أن تنشأ، ويتمثل أحد الجوانب المهمة لخطط إدارة الأثر الاجتماعي في ضمان وجود برنامج مستمر للرصد الاجتماعي والإدارة التكيفية مدرج في المشروع.

For more information, refer to:

Franks, D. et al. 2009 Leading Practice Strategies for Addressing the Social Impacts of Resource Developments. St Lucia: Centre for Social Responsibility in Mining, **http://www.csrm.uq.edu.au/docs/Franks_etal_LeadingPracticeSocialImpacts_2009.pdf**

Franks, D. & Vanclay, F. 2013 Social Impact Management Plans: Innovation in corporate and public policy. Environmental Impact Assessment Review 43, 40-48. **http://dx.doi.org/10.1016/j.eiar.2013.05.004**

المهمة ٢١: وضع آلية لتمكين المشروع والسلطات الحكومية وأصحاب المصلحة في المجتمع المدني من تنفيذ الترتيبات المتضمنة في خطط إدارة الأثر الاجتماعي واتفاقية الآثار والمنافع، وتطوير خطط عمل الإدارة الخاصة بها ودمجها في مؤسساتهم، وتحديد الأدوار والمسؤوليات الخاصة بهم في جميع مراحل تنفيذ خطط العمل هذه، والحفاظ على دور مستمر في المراقبة.

على الرغم من أن خطط إدارة الأثر الاجتماعي قد تكون خطة الشركة في إدارة الآثار الاجتماعية فضلاً عن كونها أداة تنظيمية، إلا أن معظم الشركات لديها مجموعة من المستندات والإجراءات الأخرى لتسجيل وتنفيذ خططها وإجراءاتها، ويُطلق على الإصدار الداخلي من خطط إدارة الأثر الاجتماعي أحيانًا اسم خطة الأداء الاجتماعي، ومن الضروري أن يتم تسجيل جميع المهام وإجراءات الإدارة الموضحة في خطط إدارة الأثر الاجتماعي واتفاقية الآثار والمنافع وتفعيلها من قبل الشخص المناسب لتلك المهمة أو الإجراء الإداري، ويجب تخصيص كل إجراء بوضوح لشخص / مؤسسة مسؤولة وتنفيذها في خطة العمل الخاصة بها، ويتم تخصيص العديد من المهام لصاحب المشروع إلا أنه قد يتم تعيين بعض المهام لمجموعة من أصحاب المصلحة الآخرين، لذا فإنه من الضروري أن يكون هناك بعض المراقبة لهذه المهام المخصصة لمؤسسات أخرى حتى يتم تنفيذ جميع الأنشطة الاجتماعية كما هو مقرر لها، لذا فإن وجود بطل خاصة على مستوى كبار المديرين للترويج لخطط إدارة الأثر الاجتماعي والقضايا الاجتماعية داخل الشركة أمر مرغوب فيه للغاية، ويُنصح ممارسو تقييم الأثر الاجتماعي بتحديد ورعاية الأبطال المحتملين.

المهمة ٢٢: مساعدة المشروع في تطوير وتنفيذ خطط الأداء الاجتماعي المستمرة التي تعالج التزامات المقاول الضمنية في خطط إدارة الأثر الاجتماعي.

نادرا ما تكون المشاريع قائمة بذاتها، حيث تستخدم معظم المشاريع الكبيرة مقاولين لأداء مجموعة واسعة من المهام ويعتبر المقاولون جزءًا مهمًا من عمليات المشروع، لذلك من الضروري أن تكون جميع الاتفاقات التي يعقدها المشغل (المشروع) ملزمة أيضًا لجميع المقاولين، ويتضمن وضع تقييم الأثر الاجتماعي و خطة إدارة الأثر الاجتماعي موضع التنفيذ داخل المشروع تصميم وتنفيذ خطة إدارة المقاول للأنشطة متوسطة الخطورة ، والتي تغطي أدوار ومسؤوليات كل من العميل والمقاول ضمن مجموعة من أنشطة الأداء الاجتماعي بما في ذلك:

- تحديد أصحاب المصلحة الرئيسيين، والحفاظ على قائمة أصحاب المصلحة للمشروع.
- التشاور اليومي مع أصحاب المصلحة، بما في ذلك تنبيهات العمل في المشروع من قبل مقدم المشروع أو مقاوليه.
- الاحتفاظ بسجلات لأنشطة المشاركة والالتزامات.
- تطوير مواد الاتصالات.
- تصميم متطلبات الشركاء المتعاقدين على أساس فهم الآثار الاجتماعية قبل الدخول في الميدان وأثناء وجودهم في الميدان.
- تحديد دور مسئولي العلاقات المجتمعية في إدارة أداء المقاول.
- الاحتفاظ بسجل للمخاطر من خلال تحديد جميع المخاطر الاجتماعية المتعلقة بعمل المشروع وطرق القضاء على هذه المخاطر أو تقليلها أو تخفيفها.
- تقديم المشورة لمديري المقاولين بشأن القضايا المتعلقة بالحساسية الثقافية وسلوك العمال.
- العمل مع المقاولين لإخطار الأشخاص المتأثرين بأي إزعاج أو مضايقة نتيجة لعمل المقاول ولتخفيف الآثار.
- إجراء تدريب للمقاولين على مسائل الأداء الاجتماعي.
- بناء الثقة والمساءلة مع أصحاب المصلحة الخارجيين، على سبيل المثال من خلال التقارير العامة، وآلية التظلم، والمراقبة الاجتماعية من قبل منظمات الطرف الثالث.

وتتطلب إدارة المقاول للأداء الاجتماعي تصميم تعليمات للمناقصة مع روابط كافية لبناء متطلبات الأداء الاجتماعي في العقود، ويمكن أن تشمل هذه: تقييم المخاطر الاجتماعية والفرص للمقاول، والتوافق على مدونة قواعد السلوك، ووصف المبادئ التوجيهية للمقاولين لتطوير خطط الأداء الاجتماعي الخاصة بهم، ويتطلب تقييم العطاءات من حيث الأداء الاجتماعي، إدراج مؤشرات الأداء الرئيسية للأداء الاجتماعي في مناقشات العطاءات النهائية، وتعد مرحلة ما بعد المنح مهمة أيضًا للإبلاغ عما يجب القيام به قبل أن يتمكن المقاول من الذهاب إلى الميدان، وتحديد الإجراءات التي سيتم اتخاذها في حالة عدم امتثال المقاول، وهذا يتطلب إنشاء نظام إدارة الأداء الاجتماعي، وإجراء التوجيه والتدريب، على سبيل المثال على مدونة السلوك، وقواعد المعسكر ، والتفاعلات المناسبة وغير المناسبة مع المجتمعات المحلية، وإجراءات التظلم، كما أن هناك حاجة الى تحديد إدارة القضايا في الميدان أيضًا لضمان قيام المقاول بإدارة القضايا الاجتماعية بشكل استباقي، وتتضمن بعض الآليات لتسهيل الامتثال تعيين مسؤول اتصال للأداء الاجتماعي للمقاول، وايجاد أدوار محددة بوضوح بين المقاول وفرق الأداء الاجتماعي لصاحب المشروع، والاتفاق المشترك على خطة إدارة الأداء الاجتماعي، ويتضمن تتبع الأداء تحديد مؤشرات الأداء الرئيسية (KPIs) ، واختيار آليات الإبلاغ المناسبة والتكرار، وبناء الحوافز والتدابير العقابية في العقود لضمان تحقيق الأهداف.

For more information, refer to:

Overseas Development Institute ca 2010 Involving Large Contractors in enhancing Social Performance during Construction.
http://commdev.org/files/1334_file_Involving_Large_Contractors.pdf

Wilson, E. & Kuszewski, J. 2011 Shared Value, Shared Responsibility: A New Approach to Managing Contracting Chains in the Oil and Gas Sector. London: IIED. http://pubs.iied.org/16026IIED.html

المرحلة ٤: تصميم وتنفيذ برامج الرصد

المهمة ٢٣: وضع مؤشرات لمراقبة التغيير بمرور الوقت.

تقييم الأثر الاجتماعي هو عملية إدارة القضايا الاجتماعية التي تنشأ من التغييرات التي أحدثها المشروع، وعلى الرغم من أنها عملية إدارة تكيفية إلا أنها تعتمد على فهم شامل للسياق الذي يتم فيه تنفيذ المشروع، أي ملف تعريف المجتمع (انظر المهمة ٤) وخط الأساس الاجتماعي (انظر المهمة ٨)، ولرصد التغيير بمرور الوقت فإنه من المهم تحديد وتتبع المؤشرات الاجتماعية التي تقيس جميع الآثار المحتملة وأي قضايا قد تهم مختلف أصحاب المصلحة، كما أنه من الضروري أيضاً التأكد من وجود مؤشرات وعمليات رصد مناسبة لتتبع المجموعات ذات الاهتمام الخاص، مثل المجموعات الضعيفة المختلفة والمجموعات الأخرى التي غالبًا ما يتم تجاهلها بما في ذلك العمال المهاجرين، والأشخاص الذين يعيشون على طول طرق النقل، والذين يكونون على مقربة من مواقع التفجير ومصادر مهمة أخرى لتوليد الأثر، وهناك حاجة أيضًا إلى وجود آلية لرصد ما هو غير متوقع، كما أنه من خلال المراقبة يمكن تقييم فعالية تدابير التخفيف واتخاذ الإجراءات التصحيحية إذا لزم الأمر، وأيضاً عند ظهور أي مشكلات غير متوقعة يمكن معالجتها بسرعة، كما يجب النظر في المؤشرات لقياس الآثار التراكمية المحتملة.

ولقياس الآثار المتبقية ونتائج الآثار ونجاح التخفيف بمرور الوقت فإن الخطوة الأولى هي تحديد ما يجب قياسه، حيث يجب تفعيل كل تأثير محتمل أو قضية ذات أهمية من خلال مؤشر واحد أو أكثر (المتغيرات)، وتوصف المؤشرات عادة بأنها يجب أن تكون SMART أي خاصة بالمسألة قيد الدراسة وقابلة للقياس والتحقيق بمعنى أن البيانات يجب أن تكون متاحة، وأن تكون عملية بمعنى أنه يجب ربط المؤشر بآلية استجابة إذا هناك أي تجاوز، وان تكون ذات صلة بالمسألة وربما يمكن الاعتماد عليها بالمعنى الإحصائي (أي دقيقة)، وحساسة للوقت بحيث تكون قادرة على تتبع التغييرات بسرعة على نطاق هادف، وبالإضافة إلى وجود مؤشرات SMART يُقترح أيضًا أن تكون بعض المؤشرات محددة بشكل ذاتي من حيث كونها تستند إلى تجارب أصحاب المصلحة الخاصة، وان تكون تشاركية في تطويرها مع أصحاب المصلحة المعنيين، وقابلة للتفسير والشرح للآخرين، وأن يتم فحصها ومقارنتها بالبيانات الأخرى والسياقات الأخرى، وان تساهم في تمكين جميع أصحاب المصلحة وأن تكون تجربة إيجابية في تطويرها وتنفيذها، وأن تكون متنوعة ومفصلة بحيث يتم النظر من خلالها في القضايا المختلفة لأصحاب المصلحة المختلفين (خاصة النساء والفئات الضعيفة).

ويجب إشراك جميع فئات أصحاب المصلحة في المشروع في العملية، بحيث يكون بإمكانهم تقديم مدخلات في تطوير المؤشرات، على سبيل المثال من خلال النظر في القضايا التالية: ما إذا كانت المؤشرات ذات صلة، هل يقيسون ما يفترض أن يقيسوه، هل هناك طريقة أفضل لقياس القضية بناءً على المعرفة المحلية، هل هناك أي شيء مفقود من المهم قياسه ولكن لم يتم تغطيته في خطة المراقبة، كما يجب أن يكون تكرار قياس كل مؤشر اجتماعي مناسبًا لكل مؤشر وشدة (أو أهميته في شروط تقييم الأثر البيئي) القضية الأساسية، والقياس المستمر مرغوب فيه عندما يكون ذلك واقعيًا، ولكن عندما لا يكون ذلك ممكنًا يجب أن يكون تكرار القياس كافياً لتمكين الإجراء التصحيحي من الحدوث في إطار زمني معقول، وبالنسبة لبعض الآثار قد توجد بالفعل مؤشرات وآليات جمع بيانات مرتبطة بها يمكن استخدامها بشكل مناسب، ولكن معظم القضايا ستتطلب تحديد مؤشرات جديدة وتنفيذ عمليات جديدة لجمع البيانات، ويعد السماح بالوقت والميزانية لتطوير واختبار هذه المؤشرات بشكل صحيح أمرًا ضروريًا للتأكد من أنها ستكون مفيدة في المستقبل، وقد يؤدي خفض التكاليف من خلال عدم كفاية الاختبار المسبق أو تجريب المؤشرات الاجتماعية إلى إهدار الأموال على المدى الطويل من خلال جمع البيانات غير القابلة للاستخدام في نهاية المطاف و / أو الفشل في اكتشاف الآثار الخطيرة التي قد تظهر وبالتالي إلى يؤدي ذلك الى مخاطر الأعمال، لذلك فإن تطوير المؤشر الدقيق ومراقبته هو استراتيجية فعالة لإدارة المخاطر.

For more information, refer to:

Lennie, J. et al. 2011 Equal Access Participatory Monitoring and Evaluation Toolkit
http://betterevaluation.org/toolkits/equal_access_participatory_monitoring

Roche, C. 1999 Impact Assessment for Development Agencies: Learning to Value Change. Oxford UK: Oxfam. **http://policy-practice.oxfam.org.uk/publications/impact-assessment-for-development-agencies-learning-to-valuechange-122808**

Vanclay, F. 2013 The potential application of qualitative evaluation methods in European regional development: Reflections on the use of Performance Story Reporting in Australian natural resource management. Regional Studies
http://dx.doi.org/10.1080/00343404.2013.837998

المهمة ٢٤: تطوير خطة مراقبة تشاركية.

بمجرد تطوير المؤشرات (المهمة ٢٣) فإنه يجب تجميعها في خطة مراقبة، ويجب تطوير خطط المراقبة بطريقة تشاركية ، وسيكون هناك حاجة إلى دراسة متأنية للحوكمة والإشراف على عملية المراقبة إذا كان لها أن تتمتع بالشرعية، حيث يجب أن تكون خطة المراقبة بمثابة دليل لإظهار كيف سيتم رصد الآثار بمرور الوقت، ويجب أن يكون هناك مؤشر واضح على ماهية تلك المؤشرات، وكيفية ارتباطها بالقضايا الاجتماعية المحددة، وكيف يتم تعريف كل مؤشر واستخدامه، وكيف سيتم قياس كل مؤشر وبأي تكرار، كما يجب أن تشير خطة المراقبة أيضًا إلى من سيكون مسؤولاً عن إجراء القياس، وكيف سيتم توصيل النتائج، وما هو مسار العمل إذا كان هناك تجاوز عن المستوى المتفق عليه (المعيار).

ويحتاج أصحاب المصلحة الرئيسيون إلى الاتفاق على قضايا المراقبة الرئيسية: الطريقة التي سيحدث بها القياس، وتكرار المراقبة ، والأشخاص المسؤولين ، والأهم من ذلك حول الطريقة التي سيتم بها إبلاغ النتائج لجميع أصحاب المصلحة.

ويجب أن تكون خطة المراقبة وثيقة عمل ديناميكية، ويجب مراجعتها على أساس منتظم لتحديد ما إذا كانت جميع المؤشرات لا تزال ذات صلة، وما إذا كانت طرق القياس لا تزال مناسبة (خاصة في سياق التطورات التكنولوجية)، وما إذا كان هناك أي قضايا جديدة ظهرت وينبغي إدراجها في خطة المراقبة، كما تعد مشاركة أصحاب المصلحة أمرًا حيويًا لتنفيذ خطة المراقبة بنجاح ولكي تتمتع بالشرعية مع أصحاب المصلحة، وقد يؤدي عدم وجود مشاركة أصحاب المصلحة إلى النظر إلى الخطة كإجراء شكل وذلك قد يضعف الترخيص الاجتماعي للعمل للمشروع.

كما يجب أن تقيس خطة المراقبة الآثار بطريقة تجعلها قابلة للتنفيذ، حيث أنه إذا كانت نتائج المراقبة تشير إلى أن الإجراء مطلوب لإدارة الأثر فيجب معرفة مكان وكيفية التدخل لمعالجة المشكلة، كما أن إدراك ما قد يطلبه أصحاب المصلحة من أجل أن يكونوا راضين عن التدخل أمر مهم إذا كانت الشركة ترغب في الحفاظ على ترخيصها الاجتماعي للعمل وتنميته، ويجب أن يكون الإجراء الخاص بمعالجة النتائج السلبية في مكانه منذ بداية المشروع لضمان إمكانية اتخاذ الإجراء بسرعة وكفاءة وتوافر ميزانية كافية للسماح بحدوث ذلك، ومن أجل الحفاظ على الترخيص الاجتماعي للعمل والشرعية مع أصحاب المصلحة في حالة وقوع حادث فإن العمل السريع والفعال هو أمر جوهري.

For more information, refer to:

Office of the Compliance Advisor/Ombudsman 2008 Participatory Water Monitoring: A Guide for Preventing and Managing Conflict. Advisory note, Washington, DC: IFC. **http://www.cao-ombudsman.org/howwework/advisor/documents/watermoneng.pdf**

IFC 2010 International Lessons of Experience and Best Practice in Participatory Monitoring in Extractive Industry Projects. **http://commdev.org/international-lessons-experience-and-best-practice-participatory-monitoring-extractive-industry**

World Bank 2013 *How-To Notes.* Participatory and Third Party Monitoring in World Bank-Financed Projects: What can Non-State Actors do? **http://siteresources.worldbank.org/EXTSOCIALDEVELOPMENT/Resources/244362-1193949504055/4348035-1352736698664/8931746-1364579999657/HowToNotesParticipatory&TPM.pdf**

المهمة ٢٥: الأخذ في الاعتبار كيفية تنفيذ الإدارة التكيفية وفي تنفيذ نظام الإدارة الاجتماعية.

تتغير البيئة الاجتماعية باستمرار وتتكيف مع هذه التغييرات، لذلك فإنه من المهم التحلي بالمرونة عند النظر في إدارة ورصد الآثار الاجتماعية، فالإدارة التكيفية فطرية لإدارة الأثر الاجتماعي، وهذا يؤكد أهمية المراقبة والتغذية الراجعة المنتظمة للنتائج، حيث يجب استخدام المعلومات الواردة من المراقبة لتحديث خطة إدارة الأثر الاجتماعي أو خطة الأداء الاجتماعي، كما يجب أن تكون هذه الخطط عبارة عن وثائق حية ويجب مراجعتها وتحديثها بانتظام (ربما سنويًا)، ومن المهم إشراك جميع أصحاب المصلحة في عملية الإدارة التكيفية، ويمكن استخدام العمليات التي تم وضعها لتنفيذ خطة إدارة الأثر الاجتماعي أو اتفاقية الآثار والمنافع لتوجيه عملية الإدارة التكيفية، ويشمل ذلك اجتماعات أصحاب المصلحة حيث يمكن للمرء التفكير في الآثار الإيجابية والسلبية والتخطيط لنتائج أفضل في المستقبل بناءً على الدروس المستفادة في العمليات الحالية.

ومن الواضح جدًا أنه لكل مشروع سيكون هناك قدر هائل من الأداء الاجتماعي / أنشطة تقييم الأثر الاجتماعي التي يجب إكمالها ومراقبتها وتتبعها والإبلاغ عنها وما إلى ذلك، ومن بين كل هذه الأشياء سيكون صعبًا خاصةً إذا كان يجب أن يكون هناك تغيير في موظفي الأداء الاجتماعي، لذا ينبغي النظر في تنفيذ نظام إدارة اجتماعية Social Management System (SMS) يشبه إلى حد ما نظام الإدارة البيئية Environmental Management System (EMS)، أو ربما يكون متكاملاً معه لتشكيل نظام إدارة اجتماعية وبيئية Social and Environmental Management System (SEMS).

For more information, refer to:

Endter-Wada, J. et al. 1998 A framework for understanding social science contributions to ecosystem management. Ecological Applications 8(3), 891-904. **http://dx.doi.org/10.1890/1051-0761(1998)008%5B0891%3AAFFUSS%5D2.0.CO% 3B2**

IFC 2014 Environmental and Social Management System Implementation Handbook: Construction. Washington DC: International Finance Corporation. **http://www.ifc.org/wps/wcm/connect/c03aa6804493c5bba71aafc66d9c728b/ ESMS+Handbook+Construction.pdf**

المهمة ٢٦: إجراء تقييم ومراجعة دورية (تدقيق).

يجب أن يستمر رصد الآثار الاجتماعية، والإدارة التكيفية للقضايا الاجتماعية، ومعالجة التظلمات والشكاوى، وإيجاد فرص لخلق منافع للمجتمعات المحلية طوال حياة المشروع، وبهذا المفهوم فإن عمل الأداء الاجتماعي للمشروع هو عمل مستمر، وممارس تقييم الأثر الاجتماعي العام من المحتمل أن يشارك فقط حتى تتم معالجة جميع المشكلات الأولية وتكون معظم الأنظمة الحالية في مكانها - وبالتالي عادة في وقت ما بعد نهاية مرحلة البناء وبعد بدء المرحلة التشغيلية المشروع، وفي هذه المرحلة فإنه من المستحسن إجراء تقييم لمدى جودة عمل تقييم الأثر الاجتماعي، ويمكن تعلم الكثير من التقييمات الناجحة والغير ناجحة ومن الطريقة التي تم بها تنفيذ كل مهمة من مهام تقييم الأثر الاجتماعي، وعلى الرغم من أن عمليات المراقبة والإدارة التكيفية تتعامل مع أي قضايا أو آثار اجتماعية لم يتم أخذها في الاعتبار في تقييم الأثر الاجتماعي أو التي تنشأ بطريقة أخرى ، فإن القصد من هذه المهمة هو أن يكون هناك مراجعة والتفكير في عملية تقييم الأثر الاجتماعي الشاملة لهذا المشروع وتحسينها، وكذلك دعم التعلم للممارس والشركة، وعندما يتم مشاركة تلك الدروس المستفادة يتم تحسين مهنة تقييم الأثر الاجتماعي ككل، وسيساعد ذلك على تحسين عمليات التنبؤ بالآثار الاجتماعية وفي ضبط تدابير التخفيف والتعزيز.

وبالإضافة إلى مراجعة تقييم الأثر الاجتماعي عند الانتهاء منه فإنه يجب مراجعة كل مشروع بشكل دوري، وفي حين أن عملية الإدارة التكيفية يجب أن تستمر في معالجة أي قضايا تنشأ، فسيكون هناك حاجة إلى إجراء تدقيق لإثبات أن هذا هو الحال بالفعل - وأن

عملية الإدارة التكيفية تعمل، ويمكن أن يحدد التدقيق أيضًا ما إذا كان هناك انحرافات كبيرة عن أي أهداف للآثار المتبقية و / أو ما إذا كان هناك أي آثار تراكمية تم اكتشافها.

ونظراً لأن متوسط العمر المتوقع لبعض المشاريع الكبيرة يصل إلى سنوات عديدة، فإن المراجعة الدورية مناسبة لضمان استمرار المشروع في مستوى الممارسات الدولية الجيدة الحالية، حيث تتغير الممارسات الجيدة وأفضل الممارسات بمرور الوقت، وما لم يستمر المشروع في الابتكار فإن ما كان جيدًا أو أفضل الممارسات سابقاً يمكن أن يصبح قديمًا قريبًا، وتكشف الأمثلة الواردة في هذه الوثيقة وفي أماكن أخرى في كثير من الأحيان عن قصص حول أنه على الرغم من النوايا الحسنة فقد تنشأ النتائج السلبية بسبب سوء التخطيط وأوجه القصور الأخرى، لذا فإن المراجعة الدورية (كل ٣ إلى ٥ سنوات) مناسبة.

وفي حين أن المشاريع أو ملاك المشاريع (مقر الشركة) قد يطلبون عمليات تدقيق داخلية، فإنه يمكن لأصحاب المصلحة الآخرين أيضًا المطالبة بعمليات تدقيق وربما على أساس أكثر تواترًا أو على أساس مخصص، ويمكن للعديد من أصحاب المصلحة ممارسة السلطة على المشروع، على سبيل المثال قد تتصاعد الشكوى التي لم يتم التعامل معها بشكل مرض من خلال آلية تظلم المجتمع (انظر المهمة ١٨) عندما يقدم المجتمع شكواه إلى الممولين الذين يدعمون المشروع، وفي حالة مشاركة مؤسسة التمويل الدولية فإنه يمكن تقديم الشكاوى إلى مستشار الامتثال (CAO) (http://www.caoombudsman.org). حيث انه في كل عام يتم تلقي حوالي ٤٠ شكوى فردية منها حوالي ١٥ شكوى تعتبر مؤهلة للنظر فيها من قبل المحقق – المستشار، وعلى الرغم من أنه من حق الأشخاص رفع مثل هذا الإجراء وأن العديد من الشكاوى تكشف عن مشاكل كبيرة في المشاريع، إلا أن الشكوى تخلق الكثير من العمل الإضافي لموظفي الشركة وتجذب الكثير من الاهتمام السلبي، وحتى إذا لم يتم دعم الشكوى فلا يزال من الممكن أن يكون هناك ضرر بسمعة الشركة، لذا فإن إن بذل كل جهد لتجنب الشكاوى على سبيل المثال من خلال إجراء عمليات تدقيق داخلية منتظمة سيكون إجراءً احترازيًا مناسبًا.

وعلى مدى العقد الماضي أو نحو ذلك، كان هناك ارتفاع كبير في الاستثمار الأخلاقي ، أي اتخاذ قرارات الاستثمار التي تأخذ في الاعتبار العوامل البيئية والاجتماعية في اختيار الاستثمارات، وعلى نحو متزايد يتحول العديد من صناديق التقاعد الكبيرة والمستثمرين المؤسسيين إلى الاستثمار الأخلاقي، وفي حين أن هذا يؤثر عادة على قرارات الاستثمار الجديدة ، إلا أنه يمكن أن يؤدي أيضًا إلى مراجعة الاستثمارات الحالية والمطالبة بأن تلبي الشركات المدرجة في البورصة معايير الاستثمار الأخلاقي، وهناك حالات أدى فيها ذلك إلى إجراء عمليات تدقيق (تقييمات العناية الواجبة due diligence assessments) للمشاريع لتحديد مدى توافقها مع حقوق الإنسان وتوقعات الأداء الاجتماعي ، ومع تهديد صندوق المعاشات التقاعدية بإعادة النظر في قراراته الاستثمارية في حال عدم توافق المشاريع مع الاستثمار الاخلاقي، فسيكون لسحب الاستثمار هذا تداعيات كبيرة على الشركة، وفي المستقبل من المحتمل أن يكون هناك عمل كبير لمستشاري تقييم الأثر الاجتماعي الذين يقومون بإجراء مثل هذه المراجعات وتقييمات العناية الواجبة.

وتشترك معظم الشركات في فكرة التحسين المستمر ودورة خطط – نفذ- تحقق- صحح Plan, Do, Check, Act، لذلك فإن عمليات التدقيق المنتظمة هي جزء طبيعي من إدارة الأعمال المسؤولة، حيث أن عمليات اعتماد نظام الإدارة البيئية (مثل ISO 14001)، ومعايير مبادرة إعداد التقارير العالمية ، والعديد من فلسفات وإجراءات إدارة الشركات الأخرى تتوقع جميعها عمليات تدقيق دورية.

For more information, refer to:

Aim for Human Rights 2009 Guide to Human Rights Impact Assessment Tools
http://www.humanrightsimpact.org/fileadmin/hria_resources/Business_centre/HRB_Booklet_2009.pdf

International Business Leaders Forum & IFC 2011 Guide to Human Rights Impact Assessment and Management (HRIAM).
http://www.ifc.org/hriam

Kemp, D. & Vanclay, F. 2013 Human rights and impact assessment: clarifying the connections in practice. Impact Assessment & Project Appraisal 31(2), 86-96. **http://dx.doi.org/10.1080/14615517.2013.782978**

Morrison-Saunders, A., Marshall, R. & Arts, J. 2001 EIA follow-up: Best practice principles. **http://www.iaia.org/publicdocuments/special-publications/SP6.pdf**

Storey, K. & Jones, P. 2003 Social impact assessment, impact management and follow-up: A case study of the construction of the Hibernia offshore platform. Impact Assessment & Project Appraisal 21(2), 99-107.
http://dx.doi.org/10.3152/147154603781766400

World Bank 2013 Human Rights Impact Assessments: A Review of the Literature, Differences with other forms of Assessments and Relevance for Development. **http://siteresources.worldbank.org/PROJECTS/Resources/40940-1331068268558/HRIA_Web.pdf**

قائمة المحتويات النموذجية لتقرير تقييم الأثر الاجتماعي و / أو خطة إدارة الأثر الاجتماعي

من المحتمل أن يتضمن تقرير تقييم الأثر الاجتماعي النموذجي أو وثيقة خطة إدارة الأثر الاجتماعي (مخصص لجمهور خارجي) العناصر المدرجة أدناه، وسيعتمد سرد الفصول بدقة وترتيب ظهورها على الظروف الخاصة لكل حالة وتوقعات الجمهور المستهدف بالتقرير، وقد تكون هناك أيضًا متطلبات محددة لجهة اختصاص معينة بحاجة إلى النظر فيها، ولم يتم إصلاح ترتيب العناصر وربما يمكن تقديم بعض العناصر كتقارير منفصلة أو كملاحق بدلاً من عرضها في التقرير الرئيسي، ويجب أن يبذل الممارسون جهودًا لضمان أن يصبح تقرير تقييم الأثر الاجتماعي أو تقرير خطة إدارة الأثر الاجتماعي أداة فعالة لصنع القرار والإدارة، من خلال جعله مفهوم للممارسين غير الاجتماعيين والجمهور، وأن يتضمن المعلومات ذات الصلة فقط ، وأن يتضمن تدابير تخفيف واضحة .

عنوان الفصل	وصف محتويات الفصل
الغلاف	
داخل الغلاف الأمامي	بيان نشر يوضح المؤلفين (أي أسماء الأفراد المسؤولين عن العمل وكتابة التقرير) والناشر وتاريخ النشر وغيرها من المعلومات لتحديد طبيعة المستند والغرض منه.
ملخص تنفيذي	بيان قصير بالقضايا والنتائج الرئيسية.
بيان مراجعة الخبراء	خطاب / تقرير من أي خبير أو مراجع نظير (أو ربما بيان مشترك إذا كان هناك عدد من المراجعين) للإشارة إلى كيفية إجراء المراجعة، وما هي القيود المطبقة على المراجعين، وأي ملاحظات ومخاوف وتوصيات للمراجعين، وقد يكون من المناسب إضافة الرد من المؤلفين على المراجعة.
مقدمة	مقدمة عامة للتقرير توضح الغرض من التقرير، وربما تتضمن بيانًا عامًا قصيرًا حول كيفية ارتباط الوثيقة بأدبيات / فلسفة تقييم الأثر الاجتماعي.
ملخص المشروع	وصف جيد للمشروع وجميع الأنشطة الملحقة به حتى يتمكن القراء من الحصول على فهم واضح للمشروع، وعندم وجود بدائل أو خيارات للمشروع يمكن شرحها هنا.
المنهجية	بيان حول التصميم العام لتقييم الأثر الاجتماعي، والطرق المستخدمة، وما هي عمليات مشاركة المجتمع التي تم استخدامها، وكيف تم النظر في القضايا الأخلاقية ومعالجتها، وربما تعاريف و / أو مناقشة المفاهيم الأساسية، ومن المتوقع هنا وجود بعض الروابط إلى تقييم الأثر الاجتماعي وأدبيات البحث الاجتماعي، ويجب تقديم مناقشة حول ترتيبات الحوكمة لإجراء تقييم الأثر الاجتماعي، والأهم من ذلك أن يتم تضمين قيود المنهجية المطبقة أيضاً، بما في ذلك قرارات تضييق أو توسيع النطاق على مدار تقييم الأثر الاجتماعي.
المعايير والإطار القانوني المعمول به	مناقشة الإطار (الأطر) القانونية والتشريعات واللوائح والمبادئ التوجيهية المعمول بها والتي تنطبق على حالة معينة، وهذا لن يشمل فقط التشريعات / اللوائح المحلية، والمؤسسات ذات الصلة ومسؤوليتها تجاه المشروع، ولكن أيضًا ذكر المعايير الدولية، مثل معايير الأداء لمؤسسة التمويل الدولية، والتوجيهات من المنظمات الصناعية الدولية، والإشارة إلى الوثيقة الارشادية لتقييم الأثر الاجتماعي.
الملف التعريفي للمجتمع وخط الأساس الاجتماعي	إذا تم تضمين ملف تعريف المجتمع الموسع وخط الأساس الاجتماعي كملاحق، فيجب على الأقل تضمين ملخص للخصائص الرئيسية ومجموعات أصحاب المصلحة الرئيسيين هنا، وهناك طريقة بديلة أخرى وهي تضمين ملف تعريف المجتمع وبيانات خط الأساس هنا، كما ينبغي مناقشة القضايا التاريخية الرئيسية، ويجب أيضًا تضمين الجوانب الرئيسية للبيئة المادية التي قد تكون ذات صلة بفهم السياق.

تقرير تحديد النطاق	بيان بجميع الآثار الاجتماعية المحتملة التي تم أخذها في الاعتبار في مرحلة التقييم، كما يجب أن تكون التدابير المتخذة واضحة لكل أثر يتم النظر فيه، وفي حالة تقديمه كتقرير منفصل فيجب تقديم ملخص له، وكبديل لذلك يمكن أن يكون هذا ملحقًا.
قائمة أولويات الآثار الاجتماعية الرئيسية	هذه قائمة بالآثار المتبقية مع مناقشة كيف ستؤثر على أصحاب المصلحة المختلفين، ويجب أن يكون هناك تركيز خاص على الشعوب الأصلية والنساء والفئات الضعيفة.
إعادة التوطين (ملخص)	إذا كانت إعادة التوطين مطلوبة، أو في حالة حدوث نزوح مادي أو اقتصادي، يتم تقديم وصف موجز لكيفية تنفيذ عملية إعادة التوطين، وما هو التعويض الذي سيتم تقديمه وكيف سيتم تحديده، وما هي التدابير التي سيتم اتخاذها لاستعادة سبل العيش وتعزيزها، وستكون هناك حاجة إلى خطة عمل لإعادة التوطين مطورة بالكامل كوثيقة منفصلة.
ملخص إجراءات التخفيف والإدارة	يجب تقديم قائمة بتدابير التخفيف وتدابير الإدارة الأخرى لمعالجة القضايا الاجتماعية، ويجب أن يكون هناك تقدير للتكلفة وإطار زمني لتنفيذ تدابير التخفيف المقترحة.
خطة المراقبة وخطة الطوارئ (الإدارة التكيفية)	يجب توفير خطة لكيفية إجراء المراقبة - ما الذي سيتم مراقبته، وكيفية مراقبته، وعدد المرات، ومن المسؤول، وكذلك كيفية استجابة الشركة في حالة تجاوز حد المخصصات.
بيان المنافع	هذا بيان بفوائد المشروع المحتملة للمجتمعات المحلية، بما في ذلك جميع إجراءات الاستثمار الاجتماعي المقترحة ، والمحتوى المحلي واستراتيجيات الشراء المحلية.
إستراتيجية المشاركة المجتمعية المستمرة وآليات التظلم والشكاوى	وصف لعمليات المشاركة المجتمعية المستمرة التي سيتم تنفيذها، وكذلك وصف لآليات التظلم والشكاوى التي سيتم توفيرها والعمليات التي سيتم استخدامها لإدارة التظلمات والشكاوى.
ترتيبات الحوكمة	مناقشة ترتيبات الحوكمة التي سيتم تطبيقها على عمليات المشاركة المجتمعية الجارية، وآليات التظلم، وعملية المراقبة، وضمان القبول المستمر لبرنامج الاستثمار الاجتماعي.
المراجع	قائمة بجميع المراجع المستخدمة في التقرير، وأي مراجع رئيسية تم الاسترشاد بها في تصميم بحث تقييم الأثر الاجتماعي.
الملاحق	ستكون الملاحق التي سيتم تضمينها مختلفة من مشروع إلى آخر وستتأثر بما تم تضمينه في نص التقرير ولكنها قد تشمل: الاستبيانات ، وجداول المقابلة وقوالب نماذج الموافقة ، وملف تعريف المجتمع الموسع، وبيانات خط الأساس، وتقرير تحديد النطاق (أي قائمة بجميع القضايا التي تعتبر آثار اجتماعية محتملة).

مراجعة معايير فحص تقارير تقييم الأثر الاجتماعي وخطط إدارة الأثر الاجتماعي

تتضمن عمليات تقييم الأثر الاجتماعي بشكل مثالي تقديم تقارير مستمرة إلى مختلف أصحاب المصلحة بما في ذلك المجتمعات المتأثرة وإدارة المشروع، والمعلومات التي تنشأ من خلال تقييم الأثر الاجتماعي يمكن استخدامها قبل وقت طويل من اكتمال تقييم الأثر الاجتماعي، وبسبب هذا الإبلاغ المستمر يجب النظر إلى تقييم الأثر الاجتماعي على أنه عملية وليست منتجًا، ومع ذلك فإنه عادة ما يكون التقرير النهائي مطلوبًا كطريقة لتوثيق المنهجية والإجراءات والنتائج، وتقليديا يتم إصدار بيان للآثار الاجتماعية المكافئة لبيان الأثر البيئي، وغالبا ما يكون تقييم الأثر الاجتماعي أحد مكونات تقييم الأثر البيئي / تقرير الأثر البيئي، وأفضل الممارسات في تقييم الأثر الاجتماعي تتمثل في توفير خطة إدارة الأثر الاجتماعي ، وهي أكثر من مجرد سرد الآثار المحتملة ،حيث أنها تؤكد على كيفية إدارة الآثار وتحدد تدابير التخفيف التي سيتم توفيرها ، و تدابير التعزيز التي سيتم توفيرها ، والمراقبة المستمرة التي سيتم توفيرها، وترتيبات الحوكمة التي سيتم تطبيقها، وبسبب التقارير المستمرة يجب ألا يكون هناك مفاجآت في التقرير، حيث تتطلب الممارسة الجيدة في تقييم الأثر الاجتماعي أن تخضع هذه التقارير (وفي الواقع عملية تقييم الأثر الاجتماعي بأكملها) لمراجعة الأقران المحترفين، وعلى غرار عملية تقييم الأثر البيئي يجب أن تكون هناك فترة للتعليق العام على التقرير قبل قبوله من قبل السلطات التنظيمية، وحتى في حالة عدم وجود متطلبات تنظيمية فإن الممارسة الجيدة ستصر على عملية مراجعة الأقران وقبول التقارير النهائية من قبل المجتمعات المتأثرة والمراجعين الأقران، حيث أن تحديد كيفية تقييم مقبولية التقرير أمر معقد، وتوفر قائمة المراجعة التالية قائمة بالأسئلة التي يجب أخذها في الاعتبار من قبل المراجعين و / أو مجموعات المجتمع في قراءتهم لتقرير تقييم الأثر الاجتماعي أو خطة إدارة الأثر الاجاماعي.

وصف المشروع والبدائل

- هل يقدم التقرير وصفًا كافيًا للمشروع بما في ذلك معلومات كافية عن الموقع، وتصميم المشروع، وحجم التطوير ، والقوى العاملة المطلوبة ، والإطار الزمني المحتمل ، وما إلى ذلك؟
- هل يصف التقرير الأغراض والأهداف التي من المتوقع أن يعالجها التطوير المقترح (المشروع)، لا سيما فيما يتعلق بالتنمية المستدامة للمنطقة المحلية؟
- هل نظر التقرير في البدائل المعقولة للمشروع، بما في ذلك "بديل عدم تنفيذ المشروع"، وقدم إشارة إلى الأسباب الأولية للبديل المفضل، مع مراعاة العواقب الاجتماعية وأهداف التنمية المستدامة؟
- هل هناك مناقشة لخيارات المشروع التي لم يتم تحديدها بعد وما هي المدخلات المطلوبة؟
- هل يصف التقرير الاستخدامات المستقبلية المحتملة للموقع والمناطق المحيطة به؟
- هل يصف التقرير جميع متطلبات الخدمات الإضافية (الماء والكهرباء والصرف الصحي وما إلى ذلك) والأنشطة الإضافية (التجريف، والمحاجر، وما إلى ذلك) التي قد تكون مطلوبة كنتيجة للمشروع أو ضرورية لدعم المشروع (أو التوضيح إن لم هناك متطلبات إضافية)؟
- هل يوثق التقرير ويناقش الإعداد السياقي للمشروع ويقدم معلومات عن المشاريع المماثلة التي حدثت، أو التي تحدث حاليًا، أو من المحتمل أن تحدث بالقرب من المشروع الحالي لتمكين النظر الكافي في الآثار التراكمية في المنطقة؟

وصف منهجية تقييم الأثر الاجتماعي

- هل يصف التقرير بشكل كافٍ المنهجية الشاملة لتقييم الأثر الاجتماعي؟
- هل الطرق المستخدمة لكل جزء من مكونات تقييم الأثر الاجتماعي موصوفة بشكل مرض، ومناسبة ، وتم تنفيذها بشكل صحيح؟
- هل تم وصف إستراتيجية إشراك أصحاب المصلحة لتقييم الأثر الاجتماعي بشكل ملائم؟
- هل كانت الطرق المستخدمة للتنبؤ بالآثار موصوفة بشكل مناسب وكافية؟
- هل تم وصف عملية تحديد أهمية الآثار وهل كانت معقولة؟
- هل كان هناك مناقشة لقيود المنهجية وتقييم الأثر الاجتماعي بشكل عام؟
- هل كان هناك وعي كافٍ واضح بأساليب البحث الاجتماعي ومراجعها المناسبة للأدبيات المتعلقة بأساليب تقييم الأثر الاجتماعي والبحث الاجتماعي بشكل عام؟
- هل كانت هناك مناقشة للآثار الأخلاقية (بما في ذلك الموافقة المستنيرة) لتقييم الأثر الاجتماعي والمشروع؟
- هل كان احترام الشعوب الأصلية واضحًا في النهج المتبع في أساليب البحث الاجتماعي والمشاركة المجتمعية؟
- هل كانت هناك محاولة للاستفادة من المعرفة المحلية في تصميم وتنفيذ برامج الرصد (المرحلة ٤)؟
- هل تم تضمين المعارف التقليدية وعلم الكونيات للشعوب الأصلية "Indigenous cosmologies " والتفاهمات جنبًا إلى جنب مع العلوم الغربية وعلى قدم المساواة في تقييمات الأثر والتقارير العلمية الأخرى؟

الملف التعريفي للمجتمع وبيانات خط الأساس

- هل هناك مناقشة لحجم المنطقة التي يحتمل أن تتأثر من الناحية الاجتماعية (المنطقة الاجتماعية للتأثير، أو المنطقة المتأثرة)؟
- هل يوجد تحليل مناسب لأصحاب المصلحة وتحديد ووصف معقول للمجموعات الاجتماعية المختلفة داخل المنطقة؟
- هل تم تحديد الفئات الضعيفة ومناقشتها على وجه التحديد؟
- هل تم النظر في الجوانب والقضايا الجنسانية على وجه التحديد؟
- هل تم تحديد أي مجموعات أصلية أو قبلية أو عرقية أخرى ذات اهتمام خاص (أم أنه من الواضح أنه لا يوجد أي منها في المنطقة)، وهل هذا الحكم معقول؟
- هل يحدد التحليل ويصف الخصائص المختلفة لمجموعات أصحاب المصلحة المتعددة المتأثرة، لا سيما جوانب ثقافتهم أو اقتصادهم أو سبل عيشهم التي قد تجعلهم عرضة للتغيير بشكل خاص؟
- هل يحدد التحليل المنظمات المحلية والوطنية والدولية التي من المحتمل أن يكون لها اهتمام بالمشروع وخاصة تلك التي لها صلة بأصحاب المصلحة المتأثرين؟
- هل تمت مناقشة التاريخ المحلي بتفاصيل كافية لتوفير فهم معقول لما قد تكون عليه الاهتمامات الاجتماعية الحالية وما هي احتمالية نشوب صراع محلي؟
- هل كان هناك تحديد للمؤشرات الاجتماعية لاستخدامها في جمع البيانات الأساسية؟
- هل تم تقديم مبرر لكل مؤشر اجتماعي؟
- هل هناك مناقشة حول المصادر (الثانوية) الحالية لبيانات خط الأساس واستخدامها؟
- هل تم جمع البيانات الأساسية للمؤشرات الاجتماعية المحددة؟
- هل تم وضع أهداف ومعايير مناسبة لكل مؤشر اجتماعي؟
- هل هناك مناقشة حول فجوات البيانات والقيود المفروضة على أي بيانات موجودة أو يمكن جمعها؟

مشاركة المجتمع وإشراكه

- هل كانت هناك محاولة حقيقية للتعرف على المجموعة الواسعة من أصحاب المصلحة والتعامل معهم وإبلاغهم بالمشروع وآثاره، وطلب مدخلاتهم؟
- هل يوجد دليل على كيفية استخدام مدخلات أصحاب المصلحة في تقييم الأثر الاجتماعي وتخطيط وتطوير المشروع؟
- هل تم توفير قوائم المجموعات التي تم الاتصال بها كجزء من تقييم الأثر الاجتماعي؟
- هل من الواضح أن أساليب المشاركة المتنوعة قد استخدمت لضمان الشمولية، وخاصة لضمان مشاركة النساء والفئات الضعيفة والشعوب الأصلية إن وجدت؟
- هل تم إنشاء العمليات التشاركية في وقت مبكر من تقييم الأثر الاجتماعي والمشروع بحيث يمكن استخدام المدخلات من هذه العمليات وعكسها على تقييم الأثر الاجتماعي وتصميم المشروع؟
- هل توفرت موارد كافية لدعم مشاركة جميع أصحاب المصلحة؟
- هل كانت المشاركة مستمرة، مع تقديم تقارير كافية والتحقق من صحة المعلومات؟
- هل تم الحصول على الموافقة المسبقة والحرة والمستنيرة للمشروع ومن أجل تقييم الأثر الاجتماعي؟ وإذا تم الحصول عليها:
    - هل تم التأكيد بوضوح على الأساس الذي تمت بموجبه الموافقة المسبقة والحرة والمستنيرة؟
    - هل تمت مناقشة الأساس الذي تم من خلاله تحديد "الموافقة"؟
    - هل كانت الموافقة مسبقة حقا؟
    - هل يمكن تحديد حالة الموافقة المستنيرة "الاطلاع الكامل" بشكل معقول؟

تحديد النطاق وتقييم الآثار وتحديد الأهمية

- هل يشير التقرير إلى كيفية إجراء تحديد النطاق؟
- هل كانت هناك مساهمة كافية من أصحاب المصلحة في عملية تحديد النطاق والتقييم؟
- هل يحدد التقرير بوضوح جميع أنشطة المشروع المختلفة ويأخذ في الاعتبار آثار هذه الأنشطة المختلفة على مختلف أصحاب المصلحة؟
- هل يوجد وصف للآثار من حيث طبيعة وحجم التغيير وطبيعة وموقع وعدد وحساسية وهشاشة أصحاب المصلحة المتأثرين؟
- هل يأخذ التحليل في الاعتبار كيف من المرجح أن تستجيب المجموعات المختلفة للآثار؟
- هل يأخذ التحليل في الاعتبار الآثار غير المباشرة (أو الآثار من الدرجة الثانية والأعلى) وكذلك الآثار المباشرة لجميع مراحل المشروع (الإنشاء والتشغيل وما بعد الإغلاق) على جميع المجموعات؟
- هل تم النظر في جميع الآثار المحتملة بشكل معقول؟
- هل كانت هناك مقارنة مع دراسات أخرى لمشروعات مماثلة في أماكن أخرى؟
- هل تم النظر في الآثار الاجتماعية والصحية للآثار البيئية (التغييرات في استخدام الأراضي، والانبعاثات، والتغيرات في التنوع البيولوجي أو النظم البيئية ، وما إلى ذلك) ومناقشتها؟
- هل تمت مناقشة الآثار مع الاخذ في الاعتبار حقوق الإنسان؟
- هل هناك مناقشة كافية حول كيفية ترتيب أولويات الآثار (تحديد الأهمية)؟
- هل هناك نقاش حول الاحتمالات وخطط الطوارئ لإدارة الأحداث غير الطبيعية والحوادث التشغيلية؟
- هل تؤخذ العواقب الاجتماعية الناشئة عن الأحداث غير الطبيعية والحوادث بعين الاعتبار؟

استراتيجيات التخفيف والتعزيز

- هل يقدم التقرير وصفًا لتدابير التخفيف المتوخاة لتجنب و / أو تقليل و / أو معالجة الآثار السلبية الكبيرة التي أحدثها المشروع؟
- هل يناقش التقرير أسباب اختيار طرق التخفيف، ويصف الخيارات المتاحة، خاصة عندما يكون التخفيف غير واضح بذاته؟
- هل ينظر التقرير في الفعالية المحتملة للتخفيف؟ وفي حال كانت الفعالية غير مؤكدة أو محدودة، هل تمت مناقشة الآثار المترتبة على ذلك بشكل كافٍ؟
- هل يناقش التقرير مدى وأهمية الآثار المتبقية؟
- هل يناقش التقرير استراتيجيات المواجهة للتعامل مع الآثار المتبقية و / أو التراكمية؟
- هل كان هناك اعتبار كاف لتدابير التعزيز (أي التغييرات في المشروع المصمم لتعزيز الفوائد للمجتمعات المتأثرة)؟
- هل إمكانات المحتوى المحلي (الوظائف للسكان المحليين، المشتريات المحلية) مدروسة جيدًا؟
- هل إجراءات التخفيف والتعزيز المقترحة عملية وممكنة؟
- هل هناك مناقشة للتغييرات المحتملة في الآثار التي تحدث مع مرور الوقت، والحاجة إلى التغييرات المقابلة في تدابير التخفيف و / أو التعزيز في المستقبل؟
- هل تم تنفيذ عملية تحديد رؤية المجتمع و / أو هل هناك مناقشة لمستقبل المجتمع المفضل أو المنشود؟
- هل هناك مساهمة في الاستثمار الاجتماعي مخطط لها، وهل تم التفاوض على مبادرات الاستثمار الاجتماعي المقترحة بشكل مناسب مع المجتمع؟
- هل مبادرات الاستثمار الاجتماعي المقترحة مستدامة و / أو تحظى بالدعم الكامل من الشركاء المحليين و / أو الحكومة المناسبين؟
- في حال تولي المشروع مسؤولية توفير الخدمات والبنية التحتية، هل توجد استراتيجية خروج لنقل المسؤولية إلى الحكومة، وفي السياق الذي تكون فيه القدرة الحكومية ضعيفة، هل تتضمن استراتيجية الخروج أحكامًا لبناء قدرات الحكومة؟

آليات التظلم وإجراءات المراقبة

- هل يناقش التقرير إنشاء آلية للتظلم؟
- هل هناك دليل على أن آلية التظلم تؤخذ على محمل الجد، وأن أصحاب المصلحة المتأثرين يدركون وجودها، ولديهم ميل للاستفادة منها إذا كان لديهم مخاوف؟
- هل تم وضع عملية مراقبة لجميع الآثار الهامة؟
- هل المجتمعات المتأثرة تشارك في عملية المراقبة بأي شكل من الأشكال؟
- هل كان هناك أي نقاش حول "الإدارة التكيفية"، خاصة فيما يتعلق برصد وإدارة الآثار الاجتماعية؟

إعداد التقارير وترتيبات الحوكمة والقضايا الشاملة

- هل التقرير متاح للجمهور باللغات المناسبة - أو على الأقل جرت محاولات معقولة لجعل المعلومات حول التقرير في متناول السكان المحليين؟
- هل هناك شعور بأن تقييم الأثر الاجتماعي وعمليات تطوير المشروع تلبي توقعات الشفافية المعقولة؟
- هل المعلومات الواردة في التقرير مرتبة بشكل منطقي؟
- هل يصف التقرير كيف أثرت مشاركة المجتمع التي تم القيام بها على تقييم الأثر الاجتماعي، من حيث النتائج والاستنتاجات و / أو النهج المتبع؟
- هل كان هناك موارد ووقت كافيان ومتاحان لإجراء تحقيق شامل في القضايا الاجتماعية؟
- هل يبدو المستشارون محترفين وذوي خبرة ومعرفة بالقضايا الاجتماعية وتقييم الأثر الاجتماعي؟
- هل كان هناك مراجعة من قبل الأقران قام بها محترف مختص في تقييم الأثر الاجتماعي؟
- هل بدأ النظر في القضايا الاجتماعية في وقت مبكر بما يكفي لتمكين الإدارة الفعالة للقضايا الاجتماعية في المراحل الأولى من المشروع؟
- هل هناك دليل على أن موظفي المشروع والإدارة العليا للشركة قد وقعوا على نتائج تقييم الأثر الاجتماعي وأظهروا التزامهم بتنفيذ التوصيات والاستراتيجيات المتفق عليها؟
- هل تم تحديد جميع الأدوار والمسؤوليات للإجراءات المستقبلية بوضوح وتوزيعها على أفراد أو تعيينات وظيفية معينة؟ هل مؤشرات الأداء الرئيسية لأدوارهم تشمل هذه المسؤوليات؟
- هل التزمت جميع الأطراف أو الوكالات الأخرى المشاركة في التقرير بالأدوار الموكلة إليهم في التقرير (مثل الحكومة المحلية والوكالات الحكومية والأطراف الثالثة)؟
- هل تم النظر في أدوار المقاولين والموردين بشكل كاف وهل هناك دليل على وجود عملية للمراقبة لضمان امتثالهم للمقاصد التي تنشأ من تقييم الأثر الاجتماعي؟
- هل يعطي التقرير الانطباع بوجود وعي كاف بالمشروع بالمعنى الاجتماعي؟
- هل كان هناك إحالة مرجعية إلى أي تقييم للأثر البيئي، وتقييم الأثر الصحي و / أو أي وثائق / تقرير آخر ذي صلة ربما تم تكليفه من قبل المشروع أو جهة فاعلة أخرى؟
- هل كان هناك ارتباط ملائم بمؤلفات تقييم الأثر الاجتماعي؟ (وتحديداً المبادئ الدولية لتقييم الأثر الاجتماعي وهذه الوثيقة الإرشادية)؟
- هل يحدد التقرير جميع السياسات واللوائح المحلية والإقليمية والوطنية والدولية المناسبة المسؤولة عن حماية أصحاب المصلحة؟

الخاتمة

يجب اعتبار تقييم الأثر الاجتماعي على أنه عملية إدارة القضايا الاجتماعية للمشاريع، ولكي تكون هذه العملية فعالة يجب أن تبدأ إدارة القضايا الاجتماعية من اللحظة التي يتم فيها وضع تصور المشروع لأول مرة وتستمر حتى مرحلة ما بعد إغلاق المشروع، وعلى الرغم من أن الفهم الأصلي لتقييم الأثر الاجتماعي كان كأداة تنظيمية، إلا أن الاستخدام المعاصر يرى أنه له استخدامات متعددة، ولا يزال من الممكن تطبيق تقييم الأثر الاجتماعي في سياق التنظيم البيئي الوطني أو بسبب متطلبات الوكالات المانحة الدولية، ولكن يمكن أيضًا أن يقوم به المجتمع لمساعدتهم في تقرير ما إذا كانوا سيوافقون على مشروع في عملية الموافقة المسبقة والحرة والمستنيرة أو في تعلم الكيفية للتعامل مع التغيير، ويمكن أيضًا أن تتحمل الشركات مسؤولية تقييم الأثر الاجتماعي كجزء من مسؤوليتها لمعالجة آثارها الاجتماعية وحقوق الإنسان ورغبتها في الحصول على ترخيص اجتماعي للعمل، ومنذ نشأته في السبعينيات تغير تركيز تقييم الأثر الاجتماعي من الاهتمام في المقام الأول بالآثار السلبية للمشاريع، إلى الاهتمام أكثر بكيفية تعزيز المشاريع لتحسين الفوائد التي تعود على المجتمعات، وتقديم قيمة مشتركة، بحيث يمكن للمجتمعات والشركات الاستفادة من المشاريع.

كما تطورت مسؤولية الشركات عن معالجة آثارها الاجتماعية بمرور الوقت، وعلى الرغم من أن الشركات لا تزال ملزمة بالوفاء بمتطلبات اللوائح الوطنية، إلا أنها تحتاج أيضًا إلى تلبية توقعات العديد من أصحاب المصلحة الآخرين، بما في ذلك شركاء المشروع، والداعمين الماليين، ومنظمات الصناعة الدولية، والمنظمات النقابية، والمنظمات غير الحكومية الرقابية، والمجتمع المدني المحلي، و المجتمعات المحلية، ومع صعود العصر الرقمي أصبحت المنظمات غير الحكومية وأصحاب المصلحة في المجتمع المدني والمجتمعات المحلية أكثر وعيًا بحقوقهم، وأكثر تمكينًا، ولديهم أثر محتمل أكبر، والمزيد من الموارد ، ووصول أكبر، وعلاوة على ذلك فإنه مع ظهور أجندة الأعمال التجارية وحقوق الإنسان أصبح هناك أيضًا مطلب قانوني دولي وتوقع عام شرعي بأن تمتثل الشركات لمعايير حقوق الإنسان، وقد لا تكون هذه التوقعات المختلفة دائمًا واضحة أو متماسكة أو منسقة، وقد تكون في الواقع متناقضة، ويمكن أن يساعد تقييم الأثر الاجتماعي في معالجة مخاوف جميع مجموعات أصحاب المصلحة، كما يمكنه بشكل خاص تخفيف الضرر وتعزيز الفوائد.

وسوف يكون لتقييم الأثر الاجتماعي أهمية متزايدة في المستقبل كما سيستمر الطلب على تقييم الأثر الاجتماعي في النمو لعدة أسباب، بما في ذلك زيادة الاستثمار في البلدان النامية، حيث يؤدي الجمع بين المؤسسات الضعيفة وندرة الأراضي المتزايدة إلى احتمال زيادة الصراع بين الشركات والمجتمعات المحلية، خاصةً في حالة عدم تحديد المخاطر مبكرًا وعدم تنفيذ خطط التخفيف في وقت مبكر بما فيه الكفاية أو عدم تنفيذها بالتعاون مع الأشخاص المتأثرين أنفسهم.

والغرض من هذه الوثيقة هو المساعدة في تحديد ما يجب القيام به لمعالجة الآثار الاجتماعية المتعلقة بالمشروع، ويوفر المعيار النهائي للممارسات الجيدة في تقييم الأثر الاجتماعي، ولذا يجب أن يكون دليل ارشادي يستخدم ليس فقط من قبل ممارسي تقييم الأثر الاجتماعي، ولكن أيضًا من قبل موظفي الأداء الاجتماعي للشركة، والمشرعين في الأجهزة الحكومية، ومجتمع التمويل الدولي، والمنظمات غير الحكومية وممثلي المجتمع المتأثر للمناقشة و وضع التوقعات والأداء المعياري فيما يتعلق بإدارة القضايا الاجتماعية الناشئة عن المشاريع، ومن المهم أن نلاحظ أن الممارسين الفرديين لتقييم الأثر الاجتماعي يعملون في مجموعة متنوعة من الأماكن ، ويتم تفويضهم للقيام بمجموعة من المهام، ولكن عادة ما تمثل تلك المهام مجموعة فرعية فقط من المجموعة الواسعة من المهام الموضحة في هذه الوثيقة، لذا فإن ما يمكن توقعه في أي موقف يعتمد بشكل كبير على الترتيبات التعاقدية المحددة، وبغض النظر عن الترتيب التعاقدي الفردي فإن مهمة تقييم الأثر الاجتماعي دائمًا هي العناية بالعميل والمجتمع المتأثر لضمان معالجة جميع القضايا الاجتماعية الرئيسية.

والنقطة الأساسية التي بُني عليها كل شيء في هذه الوثيقة هي أنه بدلاً من النظر إلى تقييم الأثر الاجتماعي باعتباره تكلفة على الأعمال التجارية، فإنه يجب أن يُنظر إليه على أنه عملية إدارة مناسبة ومفيدة تقلل من المخاطر وتجلب الفوائد للشركات والمجتمعات - وبعبارة أخرى تلك العملية التي تقوم على مفهوم القيمة المشتركة، وبالتالي فإن هذا مثال عملي قوي للمشاريع لإجراء تقييم أثر اجتماعي فعال وإدارته.

المراجع الرئيسية في إدارة وتقييم الأثر الاجتماعي

Arce-Gomez, A., Donovan, J. & Bedggood, R. 2015 Social impact assessments: Developing a consolidated conceptual framework. Environmental Impact Assessment Review 51, 85-94. **http://dx.doi.org/10.1016/j.eiar.2014.08.006**
Barrow, C.J. 2000 Social Impact Assessment: An Introduction. London: Arnold.

Becker, H.A. & Vanclay, F. (eds) 2003 The International Handbook of Social Impact Assessment. Cheltenham, UK: Edward Elgar.

DIHR & IPIECA 2013 Integrating Human Rights into Environmental, Social and Health Impact Assessments: A Practical Guide for the oil and gas industry. **http://www.ipieca.org/sites/default/files/publications/Integrating_HR_into_environmental_social_and_HIS_0.pdf**

Egre, D. & Senecal, P. 2003 Social Impact Assessments of large dams throughout the world: Lessons learned over two decades. Impact Assessment & Project Appraisal 21(3), 215-224. **http://dx.doi.org/10.3152/147154603781766310**

Esteves, A.M. & Barclay, M. 2011 Enhancing the benefits of local context: Integrating social and economic impact assessment into procurement strategies. Impact Assessment & Project Appraisal 29(3), 205-215. **http://dx.doi.org/10.3152/146155111X12959673796128**

Esteves, A.M., Franks, D. & Vanclay, F. 2012 Social impact assessment: The state of the art. Impact Assessment & Project Appraisal 30(1), 35-44. **http://dx.doi.org/10.1080/14615517.2012.660356**

Esteves, A.M. & Vanclay, F. 2009 Social Development Needs Analysis as a tool for SIA to guide corporate-community investment: Applications in the minerals industry. Environmental Impact Assessment Review 29(2), 137-145. **http://dx.doi.org/10.1016/j.eiar.2008.08.004**

Franks, D. 2011 "Management of the social impacts of mining", in Darling, P. (ed.) SME Mining Engineering Handbook (3rd end), Littleton: Society for Mining, Metallurgy and Exploration, pp.1817-1825.

Franks, D., Brereton, D. & Moran, C.J. 2013 The cumulative dimensions of impact in resource regions. Resources Policy 38(4), 640-647. **http://dx.doi.org/10.1016/j.resourpol.2013.07.002**

Franks, D. et al. 2014 Conflict translates environmental and social risk into business costs PNAS 111(21), 7576-7581. **http://www.pnas.org/cgi/doi/10.1073/pnas.1405135111**

Franks, D. & Vanclay, F. 2013 Social Impact Management Plans: Innovation in corporate and public policy. Environmental Impact Assessment Review 43, 40-48. **http://dx.doi.org/10.1016/j.eiar.2013.05.004**
Goldman, L.R. (ed) 2000 Social Impact Analysis: An Applied Anthropology Manual. Oxford: Berg.

Hanna, P. & Vanclay, F. 2013 Human rights, Indigenous peoples and the concept of Free, Prior and Informed Consent. Impact Assessment & Project Appraisal 31(2), 146-157. **http://dx.doi.org/10.1080/14615517.2013.780373**

Harvey, B. & Bice, S. 2014 Social impact assessment, social development programmes and social licence to operate: tensions and contradictions in intent and practice in the extractive sector. Impact Assessment & Project Appraisal 32(4), 327-335. **http://dx.doi.org/10.1080/14615517.2014.950123**

João, E., Vanclay, F. & den Broeder, L. 2011 Emphasising enhancement in all forms of impact assessment. Impact Assessment & Project Appraisal 29(3), 170-180. **http://dx.doi.org/10.3152/146155111X12959673796326**

Joyce, S. & Thomson, I. 2000 Earning a social licence to operate: Social acceptability and resource development in Latin America. Canadian Institute of Mining Bulletin 93(1037), 49-53.

Kemp, D. 2010 Community relations in the global mining industry: Exploring the internal dimensions of externally oriented work. Corporate Social Responsibility & Environmental Management 17(1), 1-14. **http://dx.doi.org/10.1002/csr.195**

Kemp, D. & Vanclay, F. 2013 Human rights and impact assessment: Clarifying the connections in practice. Impact Assessment & Project Appraisal 31(2), 86-96. **http://dx.doi.org/10.1080/14615517.2013.782978**

Lockie, S. 2001 SIA in review: Setting the agenda for impact assessment in the 21st century. Impact Assessment & Project Appraisal 19(4), 277-287. **http://dx.doi.org/10.3152/147154601781766952**

Lockie, S. 2007 Deliberation and actor-networks: The 'practical' implications of social theory for the assessment of large dams and other interventions. Society & Natural Resources 20(9), 785-799. **http://dx.doi.org/10.1080/08941920701460317**

Lockie, S. et al. 2009 Coal mining and the resource community cycle: A longitudinal assessment of the social impacts of the Coppabella coal mine. Environmental Impact Assessment Review 29(5), 330-339. **http://dx.doi.org/10.1016/j.eiar.2009.01.008**

O'Faircheallaigh, C. 1999 Making Social Impact Assessment count: A negotiation-based approach for Indigenous people. Society & Natural Resources 12(1), 63-80. **http://dx.doi.org/10.1080/089419299279894**

O'Faircheallaigh, C. 2009 Effectiveness in Social Impact Assessment: Aboriginal peoples and resource development in Australia. Impact Assessment & Project Appraisal 27(2), 95-110. **http://dx.doi.org/10.3152/146155109X438715**

Peltonen, L. & Sairinen, R., 2010 Integrating impact assessment and conflict management in urban planning. Environmental Impact Assessment Review 30(5), 328-337. **http://dx.doi.org/10.1016/j.eiar.2010.04.006**

Petkova, V. et al. 2009 Mining developments and social impacts on communities: Bowen Basin case studies. Rural Society 19(3), 211-228. **http://dx.doi.org/10.5172/rsj.19.3.211**

Rowan, M. 2009 Refining the attribution of significance in social impact assessment. Impact Assessment & Project Appraisal 27(3), 185-191. **http://dx.doi.org/10.3152/146155109X467588**

Rowan, M. & Streather, T. 2011 Converting project risks to development opportunities through SIA enhancement measures: A practitioner perspective. Impact Assessment & Project Appraisal 29(3), 217-230. **http://dx.doi.org/10.3152/146155111X12959673796164**

Taylor, C.N., Bryan, H. & Goodrich, C.G. 2004 Social Assessment: Theory, Process and Techniques. Middleton (WI, USA): Social Ecology Press.

Tilt, B., Braun, Y. & He, D. 2009 Social impacts of large dam projects: A comparison of international case studies and implications for best practice. Journal of Environmental Management 90 (Supplement 3), S249–S257. **http://dx.doi.org/10.1016/j.jenvman.2008.07.030**

Vanclay, F. 2002 Conceptualising social impacts. Environmental Impact Assessment Review 22(3), 183-211. **http://dx.doi.org/10.1016/S0195-9255(01)00105-6**

Vanclay, F. 2003 International Principles for Social Impact Assessment. Impact Assessment & Project Appraisal 21(1), 5-11. **http://dx.doi.org/10.3152/147154603781766491**

Vanclay, F. 2004 The Triple Bottom Line and Impact Assessment: How do TBL, EIA, SIA, SEA and EMS relate to each other?. Journal of Environmental Assessment Policy & Management 6(3), 265-288. **http://dx.doi.org/10.1142/S1464333204001729**

Vanclay, F. 2006 Principles for Social Impact Assessment: A critical comparison between the International and US documents. Environmental Impact Assessment Review 26(1), 3-14. **http://dx.doi.org/10.1016/j.eiar.2005.05.002**

Vanclay, F. 2012 The potential application of Social Impact Assessment in integrated coastal zone management. Ocean & Coastal Management 68, 149-156. **http://dx.doi.org/10.1016/j.ocecoaman.2012.05.016** Vanclay, F. (ed.) 2014 Developments in Social Impact Assessment. Cheltenham: Edward Elgar.

Vanclay, F. & Esteves, A.M. (eds) 2011 New Directions in Social Impact Assessment: Conceptual and Methodological Advances. Cheltenham (UK): Edward Elgar.

Webler, T. & Lord, F. 2010 Planning for the human dimensions of oil spills and spill response. Environmental Management 45(4), 723-738. **http://dx.doi.org/10.1007/s00267-010-9447-9**

Wong, C. & Ho, W. 2015 Roles of social impact assessment practitioners. Environmental Impact Assessment Review 50, 124-133. **http://dx.doi.org/10.1016/j.eiar.2014.09.008**

Zandvliet, L. & Anderson, M. 2009 Getting it Right: Making Corporate-Community Relations Work. Sheffield: Greenleaf.

المصادر والروابط الرئيسية الأخرى ذات الصلة بتقييم الأثر الاجتماعي وإدارته

International Association for Impact Assessment (IAIA), the professional association for all impact assessment practitioners, **http://www.iaia.org**

SIAhub, a resource-base and network for people specifically interested in SIA
http://www.socialimpactassessment.com

The Practitioners Platform, a discussion forum for social performance practitioners in the extractives sector
http://managesocialperformance.com

International Association for Public Participation (IAP2), a professional association promoting participation
http://www.iap2.org/

The International Network on Displacement and Resettlement **http://indr.org/**
Anglo American SEAT **http://www.angloamerican.com/development/social/seat**

Equator Principles **http://www.equator-principles.com/**

IBA Community Toolkit: Negotiation and Implementation of Impact and Benefit Agreements.
http://www.ibacommunitytoolkit.ca

International Finance Corporation Performance Standards and Guidance Notes
http://www.ifc.org/performancestandards

International Council on Mining and Metals (ICMM), an industry association to address sustainable development issues **http://www.icmm.com/**

International Hydropower Association, **http://www.hydrosustainability.org**

IPIECA, the global oil and gas industry association for environmental and social issues **http://www.ipieca.org/**

Mining and Resettlement eLibrary, Centre for Social Responsibility in Mining, University of Queensland.
https://www.csrm.uq.edu.au/mining-resettlement/elibrary

OECD Guidelines for Multinational Enterprises **http://mneguidelines.oecd.org/text/**

United Nations Guiding Principles on Business and Human Rights
http://www.ohchr.org/Documents/Publications/GuidingPrinciplesBusinessHR_EN.pdf

World Bank, Social Analysis Sourcebook, **http://go.worldbank.org/HRXPCILR30**

World Commission on Dams 2000 Dams and Development: A New Framework for Decision-Making. London: Earthscan. **http://www.internationalrivers.org/files/attached-files/world_commission_on_dams_final_report.pdf**

مسرد مصطلحات ومفاهيم تقييم الأثر الاجتماعي

إخلاء المسئولية: يوجد أدناه مجموعة فرعية من المفردات في مجال ممارسة تقييم الأثر الاجتماعي، وعلى الرغم من أنه تم محاولة للتركيز على المصطلحات الخاصة بتقييم الأثر الاجتماعي ، إلا أن ممارسو تقييم الأثر الاجتماعي يعملون في قطاعات متعددة واللغة المستخدمة في تقييم الأثر الاجتماعي لا تشمل فقط المصطلحات الخاصة بتقييم الأثر الاجتماعي ولكن تشمل أيضًا المصطلحات في تقييم الأثر البيئي***(EIA)*** ، ومصطلحات من مجالات تقييم الأثر الأخرى وكذلك مصطلحات من الصناعات التي يعمل فيها ممارسو تقييم الأثر الاجتماعي، وتهدف الأوصاف الواردة هنا إلى المساعدة في الفهم لا أن تكون عبارات تعريفية، وفي حين أن العديد من الأوصاف أصيلة لهذه الوثيقة (ربما تعتمد على مصادر متعددة)، فإن البعض الآخر عبارة عن عبارات قياسية إلى حد ما يمكن أن تكون مشتركة بين مجموعة من المصادر.

الأثر الفعلي
Actual impact

يشير إلى الآثار الاجتماعية التي تتعرض لها المجتمعات بالفعل، خلافاً للآثار المتوقعة التي ستختبرها.

الجمهور المتضرر
Affected publics

الأشخاص الذين يعيشون في مكان قريب؛ وسوف يسمعون أو يرون أو يشعرون بالمشروع المقترح ؛ أو أولئك الذين سيُجبرون على الانتقال طواعية أو غير طوعية ؛ أو أولئك الذين لديهم مصلحة في المشروع أو تغييرات السياسة (سواء كانوا يعيشون في مناطق التأثير الأولية أو الثانوية أم لا) ؛ أو اولئك المهتمون بالموارد التي يحتمل أن تتأثر ؛ أو أولئك الذين قد يستخدمون عادة الأرض المتضررة ؛ أو الذين سوف يتأثرون بتدفق العمال الموسمين أو المؤقتين أو الدائمين المرتبطين بالمشروع.

الإغتراب
Alienation

مفهوم العلوم الاجتماعية الذي يشير إلى العمليات الاجتماعية التي تغرّب الأفراد (تحويلهم إلى أجانب أو غرباء)، ونتيجة الاغتراب هي الافتقار إلى الانتماء، وتجربة الانفصال، والافتقار إلى المعنى، والضعف، والافتقار إلى الفاعلية، وبالتالي فهي عملية تؤثر بشدة على الصحة العقلية (وفي النهاية الصحة الجسدية) للأفراد المتضررين، ويتجلى ذلك في العزلة الاجتماعية واليأس والاكتئاب الطبي ومجموعة من السلوكيات الأخرى المتعلقة بالصحة.

سبل العيش البديلة
Alternative livelihoods

(وتسمى أيضًا الفرص الاقتصادية البديلة) تشير إلى عملية تحديد واختيار وتطوير مجموعة من الأنشطة المدرة للدخل لاستبدال أو زيادة أنشطة سبل العيش الحالية للأشخاص المتأثرين من المشروع، وهذا مهم بشكل خاص في حالة النزوح الاقتصادي أو المادي، ولكن يمكن أن يكون أيضًا جزءًا من إنشاء الفوائد أو برامج الاستثمار الاجتماعي للمشروع.

منطقة التأثير
Area of influence

في تقييم الأثر البيئي يشير هذا المصطلح إلى المنطقة المادية (والمكونات مثل الهواء والماء والتربة) التي يخلق عليها المشروع الآثار (بما في ذلك اللا أحيائية والحيوية والاجتماعية والاقتصادية) الناجمة عن المشروع (والأنشطة المرتبطة به)، وبالتالي فهي لا تشمل مساحة سطح الأرض فحسب، بل تشمل أيضًا أداء أي نظم إيكولوجية بحرية وبرية ؛ والهواء الطلق ومستجمعات المياه (السطحية أو الجوفية) ؛ وجميع الفئات الاجتماعية بما في ذلك الأفراد والمجتمعات والشركات (خاصة الشركات الصغيرة والمتوسطة) والمنظمات والوكالات الحكومية، (انظر أيضًا منطقة التأثير الاجتماعى).

الحرفي
Artisanal

تعني كلمة "حرفي" العمل باليدين، و "الحرفي" هو حرفي ماهر ، وغالبًا ما يتم تطبيقه على عمال المناجم الصغيرة وضيقة النطاق أو صيادي الكفاف.

عقلية مجتمعية
Asocietal mentality

موقف لا يأخذه الناس بالحسبان، أو بمعنى أن القضايا الاجتماعية ليست مهمة ولا تحتاج إلى أخذها في الاعتبار.

خط الأساس
Baseline

يشير إلى البيانات الخاصة بمجموعة من المؤشرات المختارة التي تم قياسها بالقرب من بداية المشروع والتي تُستخدم لتتبع التغيير بمرور الوقت، وتصبح البيانات الأساسية نقطة مرجعية جنبًا إلى جنب مع القيم المرجعية الأخرى، والتي يمكن مقارنة الأوضاع المستقبلية بها، وعلى الرغم من أن البيانات الأساسية الأصلية تشير إلى نقطة زمنية محددة، فإن ملف تعريف المجتمع يجب أن يبرز الاتجاهات في منطقة المشروع بحيث يمكن إجراء مقارنة بين ما كان من المحتمل أن يحدث مع المشروع وبدونه.

الانتماء
Belongingness

الشعور بالانتماء إلى فئة اجتماعية، وهي حاجة إنسانية عاطفية مهمة، وينتج عن العديد من المشاريع انخفاض الشعور بالانتماء، إما بسبب التغيرات المادية والاجتماعية التي تحدث، ووجود الوافدين الجدد، وكذلك ايضاً بسبب العمليات التي تحدث وتسبب الاغتراب.

المقارنة المرجعية
Benchmark

معيار مقارنة أو نقطة مرجعية، حيث أنه يجب أن يتم تحديد مقارنة مرجعية لكل مؤشر اجتماعي يتم اختياره لمراقبته وذلك لتقديم بعض المعايير أو القيم التي يمكن استخدامها كنقطة مرجعية، فعلى سبيل المثال قد يكون المعيار هو المستويات المقبولة لمنظمة الصحة العالمية لتلوث الهواء أو التعرض للضوضاء، أو للعدد المتوقع من الأطباء لكل ألف شخص من السكان.

المستفيدون Beneficiaries	الأفراد والمجتمعات والمنظمات المتوقع أن يستفيدوا من المشروع أو البرنامج.
أفضل الممارسات Best practice	مجموعة من المبادئ التوجيهية والأخلاق والأفكار والإجراءات والأساليب التي تمثل أفضل (أنسب) طريقة للعمل في مجال معين من الممارسة، وعلى الرغم من إمكانية وصف أفضل الممارسات من قبل جمعية مهنية ، إلا أنها بشكل عام مفهوم غامض يشير إلى معيار مرجعي طموح.
المدينة المزدهرة Boomtown	مجتمع أو بلدة أو مدينة تشهد نموًا سريعًا للغاية.
حقل داكن Brownfield	يشير إلى المشروع تنموي الذي يقع في مكان به خبرة سابقة لمشاريع لديها ارث تاريخي من القضايا التي يجب معالجتها.
أتباع المخيم Camp follower	يشير هذا المصطلح عمومًا إلى المدنيين الذين يتبعون الجيوش، وعادة ما يخدمون احتياجات جنود المعسكرات من خلال توفير السلع والخدمات التي لا توفرها السلطات العسكرية، على سبيل المثال بعض الأطعمة، والغسيل، والكحول والمخدرات، والتمريض، والخدمات الجنسية، ويستخدم المصطلح الآن على نطاق أوسع لوصف رواد الأعمال الذين يقدمون الخدمات للعمال في معسكرات البناء ومواقع المشاريع، (انظر أيضًا تأثير موضع الجذب).
بناء القدرات Capacity building	عملية منسقة من التدخلات مثل برامج التدريب التي تركز عادة على بناء رأس المال البشري وتحسين الممارسات المؤسسية وترتيبات الادارة.
رؤوس الأموال the Capitals	يشير إلى إطار عمل للتفكير في الاستدامة وتحقيق نتائج التنمية من حيث الأصول (أو رؤوس الأموال) مثل رأس المال الطبيعي، ورأس المال البشري ، ورأس المال الاجتماعي ، ورأس المال المالي ، ورأس المال المصنّع ، وأحيانًا رأس المال السياسي والمؤسسي ، و رأس المال الثقافي والروحي، ةهناك العديد من الأطر التي تستخدم العواصم كعنصر أساسي بما في ذلك نهج سبل العيش المستدامة.
المسارات السببية Causal pathways	وهو مفهوم يرتبط بالتقييم والتفكير المنظومي، ويشير إلى العلاقات السببية (على الأقل في الارتباطات) بين العناصر المختلفة في النظام، وفي تقييم الأثر الاجتماعي يشير إلى تسلسل تجارب الآثار الأولية والثانوية وبين عمليات التغيير الاجتماعي والآثار الاجتماعية.
هيئة محلفين المواطنين citizens' jury	أسلوب تداول حيث يتم اعطاء اتخاذ القرار (ربما حول اختيار البديل الأفضل) إلى لجنة من الأشخاص العاديين (حوالي ١٢) يتم اختيارهم من الجمهور المخول لهم مناقشة القضايا ذات الصلة نيابة عن المجتمع، وعلى الرغم من أنها من المفترض أن تكون لجنة عامة لا أن تكون لجنة خبراء ، إلا أنه من المتوقع مع ذلك أن يتعرفوا على القضايا ذات الصلة ويطرحون أسئلة على الخبراء ويطلبون الحصول على المعلومات حسب الحاجة، وتميل القرارات التي يتخذها المحلفون المواطنون أن يكون لها شرعية أكبر بين المجتمع المحلي من تلك التي تتخذها العمليات التي يقودها الخبراء.
المجتمع المدني Civil society	شبكة الأفراد والجماعات (الرسمية وغير الرسمية) - وعلاقاتهم، والأعراف والممارسات الاجتماعية - التي تشمل أنشطة المجتمع والتي تكون منفصلة عن مؤسسات الدولة والسوق، وتشمل المنظمات الدينية، والجماعات المجتمعية، والمؤسسات، والنقابات، والجمعيات المهنية، والنقابات العمالية، والمؤسسات الأكاديمية، ووسائل الإعلام، ومجموعات الدفاع أو الضغط، والأحزاب السياسية ، إلخ.
التخطيط للإغلاق Closure planning	عملية تخطيط وإدارة موقع المشروع لحالة ما بعد الإغلاق، بمعنى آخر بعد إغلاق المنجم أو المصنع، والممارسة الجيدة لتقييم الأثر الاجتماعي يضمن أن يكون تخطيط ما بعد الإغلاق مدمجًا في عملية التخطيط وأن يؤخذ في الاعتبار في مرحلة مبكرة من مرحلة الانشاء، وهذا مهم للغاية خاصة في سياق التعدين حيث يوجد تقلب في أسعار الموارد التي تؤثر على جدوى المنجم.
سجل الالتزامات Commitments register	وثيقة عامة رسمية تسجل أي وعد تقدمه الشركة للمجتمع خاصة فيما يتعلق بأي تخفيف أو فائدة موعودة.
تسليع Commodification	العمليات التي يتم من خلالها تحويل الثقافة المحلية والمشغولات الثقافية المحلية إلى سلع وبالتالي يتم تقليل التقاليد الدينية والعادات والمهرجانات المحلية لتتوافق مع توقعات أولئك الذين يشترون، وهو مفهوم جاء من الآثار الاجتماعية للسياحة، ولكن يمكن أن يحدث في أي موقف تتلامس فيه الثقافة المحلية مع مجموعة ثرية من الغرباء.
القانون العام Common law	يشير القانون العام إلى القوانين وتفسير القوانين المتصور وجودها في المجتمع والتي يظهرها القضاة في بيانات المحكمة (السوابق)، ويمكن أن يتناقض القانون العام مع القانون التشريعي ، وله مكانة قانونية في البلدان التي

	تستمد أنظمتها القانونية من النظام الإنجليزي، ولا تعترف الأنظمة القارية الأوروبية (مثل القانون الروماني والقانون الفرنسى أو القانون النابليوني) بالقانون العام، وفي بعض النواحي يشبه القانون العام القانون العرفي.
كومونيتاس Communitas	مصطلح في العلوم الاجتماعية (من اللاتينية) مما يعني إحساسًا قويًا بالمجتمع خاصةً عندما يتم بناؤه من خلال المشاركة في الطقوس أو الاحتفال المجتمعي.
مجتمع Community	مفهوم شائع الاستخدام ولكنه متنازع عليه ويمكن تطبيقه على مستويات مختلفة، وعلى الرغم من أنه يشير عمومًا إلى مجموعة قائمة على المكان من الأشخاص الذين يُفترض أن لديهم بعض الإحساس بالهوية المشتركة ، وبعض التفاعلات المشتركة في الحياة اليومية ، وبعض التفاعلات الاجتماعية والمؤسسات السياسية المشتركة، وعلى الرغم من أن الأفراد يواجهون بعض الآثار الاجتماعية على المستوى الشخصي ، فإن الافتراض العام في تقييم الأثر الاجتماعي هو أن الناس يعيشون ويعملون ويلعبون في مجموعات اجتماعية تسمى المجتمعات ، والتي تعتبر بالتالي محور التركيز الأساسي في تقييم الأثر الاجتماعي.
اتفاقيات المجتمع Community agreements	(انظر اتفاقية الآثار والمنافع)
أصول المجتمع Community assets	الموارد في المجتمع التي يمكن استخدامها لتحسين نتائج التنمية للمجتمع، وهي تشمل الأشخاص والمنظمات الذين يمكنهم المساعدة في تحقيق أهداف المجتمع ، ولكنها تشير أيضًا إلى الأماكن والمعالم السياحية والموارد المادية سواء كانت طبيعية أو اصطناعية التي يقدرها المجتمع.
تماسك المجتمع Community cohesion	يشير إلى الإحساس بالانسجام في الموقع (منطقة ريفية أو بلدة أو مدينة) ، والذي يمكن تأسيسه من خلال مستويات: قبول وتقييم التنوع الاجتماعي ؛ شعور مشترك بالانتماء عبر جميع الفئات ؛ رؤية وصورة مقبولة على نطاق واسع للمكان ؛ فرص الحياة المتشابهة بشكل معقول والوصول إلى الخدمات ؛ وعلاقات اجتماعية إيجابية بين الناس من خلفيات مختلفة.
التنمية المجتمعية Community development	العملية طويلة المدى التي يعمل من خلالها الأشخاص المهمشون أو الذين يعيشون في فقر معًا لتحديد احتياجاتهم، وإحداث التغيير، وممارسة المزيد من التأثير في القرارات التي تؤثر على حياتهم والعمل على تحسين نوعية حياتهم ، والمجتمعات التي يعيشون فيها، والمجتمع الذي هم جزء منه.
اتفاقية تنمية المجتمع Community development Agreement	مفهوم مشابه جدًا لاتفاقية الآثار والمنافع Impacts & Benefits Agreement (IBA) ، ولكنها اتفاقية يمكن أن تبدأها الحكومة بدلاً من الاتفاقية الثنائية بين الشركة والمجتمع التي تميل إلى أن تكون اتفاقية آثار ومنافع.
المشاركة المجتمعية Community engagement	المشاركة المجتمعية مصطلح يستخدم لوصف الطرق العديدة التي يمكن للناس من خلالها التفاعل والمشاركة في عمليات صنع القرار، وتشبه مشاركة المجتمع "المشاركة العامة" و " إشراك المجتمع المحلي"، حيث تستخدم هذه المصطلحات غالبًا بالتبادل، ومع ذلك فإن المشاركة المجتمعية هي المصطلح المفضل حاليًا لأنها تؤكد على عمق أكبر للمشاركة أو الشراكة في عملية صنع القرار والمزيد من الاحترام للأشخاص، كما أنها تتصل بلغة خطاب مختلفة وتمثل تطور الفهم خلال سلسلة متصلة من التشاور إلى التمكين.
آلية التظلم المجتمعي Community grievance mechanism	آلية تظلم مصممة خصيصًا لتمكين وصول أعضاء المجتمعات المتأثرة بالمشروع.
البنية التحتية للمجتمع Community infrastructure	الخدمات والمرافق العامة والخاصة التي تساهم في الجودة العامة للحياة (مثل الصحة ، والنقل ، والطاقة ، والتعليم ، والمياه وجودة المياه، وخدمات الصرف الصحي).
عقلية المجتمع Community mindedness	إلى أي مدى يكون لدى الأفراد في موقع معين فكرة عن كونهم جزءًا من المجتمع ، ومدى المساعدة في المجتمع من خلال المشاركة في الأنشطة المجتمعية ، وكونهم جيراناً جيدين (أي أن يكون لديهم حسن الجوار).
ملف تعريف للمجتمع Community profile	وصف المجتمعات التي يحتمل أن تتأثر بالتدخل المخطط له.
رؤية المجتمع Community visioning	عملية تطوير إجماع حول المستقبل الذي يريده المجتمع، ثم تحديد ما هو ضروري لتحقيق ذلك، أي أنها كلا من عملية تكوين الرؤية ونتائج الرؤية.
مدينة الشركة Company town	تسوية حيث تعمل الغالبية العظمى من الأشخاص في نفس الشركة أو على الأقل واحدة من العديد من الشركات التى تخدم نفس المشروع.
تعويض Compensation	عندما لا يمكن تجنب الآثار، فإن التعويض يعني تعويض الأشخاص إما بشكل فردي أو جماعي، ويمكن أن يكون التعويض في شكل مدفوعات نقدية، أو يمكن أن يكون في شكل توفير أنشطة إنمائية أخرى، مثل توفير مستشفى

	أو مدرسة أو مكتبة عامة، وفي حين أن التعويض يمكن أن يكون استجابة لشرط قانوني ناشئ عن حقوق الملكية للمجتمع المتضرر ، كما يمكن أن يتم ذلك أيضًا من قبل المشروع كبادرة حسن نية أو كنتيجة تفاوضية.
السلطة المختصة Competent authority	أي شخص أو منظمة لديها تفويض قانوني أو سلطة أو صلاحية أو نفوذ لأداء وظيفة معينة، وفي مصطلحات تقييم الأثر الاجتماعي / تقييم الأثر البيئي عادة ما تشير إلى السلطة التي تمنح الترخيص البيئي (انظر أيضًا الوكالة التشريعية).
امتثال Compliance	يعني الالتزام بالقانون وأية أنظمة تحكم النشاط، وفي سياق تقييم الأثر يشير إلى مدى مراعاة شروط ترخيص المشروع، وبشكل عام فإنه من المتوقع أن يكون هناك تدقيق أو متابعة دورية لضمان الامتثال.
مستشار/محقق الامتثال Compliance Advisor Ombudsman (CAO)	مكتب مستقل (مسؤول مباشرة أمام رئيس مؤسسة التمويل الدولية / مجموعة البنك الدولي) يستجيب لشكاوى المتأثرين من المشاريع التي تمولها مؤسسة التمويل الدولية، وينظر فقط فيما إذا كانت مؤسسة التمويل الدولية قد اتبعت الإجراءات المناسبة.
التواطؤ Complicity	كلمة مستخدمة في خطاب حقوق الإنسان، حيث يجب ألا تكون الشركات متواطئة في انتهاكات حقوق الإنسان من قبل أطراف ثالثة، ويُنظر إلى التواطؤ على أنه يشمل أيًا مما يلي: التسبب في انتهاك حقوق الإنسان أو المساهمة فيه من خلال تمكين الانتهاك أو تفاقمه أو تسهيله، أو كان يعلم أو كان عليه أن يتوقع أن انتهاكات حقوق الإنسان من المحتمل أن تحدث من سلوكه ؛ وكان قريبًا من انتهاك حقوق الإنسان إما جغرافيًا أو من خلال قوة علاقاته ومدتها أو صوته.
الشروط Conditionalities	في معونة تنموية يشير هذا إلى استخدام الشروط المرتبطة بالقرض أو تخفيف عبء الديون أو المعونات الثنائية ؛ وفي الترخيص البيئي يشير إلى شروط الترخيص.
حل/إدارة النزاع Conflict resolution/management	غالبًا ما تغير تدخلات التنمية علاقات القوة بين المجموعات في المجتمع، حيث قد تخسر بعض المجموعات بينما تستفيد مجموعات أخرى من مثل هذه التدخلات ونتيجة لذلك قد تظهر الصراعات، وتعد النزاعات جزءًا طبيعيًا من التفاعل الاجتماعي، ولكن عندما تصبح وظيفتها مختلة يكون لها أثر سلبي على جميع المشاركين، وبالتالي فإن الآليات والتقنيات الفعالة لمنع النزاعات وإدارتها وحلها ضرورية لحل النزاعات أو إبقائها ضمن الحدود المقبولة، فالشفافية وتبادل المعلومات يمكن أن تقضيان على النزاعات التي تسببها المعرفة غير الكاملة أو المشوهة، كما يمكن للقبول والمساحة الواسعة للتعبير عن وجهات النظر المختلفة أن تمنع تطور أشكال أكثر تدميراً من الصراع.
الموافقة Consent	كلمة أخرى للتوافق مع شيء ما، ويمكن أن تعني أيضًا امتلاك القدرة على منح أو حجب الموافقة على المشروع، وعلى الرغم من أن الوكالة المشرعة تتحمل مسؤولية تحديد شروط الموافقة، ففي بعض الظروف قد يكون لدى السكان المحليين أيضًا القدرة على إعطاء أو حجب الموافقة على المشروع (انظر الموافقة الحرة والمسبقة والمستنيرة FPIC)، ويرتبط مفهوم الموافقة ارتباطًا وثيقًا بالثقة، ويمكن لممارسي تقييم الأثر الاجتماعي في كثير من الأحيان بناء الموافقة على عملية تقييم الأثر الاجتماعي (إن لم يكن المشروع) من خلال إظهار أن هناك مشكلة تحتاج إلى معالجة، وأن مجموعة واسعة من المجموعات تشارك في معالجتها، وأن عملية حل المشكلة عادلة.
الكوزمولوجيا علم الكونيات cosmology	فهم الأصل والتاريخ والتطور والقوانين الثقافية المتعلقة بالفضاء أو الكون في ثقافة معينة أو نظام أسطوري.
تحليل التكاليف والفوائد Cost Benefit Analysis	(يُطلق عليه أيضًا تحليل الفوائد والتكاليف) وهو نهج اقتصادي لتقييم البدائل للأعمال التجارية عادةً عن طريق تحديد نسبة الفوائد إلى التكاليف، وفي العقود الماضية تم استخدامه على نطاق واسع في تقييم الأثر ، لكنه لم يكن شائعًا في تقييم الأثر الاجتماعي لأنه يسعى إلى تقديم جميع الآثار من الناحية النقدية فقط.
الواقع المضاد Counterfactual	في علم النفس يشير الواقع المضاد إلى تمثيل عقلي أو صورة لمسار بديل في الماضي أو المستقبل، كطريقة لتصور الاحتمالات الأخرى لما حدث بالفعل، ويمكّن ذلك الأفراد من معالجة مشاعرهم حول الأحداث الماضية (مثل ما يتعلق باللوم والشعور بالذنب والندم و "لماذا أنا؟" ، وما إلى ذلك) وأيضًا كطريقة للتعلم من التجارب، ويمكن إضفاء الطابع الرسمي على هذا التعلم في تحليل السيناريو، ومع ذلك في دوائر التقييم يكون للواقع المضاد معنى مختلف حيث يشير إلى المقارنة بين ما حدث بالفعل وما كان سيحدث في غياب التدخل.
إهانة ثقافية Cultural affrontage	فعل متعمد مهين أو مسيء للغاية ، مثل انتهاك أو تدنيس المواقع المقدسة ، أو الانتهاك المتعمد للمحرمات أو غيرها من الأعراف الثقافية الهامة.
التراث الثقافي Cultural heritage	يشير إلى إرث المشغولات المادية والصفات غير الملموسة لمجموعة أو مجتمع موروثة من الأجيال الماضية ، ومحفوظة الى الوقت الحاضر ، ومُنحت لصالح الأجيال القادمة، ويشمل التراث الثقافي الثقافة الملموسة (مثل المباني والآثار والكتب والأعمال الفنية والمصنوعات اليدوية) ، والثقافة غير الملموسة (مثل الفولكلور والتقاليد

	واللغة والمعرفة التقليدية) ، والتراث الطبيعي (بما في ذلك المناظر الطبيعية ذات الأهمية الثقافية ، وموائل الحياة البرية المهمة والتنوع البيولوجي).
تقييم أثر التراث الثقافي Cultural heritage impact assessment	عملية تقييم الآثار المحتملة لتطوير مقترح على المظاهر المادية للتراث الثقافي للمجتمع بما في ذلك المواقع والهياكل والبقايا ذات القيمة أو الأهمية الأثرية والمعمارية والتاريخية والدينية والروحية والثقافية والبيئية أو الجمالية، ويتم تقييم الآثار على التراث الثقافي غير المادي في تقييم الأثر الثقافي.
تقييم الأثر الثقافي Cultural impact assessment	شكل من أشكال تقييم الأثر يأخذ في الاعتبار آثار المشروع على وجه التحديد على ثقافة مجموعة اجتماعية معينة (مثل السكان الأصليين أو مجموعة عرقية محددة)، وسيأخذ في الاعتبار من بين أمور أخرى القيم وأنظمة المعتقدات والقوانين العرفية واللغة (اللغات) والعادات والاقتصاد والعلاقات مع البيئة المحلية وأنواع (بيولوجية) معينة والتنظيم الاجتماعي وتقاليد المجتمع المتأثر، وبالنظر إلى أن الآثار الثقافية يجب أن تكون جزءًا من تقييم الأثر الاجتماعي ، فإن تقييم الأثر الثقافي هو مكون فرعي من تقييم الأثر الاجتماعي ولكنه مرتبط ارتباطًا وثيقًا بالآثار الاجتماعية الأخرى مما يجعله تمييزًا لا معنى له ، إلا بقدر ما يشير إلى منظور وهدف تقييم الأثر - أي توجيه تقييم الأثر الاجتماعي، ولفهم الآثار الاجتماعية لمشروع ما على ثقافة المجتمع المحلي.
الحساسية الثقافية Cultural sensitivity	صفة فردية لإدراك الاختلافات الثقافية ومعرفة كيفية العمل في مواقف تعدد الثقافات، وتنشأ العديد من الآثار الاجتماعية بسبب نقص الحساسية الثقافية لدى العديد من موظفي المشروع.
ثقافة Culture	الجوانب المادية وغير المادية لأسلوب الحياة التي يتم تشكيلها ونقلها بين أعضاء المجتمع أو المجتمع الأكبر، ويشار إليها أحيانًا بالمعتقدات والقيم والمعايير والسلوكيات واللغة والأشياء المادية المشتركة التي تنتقل من جيل إلى آخر.
الآثار التراكمية Cumulative impacts	الآثار المتتالية والمتراكمة والمشتركة لمشروع واحد أو أكثر (المشاريع القائمة والحالية والمستقبلية المتوقعة) على المجتمع أو الاقتصاد أو البيئة، ويمكن أن تنشأ عن تجمع و / أو تفاعل الآثار داخل نظام اجتماعي أو بيئي ويتم تحديدها من منظور الناس أو البيئة التي تعاني منها.
القانون العرفي Customary law	الممارسات والمعتقدات الثقافية التي تعتبر جزءًا حيويًا وجزئيًا من النظام الاجتماعي والاقتصادي لثقافة معينة بحيث يتم التعامل معها كما لو كانت قوانين ومنحها وضعًا (شبه) قانونيًا - وبالتالي فإنها العادات التي يتم قبولها كمتطلبات قانونية أو قواعد سلوك إلزامية.
الحقوق العرفية Customary rights	الحقوق التي يتم تطبيقها بسبب العادات أو الثقافة.
تاريخ التوقف Cut-off date	مصطلح مستخدم في عمليات إعادة التوطين للإشارة إلى التاريخ الذي لن يتم بعده إدراج الأشخاص ضمن قائمة الأشخاص الذين تم تحديدهم كأشخاص متأثرين بالمشروع وبالتالي يحق لهم الحصول على المساعدة في إعادة التوطين والتعويض.
المشاورة Deliberation	(والتشاور) مفهوم متعدد الأبعاد يمكن تعريفه على أنه حوار يهدف إلى إحداث تفكير عميق (أي دراسة جادة) للخيارات والإمكانيات بطريقة مفتوحة وشاملة (أي دون تدخل السلطة أو السياسة)، والذي يأخذ في الاعتبار اهتمامات جميع أصحاب المصلحة.
مساحة التشاور Deliberative space	بيئة مادية تفضي إلى التشاور.
أثر التقليد Demonstration effect	العواقب على الأفراد التي تأتي من مراقبة الآخرين، حيث أنه في تقييم الأثر الاجتماعي يمكن أن يشمل ذلك المواقف التي يحاول فيها أعضاء المجتمع المضيف محاكاة أنماط الحياة والسلوكيات والمواقف و / أو لغة الوافدين الجدد مثل العمال الوافدين أو السياح، ويمكن أن يؤدي هذا إلى العديد من الآثار الاجتماعية السلبية، بما في ذلك زيادة تكاليف المعيشة والإحباط واشكالية تغيير الثقافة، ومن المحتمل أن يؤدي أيضًا إلى آثار اجتماعية إيجابية في شكل نقل المعرفة بين المتعاقدين الدوليين والشركات الصغيرة والمتوسطة.
الأثر المباشر (أو التأثير) Direct impact (or effect)	أثر يحدث كنتيجة مباشرة للتدخل المخطط له، وقد يُطلق عليه أيضًا الأثر الأساسي أو الأثر من الدرجة الأولى، وفي تقييم الأثر الاجتماعي يشير هذا المصطلح إلى التغييرات الاجتماعية والآثار الاجتماعية التي يسببها المشروع نفسه مباشرة، مثل إزعاج الناس من الضوضاء الناتجة عن الآلات المرتبطة بالمشروع.
الإفصاح Disclosure	غالبًا ما يُشار إليه على أنه "الإفصاح الكامل والصريح" ، أو سياسة "الإفصاح المفتوح" ، أو "واجب الافصاح" ، وهو مصطلح له دلالات قانونية وشبه قانونية تشير إلى التزام الأطراف في التفاوض بالإفصاح عن كل ما يعتبر ذا صلة بالموضوع قيد النظر (أي الأهمية النسبية).

الخطاب Discourse	يشير "الخطاب" إلى كل شيء يتعلق باللغة والمحادثة، بما في ذلك كل ما يستلزمه استخدام اللغة، مثل البناء النشط للأفكار والهويات والأفعال، وهو بناء اجتماعي يوفر مجموعة من العبارات المحتملة حول منطقة معينة ، وينظم ويعطي هيكلًا للطريقة التي يتم بها الحديث عن موضوع أو كائن أو عملية معينة، ويقدم الخطاب أوصافًا وقواعدًا وتصاريح ومحظورات للعمل الاجتماعي والفرد.
التهجير Displacement	في حين أن إعادة التوطين هي عملية نشطة لنقل الأشخاص بسبب مشروع ما، فإن التهجير هي التجربة الشخصية والاجتماعية لاضطراب إعادة التوطين ، وهي عملية فقدان الإحساس بالمكان، حيث يشير التهجير المادي في عمليات إعادة التوطين إلى فقدان المساكن الناتج عن الاستحواذ على الأرض المرتبطة بالمشروع و / أو القيود المفروضة على استخدام الأراضي التي تتطلب انتقال الأشخاص المتأثرين إلى مكان آخر، ويشير التهجير الاقتصادي إلى الحالات التي لا تتأثر فيها منازل الناس ولكن هناك خسارة في الأصول الأخرى أو الوصول إلى الأصول (مثل الأراضي الزراعية) مما يؤدي إلى تعطيل سبل العيش وما يرتبط بذلك من فقدان الدخل.
حل النزاع Dispute resolution	مفهوم يتعلق بالاتفاقيات والعقود (وغالبًا ما يكون بندًا بداخلها) حول ما سيحدث إذا كان هناك خلاف حول تفسير العقد / الاتفاقية أو خلاف بين أطراف الاتفاقية، وهي تختلف عن آلية التظلم.
العناية الواجبة Due diligence	العناية الواجبة بشكل عام هي تحقيق يقوم به شخص أو شركة قبل توقيع العقد أو قبل إجراء عملية الاستحواذ ، خاصة في الحالات التي قد يكون فيها بعض المخاطر، وفي تقييم الأثر الاجتماعي تشير العناية الواجبة إلى نفس المفهوم إلى حد كبير باستثناء المزيد من الإشارة إلى المبدأ التوجيهي ١٧ للأمم المتحدة " UNGP 17 " الذي ينص على أنه "من أجل تحديد ومنع وتخفيف وتفسير كيفية معالجة آثارها السلبية على حقوق الإنسان ، يجب على المؤسسات التجارية تنفيذ العناية الواجبة بالحقوق، ويجب أن تشمل العملية تقييم الآثار الفعلية والمحتملة على حقوق الإنسان ، ودمج النتائج والعمل بناءً عليها ، وتتبع الاستجابات ، والإبلاغ عن كيفية معالجة الآثار ".
المكّلف بالمسؤولية Duty-bearer	في النهج القائم على حقوق الإنسان تستلزم حقوق الإنسان كلاً من الحقوق (وبالتالي أصحاب الحقوق) والالتزامات (وبالتالي المكلف بالمسؤولية)، وفي قانون حقوق الإنسان يعتبر المكلف بالمسؤولية هي الدول المقام الأول، ولكن يمكن القول أيضًا أنهم يشملون جميع الأفراد وعلى وجه الخصوص الشركات ومورديهم ومقاوليهم، وبموجب القانون الدولي فإن الدول تتحمل التزامات وواجبات احترام حقوق الإنسان وحمايتها والوفاء بها، ويعني الالتزام بالاحترام أنه يجب على الدول الامتناع عن التدخل أو الحد من التمتع بحقوق الإنسان، ويتطلب الالتزام بالحماية من الدول أن تقوم بحماية الأفراد والجماعات من انتهاكات حقوق الإنسان، ويعني الالتزام بالإنفاذ أنه يجب على الدول أن تتخذ إجراءات إيجابية لتيسير التمتع بحقوق الإنسان الأساسية، وعلى المستوى الفردي بينما يحق لنا التمتع حقوق الإنسان فإنه يجب علينا أيضًا احترام حقوق الإنسان للآخرين.
واجب الرعاية Duty of care	التزام بتوخي الحيطة المعقولة لتجنب التسبب في ضرر متوقع لشخص آخر أو ممتلكاته، لذا فإن ممارس تقييم الأثر الاجتماعي لديه واجب مهني لرعاية العميل ومسؤولية أخلاقية تجاه المجتمع للتأكد من أن جميع القضايا المناسبة قد أثيرت.
التبعية الاقتصادية Economic dependency	حالة يعتمد فيها المجتمع المحلي أو المنطقة بشكل كبير على شركة أو صناعة واحدة، بمعنى آخر عندما يعمل نسبة عالية من الأشخاص في المنطقة في تلك الشركة أو الصناعة.
التهجير الاقتصادي Economic displacement	يشير إلى الاضطرابات والآثار الاجتماعية (أي التهجير) التي لا تنتج بسبب نقل مكان الإقامة، ولكن بسبب فقدان سبل العيش الاقتصادية، على سبيل المثال عندما يفقد المزارعون أراضيهم الزراعية ، أو عندما يدمر تلوث المياه سبل عيش الصيادين.
خدمات النظام البيئي Ecosystem services	فكرة أن البيئة (نظام بيئي) توفر مجموعة من الخدمات (والمنتجات) التي يعتمد عليها البشر، وعادة ما تعتبر هذه على أنها: التموين (مثل إنتاج الغذاء والماء) ؛ التنظيم (مثل السيطرة على المناخ والأمراض) ؛ والدعم (مثل دورات المغذيات وتلقيح المحاصيل) ؛ والثقافية (مثل الفوائد الروحية والترفيهية)، وللمساعدة في تقديم المعلومات لصناع القرار غالبًا ما يتم تخصيص قيمة اقتصادية لخدمات النظام البيئي.
سيطرة الصفوة Elite capture	حالة تقوم فيها مجموعة صغيرة ثرية وقوية داخل المجتمع أو نخبة اقتصادية أو سياسية أو تعليمية أو عرقية باغتصاب (الاستيلاء) الموارد التي كانت مخصصة لفائدة عدد أكبر من السكان.
الأسواق الناشئة Emerging market	طريقة أخرى للإشارة إلى دولة نامية.
نزع الملكية للمنفعة العامة Eminent domain	يشير إلى سلطة الدولة في الاستحواذ الإجباري للملكية الخاصة، ويمكن القيام بذلك استغلال (مصادرة) الأراضي للطرق السريعة والمطارات وما إلى ذلك، حيث أنه أحيانًا توسع الدولة سلطتها لتمكين مشاريع القطاع الخاص من المضي قدمًا عندما يُنظر إليها على أنها تخدم المصلحة الوطنية.

التمكين Empowerment	هو تعزيز أصول وقدرات مختلف الأفراد والجماعات للمشاركة والتأثير في المؤسسات الاقتصادية والاجتماعية، وزيادة مساءلة المؤسسات العامة، وهي عملية تشاركية تضع أو انتقال المسؤولية في اتخاذ القرار والموارد اللازمة للعمل الى أيدي المستفيدين، ويمكن أن يشمل ذلك (١) بناء القدرات لمنظمات أصحاب المصلحة ؛ (٢) تعزيز الوضع القانوني لمنظمات أصحاب المصلحة ؛ (٣) سلطة أصحاب المصلحة لإدارة الأموال ، وتوظيف العمال وفصلهم ، والإشراف على العمل ، وشراء المواد ؛ (٤) سلطة أصحاب المصلحة للتصديق على الإنجاز المرضي للمشروع ووضع مؤشرات للرصد والتقييم و (٥) دعم المبادرات الجديدة والذاتية من قبل أصحاب المصلحة.
التعزيز Enhancement	محاولات مدروسة في مرحلة التصميم والمراحل اللاحقة للمشاريع لضمان تحقيق مجموعة واسعة من نتائج التنمية المباشرة وغير المباشرة.
البيئة Environment	مفهوم غامض للغاية يتم تعريفه بطرق مختلفة في بيئات مختلفة، حيث يشمل في بعض السلطات القضائية النظم الإيكولوجية والأجزاء المكونة لها، بما في ذلك الأشخاص والمجتمعات، والموارد الطبيعية والمادية، وجودة وخصائص المواقع، والجوانب الاجتماعية والاقتصادية والثقافية والجمالية والتراثية لكل هذه العناصر، وفي سلطات قضائية أخرى تشير البيئة فقط إلى العناصر الفيزيائية الحيوية ، مثل الماء والهواء والتربة والنباتات والحيوانات.
السند البيئي Environmental bond	أداة مالية (غالبًا في شكل حساب ضمان) توفر ضمانًا للتأكد من تلبية المشروع لمتطلبات إعادة التأهيل البيئي.
تقييم الأثر البيئي Environmental Impact Assessment (EIA)	عملية رسمية تستخدم للتنبؤ بالنتائج البيئية المحتملة (الإيجابية أو السلبية) لخطة أو سياسة أو برنامج أو مشروع قبل التنفيذ ، وعادة ما تكون جزءًا من الإجراء التنظيمي (الترخيص البيئي).
بيان الأثر البيئي (EIS) Environmental Impact Statement (EIS)	الوثيقة الرسمية الصادرة عن تقييم hGev البيئي والتي يتم تقديمها إلى السلطة المختصة.
رخصة بيئية Environmental licence	تصريح إداري صادر عن سلطة مختصة يُمنح من خلاله مشغل نشاط إنتاجي أو أعمال بنية تحتية الإذن بتنفيذ الإجراءات التي يُطلب الترخيص من أجلها ، وربما يكون ذلك على أساس استيفاء عدد من شروط التشغيل، وأن يتم احترام قيود الاستخدام، وأن يتم تنفيذ تدابير معينة لاحتواء وتخفيف وتجنب أي آثار اجتماعية أو بيئية قد يسببها النشاط أو العمل.
نظام الإدارة البيئية (EMS) Environmental Management System (EMS)	سلسلة من الأنشطة الجارية والمخططة، بناءً على مفهوم التحسين المستمر ، التي تقوم بها الشركة لإدارة آثارها البيئية بشكل أفضل، ويتم تحديدها بواسطة معيار ISO 14001.
حساب الضمان Escrow account	يشير إلى الأموال التي يحتفظ بها طرف ثالث على سبيل الثقة وفقًا لشروط الاتفاقية والتي يتم الإفراج عنها فقط عندما يتم استيفاء شروط الاتفاقية و / أو بموافقة الأطراف المتعاقدة و / أو بأمر من المحكمة أو أي أمر قانوني آخر عمل.
تقييم الأثر البيئي والاجتماعي والصحي ESHIA	تقييم الأثر البيئي والاجتماعي والصحي.
تقييم أثر المساواة Equality impact assessment	عادة ما يتم اختصاره EqIA لتمييزه عن تقييم الأثر البيئي ، ويقيم اعتبارات الإنصاف والتمييز في جميع السياسات والاستراتيجيات خاصة فيما يتعلق بالفئات الضعيفة.
مبادئ التعادل Equator Principles	المسؤولية الاجتماعية للشركات وإطار الاستدامة لصناعة التمويل العالمية، وبشكل أكثر تحديدًا هو إطار لإدارة المخاطر تتبناه المؤسسات المالية (أي البنوك) لتحديد وتقييم وإدارة المخاطر البيئية والاجتماعية في المشاريع في أي مكان في العالم ولجميع قطاعات الصناعة، ويهدف في المقام الأول إلى توفير الحد الأدنى من المعايير للعناية الواجبة لدعم اتخاذ القرارات المسؤولة بشأن المخاطر، وتلتزم البنوك التي تتبنى مبادئ التعادل بتنفيذ المبادئ في سياساتها وإجراءاتها ومعاييرها البيئية والاجتماعية الداخلية الخاصة بتمويل المشاريع وتوافق على "عدم تقديم تمويل المشروع أو قروض الشركات المتعلقة بالمشروع للمشاريع التي لن يقوم العميل بـ ، أو غير قادر على الامتثال لمبادئ التعادل"، وبشكل أساسي مبادئ التعادل عبارة عن مجموعة من المبادئ عالية المستوى، وبالنسبة للإرشادات التشغيلية تتطلب مبادئ التعادل الامتثال لمعايير أداء مؤسسة التمويل الدولية.
التقييم المسبق Ex-ante assessment	مقدما، حيث أن معظم تقييمات الأثر مسبقة ، وهي التنبؤ بالآثار المحتملة للتدخل المخطط له وبعبارة أخرى التنبؤ بشيء لم يحدث بعد.
التقييم اللاحق Ex-post assessment	بعد الحدث، والتقييمات اللاحقة هي في الواقع تقييمات لآثار مشروع أو سياسة معينة.

استراتيجية الخروج Exit strategy	من منظور تقييم الأثر الاجتماعي / المشروع ، يشير هذا إلى الاعتبار الذي يجب على الشركة إعطائه فيما يتعلق بكيفية تخليص نفسها من الالتزامات طويلة الأجل التي لا تعتبر عملًا أساسيًا لها.
نزع الملكية / المصادرة Expropriate/expropriation	يشير إلى قدرة وكالة من القطاع العام، أو شركة مرخص لها من قبل الحكومة، على الحصول على الأراضي والموارد الأخرى، دون موافقة المستخدمين الحاليين أو المقيمين. (انظر أيضا نزع الملكية للمنفعة العامة)
المؤثر الخارجي Externality	مصطلح اقتصادي يشير إلى التكاليف (وبالتالي الآثار) التي تعتبر خارجية أو غير ذات صلة بالاعتبار الجاري، وبالتالي عادة الآثار البيئية والاجتماعية، ومبدأ الاستدامة هو استيعاب العوامل الخارجية.
التيسير Facilitation	عملية تمكين المجموعات والمنظمات من تحقيق أهدافهم من خلال مساعدتهم في العمليات التي يستخدمونها للتعاون مع بعضهم البعض، وعادة ما يكون الميسر مستقلاً ومدربًا وخبيرًا في مهارات التيسير، ولديه ذخيرة من الأساليب المستخدمة، ويتم اختياره وفقًا لغرض واهتمامات المجموعة التي يتم تسهيلها، وفي تقييم الأثر الاجتماعي و / أو عملية المشاركة المجتمعية، فإن الميسر هو الذي يدير عادة عمليات المشاركة، ومن المهارات الأساسية للميسر هي الحياد، والقدرة على تهدئة الناس، وفهم جيد للعملية الاجتماعية ومعرفة جيدة بمجموعة واسعة من التقنيات ومتى تستخدم كل تقنية.
Facipulation	كلمة مختلقة تجمع بين التيسير والتلاعب بالكلمات، حيث أنه يشير إلى الشعور الذي يشعر به الناس عندما يشاركون في عملية المشاركة ولكن تترك هذه المشاركة لديهم شعوراً بأنهم قد تم التلاعب بهم.
الخوف من أن يصبح ضحية لجريمة Fear of crime	يشير إلى خوف غير طبيعي يعاني منه الناس من كونهم ضحية لجريمة، ويمكن أن يؤدي التغيير السريع في المجتمع إلى زيادة خوف الناس من الجريمة بحيث يكون خوفهم غير متناسب فيما يتعلق بالاحتمال الفعلي للجريمة، والخوف من الجريمة هو حالة منهكة للغاية لأنه يغير سلوك الناس ويؤثر على شعورهم تجاه مجتمعهم ويؤثر على رفاههم العام.
خط السياج Fenceline	تعبير يشير إلى الحدود حول موقع المشروع، والمقصود منه أن يكون وسيلة للتقسيم بين القضايا الداخلية والقضايا الخارجية، ومع ذلك فإنه في حين أن هذا قد يكون واضحًا من الناحية الفنية ، إلا أنه ليس واضحًا من حيث القضايا الاجتماعية وقضايا حقوق الإنسان غير ذات الصلة.
مجتمع الخط الأمامي Fenceline communities	يشير إلى المجتمعات المجاورة المباشرة للمشروع والمعرضة بشكل خاص للآثار المباشرة للمشروع، مثل الضوضاء والغبار والاهتزازات.
FIFO	الطيران للداخل - الطيران للخارج "fly in, fly out"، وهو اختصار يشير إلى استخدام العمال الذين لا يقيمون عادة في المنطقة المجاورة للمشروع والذين يتم جلبهم عادة لفترات زمنية طويلة كعمال.
تأثير من الدرجة الأولى First order impact	الآثار التي هي النتائج الفورية والمباشرة للمشروع.
أصحاب الدخل الثابت Fixed income earners	يشير إلى الأشخاص الذين يكون دخلهم ثابتًا (من الوظائف أو المعاشات التقاعدية)، أي الذي لم يتم تكييفه وفقاً لقضايا معدل التضخم أو تكاليف المعيشة، وعادة ما تعاني المدينة المزدهرة من التضخم المحلي، وفي حين أن الأشخاص المرتبطين بالمشروع يحصلون على مبلغ كافٍ لمواجهة الزيادات في تكلفة المعيشة (وعادة ما تكون سبب التضخم)، يتلقى العديد من الأشخاص مداخيل لا يتم تعديلها وفقًا للمستويات المحلية، ولا يشمل هؤلاء المتقاعدين فقط، ولكن في الواقع الأشخاص الذين يتقاضون رواتب محددة على المستوى الوطني مثل الممرضات والمعلمين وضباط الشرطة وغيرهم من الأشخاص الذين يعملون في الحكومة.
البصمة Footprint	مصطلح غامض يمكن أن يكون اختصارًا للبصمة البيئية أو البصمة الكربونية، ولكن يمكن أن يعني أيضًا المساحة المادية المباشرة التي يشغلها المشروع.
الاستثمار الأجنبي المباشر Foreign direct investment	مصطلح تجاري يشير إلى الاستثمارات التي تتعلق بالحصول على حصة مسيطرة (يُنظر إليها عادةً على أنها ١٠٪ أو أكثر من المساهمة) في مشروع تجاري في بلد ما من قبل كيان مقره في بلد آخر.
FPIC	الموافقة الحرة والمسبقة والمستنيرة (انظر المناقشة حول هذا المصطلح في هذه الوثيقة)
تركيز صرف الموارد في بداية الفترة Front end loading	مصطلح من إدارة المشروع يعني إنفاق المزيد من الأموال مقدمًا من أجل الحصول على تصميم أفضل وبالتالي توفير المال لاحقًا. يجب عدم الخلط بينه وبين "مركبة تحميل أمامي" وهي عبارة عن مركبة (قطعة من المعدات) يمكنها تحميل التربة والمواد الأخرى.

حارس البوابة Gatekeeper	شخص أو مؤسسة تتحكم في الوصول إلى شيء ما. يمكن أن يكون لحراس البوابة أدوار رسمية أو غير رسمية. في سياق تقييم الأثر الاجتماعي، غالبًا ما يشير المفهوم إلى الأفراد الذين يمكنهم القدرة على مساعدة أو إعاقة وصول الاستشاريين إلى مجتمع معين. بعبارة أخرى ، لديهم موقع مؤثر رئيسي.
النوع Gender	يشير إلى الأدوار المبنية اجتماعيا المنسوبة للذكور والإناث، ويتم تعلم هذه الأدوار، وتتغير بمرور الوقت، وتختلف على نطاق واسع داخل الثقافات وعبرها.
التحليل الجنساني Gender analysis	عملية تستخدم للنظر في وفهم الطبيعة الجنسانية لآثار التدخل المخطط على النساء، وكذلك الرجال ، في السياق الثقافي للمجتمعات المتأثرة، ويجب أن يأخذ التحليل الجنساني في الاعتبار الفروق بين الجنسين.
الاستطباق Gentrification	العملية التدريجية التي يتحول من خلالها الطابع السكاني في موقع (عادة ضاحية داخل المدينة أو قرية في موقع جمالي) من طبقة عاملة إلى طبقة وسطى أو عليا من حيث خصائصها أو تركيبها، ونتيجة لهذه العملية تكون هناك زيادة في قيمة العقارات وتكلفة إيجار المنازل مما يؤدي إلى نزوح السكان السابقين، وعندما يؤدي التغير الطبقي للمكان إلى الاستهلاك السياحي فإنه يمكن أن يؤدي أيضًا إلى صراع بين المقيمين القدامى والسائحين و / أو المقيمين الجدد (الوافدين الجدد).
الحوكة الرشيدة Good governance	فهم معياري لكيفية حدوث الحوكمة (لأي منظمة)، بما في ذلك الالتزام بالمساءلة والشفافية وسيادة القانون، وبناء القدرات والعملية الشاملة والتشاركية.
الممارسة الجيدة Good practice	ما يعتبر حاليًا مناسبًا ومتوقعًا (أي تقليدي وليس متقدمًا) في مجال الممارسة، وعلى النقيض من ذلك فإن أفضل الممارسات تعني متقدمة أو رائدة وبالتالي فمن الجيد تأييدها ، ولكن لا يمكن توقعها في جميع الظروف.
الحوكمة Governance	يشير إلى الطرق التي تدير بها المنظمات والمؤسسات والشركات والحكومات شؤونها، حيث إنها السلطة التي تشمل ليس فقط تطبيق القوانين واللوائح ، ولكن أيضًا العادات والمعايير والقواعد الأخلاقية. (انظر أيضا الحوكمة الرشيدة)
فجوة الحوكمة Governance gap	هناك العديد من فجوات الحوكمة، لكنها بشكل عام تشير إلى الفرق بين المثالية (أو على الأقل ما يمكن توقعه عادة على أنه مناسب) والممارسة الفعلية للحوكمة، وفي تقييم الأثر ونقاشات الأعمال والمجتمع، تشير الفجوة إلى نقص التدقيق على الشركات متعددة الجنسيات في أنشطتها في البلدان النامية.
مجالات جديدة (غير مطروقة) Greenfield	يشير إلى تطوير المشروع الذي يحدث في مكان لم يتم فيه تطوير مشاريع سابقة ، وبعبارة أخرى لا توجد إرث من القضايا القديمة.
التظلم Grievance	أي قلق محسوس يستحضر شعور فرد أو مجموعة بالاستحقاق أو التعرض للظلم بناءً على القانون أو العقد أو الوعود الصريحة أو الضمنية أو الممارسة العرفية أو المفاهيم العامة للعدالة
آلية التظلم Grievance mechanism	عملية رسمية أو قانونية أو غير قانونية (قضائية / غير قضائية) لمعالجة الشكاوى التي يمكن الوصول إليها من قبل الأفراد والعمال والمجتمعات و / أو منظمات المجتمع المدني الذين يتأثرون أو يشعرون أنهم يتأثرون سلبًا بأنشطة المشروع أو النشاط.
المبادئ التوجيهية Guiding Principles	تميل إلى الإشارة إلى مبادئ الأمم المتحدة التوجيهية بشأن الأعمال التجارية وحقوق الإنسان.
تأثير الترتيب الأعلى Higher order impact	الآثار الاجتماعية غير المباشرة التي تحدث بعد الآثار المباشرة من الدرجة الأولى في سلسلة الآثار التي تنشأ من المشروع.
التشرد Homelessness	حالة شخصية من عدم وجود مسكن ، وعدم وجود مكان منتظم للإقامة، وفي أحد المستويات يمكن أن تشير إلى الأشخاص الذين ليس لديهم مكان إقامة ثابت والذين يعتمدون على خدمات الإسكان في حالات الطوارئ والذين قد ينامون في الشوارع بخلاف ذلك (أي "النوم في ظروف قاسية")، وعلى مستوى آخر يمكن أن يعني الشعور بالاغتراب ، بحيث أنه على الرغم من أنه قد يكون هناك مكان إقامة مناسب ماديًا ، فإن العناصر العاطفية الأخرى المتعلقة به تعني أنه لا يشعر بأنه في موطنه.
تأثير موضع الجذب Honeypot effect	أو الهجرة الداخلية التي يسببها المشروع، وقد ينتقل الأشخاص إلى موقع المشروع في محاولة ليصبحوا من ضمن الأشخاص المتأثرين وبالتالي يصبحون مؤهلين للحصول على تعويض أو بحثًا عن عمل أو فرص اقتصادية تنشأ عن المشروع.

المجتمعات المضيفة	يشير إلى تلك المجتمعات القريبة من مواقع المشروع، والتي تستضيف المشروع والعاملين فيه ، أي المجتمعات المتأثرة، وفي التخطيط لإعادة التوطين يشير إلى المجتمعات الحالية التي ستستوعب الأشخاص الذين يتم نقلهم.
رأس المال البشري Human capital	التعليم والمهارات والمعرفة والقدرة على العمل والصحة الجيدة التي تمكن الناس معًا من متابعة أهدافهم المعيشية. (انظر أيضا رؤوس الأموال)
حقوق الانسان Human rights	الضمانات القانونية العالمية التي تحمي الأفراد والجماعات من الأفعال والإغفالات التي تتعارض مع الحريات الأساسية والاستحقاقات والكرامة الإنسانية، حيث يُلزم قانون حقوق الإنسان الحكومات (بشكل أساسي) والمكلفين بالواجبات الآخرين بفعل أشياء معينة ويمنعهم من فعل أشياء أخرى.
النهج القائم على حقوق الإنسان (عدسة حقوق الإنسان) Human rights-based approach (human rights lens)	يشير إلى إطار مفاهيمي يستند معياريًا إلى المعايير الدولية لحقوق الإنسان وموجه عمليًا نحو تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها، وهو نهج (للصحة ، للتعاون الإنمائي ، إلخ): (١) يضع حقوق الإنسان كعنصر أساسي ؛ (٢) يطالب بالمساءلة والشفافية بين المكلفين بالواجبات ؛ (٣) يعزز التمكين وتنمية القدرات لأصحاب الحقوق ، من بين أمور أخرى ، لمساءلة المكلفين بالواجبات ؛ (٤) ينظر إلى المشاركة الهادفة لأصحاب الحقوق على أنها حق وليس مجرد ممارسة فضلى ؛ و (٥) يضمن عدم التمييز وكذلك إعطاء الأولوية للفئات الضعيفة.
العناية الواجبة بحقوق الإنسان Human rights due diligence	يشير إلى التوقع بموجب مبادئ الأمم المتحدة التوجيهية بشأن الأعمال التجارية وحقوق الإنسان بأن على الشركات أن تتأكد بشكل تام بأن أي إجراء تجاري مقترح أو معاملة أو استحواذ ليس له مخاطر خفية على حقوق الإنسان (بمعنى آخر ليس فقط المخاطر على الشركة، وإنما المخاطر على الناس والمجتمعات ايضاً)، ونظرًا لأن العديد من الآثار الاجتماعية هي أيضًا قضايا تتعلق بحقوق الإنسان ، فقد يكون أصحاب المصلحة المتأثرون أصحاب حقوق يتمتعون بحقوق قانونية.
IAIA	الرابطة الدولية لتقييم الأثر ، http://www.iaia.org
IAP2	الرابطة الدولية للمشاركة العامة ، http://www.iap2.org
ICMM	المجلس الدولي للتعدين والمعادن ، http://www.icmm.com
IFC	مؤسسة التمويل الدولية، وهي ذراع إقراض القطاع الخاص لمجموعة البنك الدولي، وهي مهمه بشكل خاص لأن معايير الأداء الخاصة به أصبحت معيارًا دوليًا ، كما انها أساس مبادئ التعادل.
الأثر Impact	نتيجة اقتصادية، واجتماعية ، وبيئية ، وغيرها من النتائج التي يمكن توقعها بشكل معقول وقياسها مسبقًا إذا تم تنفيذ إجراء مقترح.
تقييم الأثر Impact assessment	عملية تحديد العواقب المستقبلية لعمل حالي أو مقترح.
عدالة الأثر Impact equity	الفكرة القائمة على أساس أن الآثار في المجتمع أو المشروع يجب أن يتم تقاسمها بطريقة عادلة ، على الأقل يجب أن يكون هناك اعتبار للتوزيع العادل للآثار السلبية والإيجابية، على سبيل المثال قد يتم تعديل مسارات الرحلات الجوية للمطار لتوزيع عبء الضوضاء بدلاً من تعريض نفس الأشخاص لكل الضوضاء.
تاريخ الأثر Impact history	يشير إلى التجربة السابقة التي مر بها المجتمع مع المشاريع الأخرى، حيث أن ذلك يؤثر على طريقة ارتباطهم بالمشاريع الجديدة ومدى الثقة التي قد تكون لديهم، وهذا يعني أيضًا أنه قد تكون هناك قضايا قديمة يتعين على المشغل الجديد التعامل معها.
مسارات الأثر أو سلاسل الأثر Impact pathways or impact chains	تشير إلى الروابط بين الآثار الأولية (الآثار من الدرجة الأولى) والآثار الثانوية، وكذلك الروابط بين عملية التغيير الاجتماعي مثل الهجرة الداخلية.
المجتمعات المتأثرة Impacted communities	هي تلك المجتمعات (المجتمعات المضيفة) المتأثرة بالمشروع.
اتفاقية الآثار والمنافع Impacts & Benefits Agreement (IBA)	اتفاقية ملزمة قانونًا بين شركة ومجتمع (تتضمن أيضًا في بعض الأحيان الحكومة) تحدد الآثار السلبية المحتملة للمشروع ، وجهود التخفيف التي ستضطلع بها الشركة ، ومدى المساهمات التي ستقدمها الشركة للمجتمع في شكل من أشكال الوظائف والمنافع الأخرى مثل مساهمات الاستثمار الاجتماعي.
الإفقار Impoverishment	عملية التحول الى الفقر (مما يؤدي إلى الفقر)، حيث يمكن أن يؤدي فقدان سبل العيش من النزوح الناجم عن المشاريع إلى الإفقار.

مؤشر Indicator	(انظر المؤشر الاجتماعي)
معرفة السكان الأصليين Indigenous knowledge	(انظر المعرفة المحلية)
السكان الأصليين Indigenous people	تُعرَّف على نطاق واسع بأنها مجموعة اجتماعية وثقافية متميزة تظهر الخصائص التالية إلى حد ما: التعريف الذاتي كعضو في مجموعة ثقافية متميزة والاعتراف بهذه الهوية من قبل الآخرين ؛ الارتباط الجماعي بموئل متميز جغرافيًا أو بإقليم الأسلاف وبالموارد الطبيعية الموجودة فيه ؛ المؤسسات الثقافية والاقتصادية والاجتماعية و / أو السياسية العرفية المنفصلة عن تلك الخاصة بالمجتمع أو الثقافة المهيمنة ؛ لغة تختلف غالبًا عن اللغة الرسمية للبلد أو المنطقة.
الأثر غير المباشر (التأثير) Indirect impact (effect)	أثر يحدث نتيجة لتغيير آخر ناجم عن تدخل مخطط، وفي تقييم الأثر الاجتماعي قد يكون الأثر غير المباشر ناتجًا عن تغيير مادي في البيئة، على سبيل المثال قد يزيد المنجم من تعكر النهر مما قد يقلل من المعروض من الأسماك مما قد يقلل من سبل العيش الاقتصادية للقرويين المعتمدين على الصيد، ويمكن أن تكون هذه أيضًا آثار ثانوية ، آثار من الدرجة الثانية أو أعلى.
إدارة التدفق Influx management	عملية إدارة الأعداد الكبيرة من الأشخاص الذين يأتون إلى مواقع المشروع بحثًا عن فرص اقتصادية (انظر تأثير مواضع الجذب).
الاقتصاد غير الرسمي Informal economy	يشير إلى ذلك الجزء من الاقتصاد الذي يتجنب التنظيم أو الضرائب أو السيطرة من قبل الحكومة ، إما لأنه يعمل بشكل غير قانوني ، أو لأنه يعمل على أساس نقدي صغير الحجم.
المستوطنات العشوائية Informal settlements	البلدات التي تتطور بشكل غير رسمي ، أي بدون تخطيط مناسب وعادة ما تنتهك قوانين البناء وخطط التخطيط ، وعادةً ما تكون على أرض لا يملك سكانها الحق المناسب في الحصول عليها ، وغالبًا ما تستخدم المواد المهملة لبناء مساكن مؤقتة.
الموافقة المستنيرة Informed consent	المبدأ الأخلاقي الأساسي في إجراء البحوث مع البشر، وبشكل أساسي يحق للمشارك البحثي أن يقرر ما إذا كان سيشارك أم لا ، وأنه يجب عليه اتخاذ هذا القرار على أساس المعلومات الكاملة حول البحث والمخاطر المحتملة بالنسبة له، وغالبًا ما يتم تسجيل الموافقة المستنيرة من قبل المشارك الذي يوقع على نموذج الموافقة المستنيرة، وممارسو تقييم الأثر الاجتماعي يجب أن يمارسوا توثيق الموافقة المستنيرة مع المشاركين في جمع بيانات تقييم الأثر الاجتماعي.
التراث الثقافي غير المادي Intangible cultural heritage	(انظر التراث الثقافي)
الجمهور المهتم والمتأثر Interested and affected publics	المجموعات و / أو المنظمات و / أو الأفراد الذين يعتقدون أن الإجراء قد يؤثر عليهم أو الذين يشاركون بطريقة أخرى في عملية اتخاذ القرار (يطلق عليهم أيضًا أصحاب المصلحة). (انظر أيضًا الأطراف المتأثرة)
القيمة الجوهرية Intrinsic value	مفهوم فلسفي مفاده أن كائنًا أو كيانًا (مثل الطبيعة، أو موقع معين ، أو نوع نادر) له قيمة أو جودة جوهرية تتجاوز قيمته المادية أو الاستخدامية للبشر.
إعادة التوطين غير الطوعي Involuntary resettlement	إعادة توطين الأشخاص لصالح انشاء مشروع في المواقف التي تمارس فيها سلطة الدولة لنزع الملكيات لصالح المنفعة العامة أو يتم التهديد بتطبيقها (انظر أيضًا إعادة التوطين).
IPIECA	جمعية صناعة النفط والغاز العالمية للقضايا البيئية والاجتماعية http://www.ipieca.org/
Irremediability	ضرر لا يمكن إصلاحه، أو آثار سلبية لا يمكن تخفيفها أو إصلاحها.
Irreparability	لا يمكن إصلاحه.
مؤشرات الأداء الرئيسية Key Performance Indicators (KPIs)	يشير إلى المؤشرات التي تم تعيينها لقياس أداء شركة أو شخص، ولا تعتبر مؤشرات المراقبة عادةً مؤشرات أداء رئيسية ، ولكن يجب أن تكون كفاية المراقبة مؤشر أداء رئيسي للمدير المسؤول عن المراقبة، وينبغي أن يكون قلة التجاوزات مؤشر أداء رئيسي للشركة.

Knowing and showing	عبارة اشتهرت بواسطة جون روجي. بدلاً من أن تكون الشركات ضعيفة ومكشوفة من خلال تسميتها وفضحها ، يجب عليها بدلاً من ذلك إثبات أنها قد استوعبت احترامها لحقوق الإنسان من خلال التزامها بعمليات العناية الواجبة.
نظام حيازة الأراضي Land tenure system	الترتيبات القانونية التي يتم بموجبها وضع ملكية الأرض وأي عملية لنقل ملكية الأراضي أو بيعها بين الأجيال رسميًا.
استعادة المناظر الطبيعية Landscape restoration	(انظر إعادة التأهيل)
نزاع كامن Latent conflict	يشير إلى نزاع كامن في المجتمع، مخفي أو تم اخفائه، وقد لا يدرك موظفو المشروع وجود توتر في المجتمع
ممارسة رائدة Leading practice	هي في الواقع مثل أفضل الممارسات، ولكن ربما مع فكرة أن الرائدة تتغير دائمًا وبالتالي فهي مفهوم نسبي، وتشير إلى سلوك الشركة (لأن تكون منظمة ممارسة رائدة) لا أن تكون خاصية للممارسة.
القضايا التاريخية Legacy issues	المعنى العام للإرث هو الشيء الذي يتركه الشخص وراءه ، مثل عندما يموت شخص (ما يتركه للآخرين في وصيته) ، أو عندما يتقاعدون من وظيفتهم (عندما يكونون قد خلقوا قيمة أو أحدثوا فوضى) ، ولكن يمكن أن يشير أيضًا إلى ما يتركه مشروع أو شركة وراءه، وعلى الرغم من أن الكلمة يمكن القول إنها محايدة / ثنائية الاتجاه ويمكن أن تعني الحالة الإيجابية للأمور والمساهمة في نتائج التنمية ، إلا أنها في تقييم الأثر الاجتماعي تشير عادةً إلى الفوضى التي خلفتها المشاريع السابقة، وفي القطاع الاستخراجي يشير بشكل كبير إلى التلوث والمواقع الملوثة التي تم تركها، مثل التصريف الحمضي للمناجم، ومن المهم أن ندرك أن القضايا القديمة للمشاريع الأخرى تؤثر على ثقة المجتمع لقبول مشروع جديد.
الشرعية Legitimacy	مفهوم يعني أن تصرفات أحد الأطراف يعتبرها فرد أو مجموعة مرغوبة أو مناسبة أو لائقة أو على الأقل مقبولة من المنظور المعياري للطرف الآخر، ويمكن تفسير الشرعية بطرق متعددة بما في ذلك الشرعية القانونية والشرعية السياسية والشرعية الأخلاقية والشرعية الاجتماعية، وبمفردها في سياق تقييم الأثر الاجتماعي على الأقل تُفهم "الشرعية" عادةً على أنها "شرعية اجتماعية" على مدى كون الإجراء مقبولًا اجتماعيًا.
LGBT/LGBTIQ	المثليات والمثليون ومزدوجو الميول الجنسية والمتحولين جنسياً وثنائيي الجنس والمثليين، وتتضمن بعض المتغيرات الأخرى للاختصار أيضًا "الاستجواب". LGBT و LGBT + و LGBTIQ هي الاختصارات الشاملة النموذجية المستخدمة في المناقشات حول التوجه الجنسي والهوية الجنسية (SOGI)، وكثيرًا ما يتعرض أفراد مجتمع الميم للتمييز ، وبالتالي فهم من بين الفئات المهمشة والضعيفة في المجتمع.
اجراءات الترخيص Licensing process	العملية التي يحصل من خلالها المشغل على ترخيص أو تصريح بيئي ، والعملية التي تحدد من خلالها الوكالة التنظيمية ما إذا كان ينبغي منحها أم لا.
Lifeworld	مفهوم العلوم الاجتماعية الذي يشير إلى التجارب التي يعيشها الناس وحياتهم اليومية، وهو يعني أخذ وجهة نظرهم في التحليل أو السرد المقدم.
المشاريع الخطية Linear projects	مشاريع مثل خطوط الأنابيب والطرق السريعة والسكك الحديدية وخطوط النقل وأنظمة الري التي تؤثر على قطاع ضيق من الأرض ولكنها تمتد لعدة كيلومترات.
ملائم للعيش فيه Liveability	جوانب المكان التي تجعل سكانها سعداء بالعيش والعمل هناك ، والتي توفر نوعية حياة عالية لجميع سكانها.
سبل العيش Livelihood	يشير إلى طريقة حياة الشخص أو الأسرة وكيف يكسبون عيشهم، وعلى وجه الخصوص كيف يؤمنون الضروريات الأساسية للحياة، على سبيل المثال طعامهم وماءهم ومأواهم وملبسهم ويعيشون في المجتمع. (انظر أيضًا سبل العيش المستدامة)
خطة استعادة سبل العيش وتحسينها Livelihood Restoration and Enhancement Plan	خطة تم وضعها كجزء من عملية إعادة التوطين لاستعادة وتعزيز سبل عيش الناس بعد إعادة التوطين أو النزوح الاقتصادي
المحتوى المحلي Local content	يشير إلى متطلبات الشركة أو توقعها أو التزامها لضمان الاحتفاظ بالقيمة محليًا من خلال التوظيف و / أو الشراء.
المعرفة المحلية Local knowledge	المعرفة التي طورها الناس في منطقة أو مجتمع معين بمرور الوقت والتي استمروا في تطويرها، وتشير إلى مجموعة الحقائق وأنظمة المفاهيم والمعتقدات والتصورات التي لدى الناس حول العالم من حولهم، وتشمل أيضًا

	الطريقة التي يلاحظ بها الأشخاص ويقيسون محيطهم ، وكيفية حل المشكلات والتحقق من صحة المعلومات، يتم استخدام مجموعة واسعة من المصطلحات: المعارف الأصلية ، المعارف التقنية للسكان الأصليين ، المعارف التقليدية ، المعارف البيئية التقليدية أو المعارف البيئية التقليدية ، ومعرفة السكان الأصليين.
الشراء المحلي Local procurement	يشير إلى سياسات الشركة المتعمدة والاستراتيجيات التمكينية لشراء السلع والخدمات من الموردين المحليين لتعزيز فوائد المشروع للمجتمع المحلي.
المجموعات المهمشة Marginalised groups	(انظر مجموعات الأقليات والفئات الضعيفة)
التهميش Marginalisation	يشير إلى الاجراءات الاجتماعية والاقتصادية التي تجعل مجموعات الأقليات و / أو الفئات الضعيفة أسوأ حالًا.
الأهمية النسبية Materiality	مفهوم قانوني يشير إلى ما إذا كان شيء ما وثيق الصلة بالموضوع قيد البحث، على سبيل المثال يمكن أن يشير إلى ما يجب الكشف عنه كجزء من مفاوضات بحسن النية، ويمكن أن يشير أيضًا إلى ما يجب مراعاته في إعداد تقارير الاستدامة.
الصحة النفسية Mental health	ببساطة هو مستوى الرفاهية النفسية وغياب أي اضطراب عقلي، وتشمل الصحة العقلية قدرة الفرد على الاستمتاع بالحياة، فضلاً عن رفاهه الشخصي ، والكفاءة الذاتية المحسوسة ، والاستقلالية ، والكفاءة ، وإدراك الذات لإمكاناته الفكرية والعاطفية.
التمويل متناهي الصغر Microfinance	مجموعة متنوعة من الخدمات المصرفية (عادة تقديم قروض صغيرة) لمساعدة ذوي الدخل المنخفض (وخاصة النساء) على إنشاء أعمال تجارية صغيرة، وتعتبر ترتيبات التمويل متناهي الصغر مهمة للغاية لأنها توفر التمويل للأشخاص الذين يتم استبعادهم من الوصول إلى رأس المال بسبب صغر قيمة القرض المطلوب ، ودخلهم المنخفض ، ونقص الضمانات ، وعدم وجود تاريخ قروض أو ضعف تاريخه.
الخريطة الذهنية mindmap	الخريطة الذهنية هي رسم بياني يمثل طريقة لعرض الأفكار والأفكار، والخرائط الذهنية هي عملية تنظيم المعلومات والأفكار.
مجموعات الأقليات Minority groups	مصطلح في العلوم الاجتماعية يستخدم للإشارة إلى أعضاء المجموعات الاجتماعية المعينة التي تختلف أو يمكن تمييزها عن المجتمع السائد، وهم عادة: يعانون من التمييز والتبعية، أو لديهم سمات جسدية و / أو ثقافية تميزهم عن غيرهم، والتي بسببها تهمشهم المجموعة المهيمنة، أو الشعور المشترك بالهوية الجماعية والأعباء المشتركة، أو القواعد المشتركة اجتماعيًا التي تحدد وضع الأقلية من ينتمي ومن لا ينتمي، والميل إلى الزواج داخل المجموعة.
القابلية للتخفيف Mitigatability	يمكن تخفيفها.
التخفيف Mitigation	عملية ابتكار وتنفيذ العمليات و / أو الإجراءات و / أو التغييرات على التدخل المخطط له من أجل تجنب أو تقليل أو تخفيف أو التعويض (معادلة) عن الآثار التي يحتمل التعرض لها
التسلسل الهرمي للتخفيف Mitigation hierarchy	إطار عمل لتخطيط إجراءات التخفيف، والشكل المختصر منه هو: التجنب ، التقليل ، الإصلاح ، التعويض، والشكل الأطول يذهب: التجنب من المصدر، والتقليل من المصدر، والتخفيف في الموقع، التخفيف لدى المستقبل، الإصلاح، والتعويض من نفس النوع، والتعويض بوسائل أخرى.
المراقبة Monitoring	يمكن أن تشير إلى عملية التحقق من الامتثال لشروط الموافقة على التدخل المخطط للمضي قدمًا، ولكنها تشير عادةً إلى عملية الاختبار المستمر لتحديد عدم وجود آثار غير متوقعة.
الغضب الأخلاقي Moral outrage	الغضب الناجم عن التصور أو الاعتقاد بانتهاك بعض المعايير الأخلاقية، مثل معيار الإنصاف أو العدالة.
التأثير المضاعف Multiplier effect	(انظر المضاعف الإقليمي)
Naming and shaming	استراتيجية تحاول بناء الالتزام أو الامتثال للمعايير المتوقعة و / أو الممارسة الجيدة من خلال الإعلان عن أسماء مرتكبي الأخطاء أو الجناة. غالبًا ما يتناقض مع "knowing and showing" .
تقييم الاحتياجات Needs assessment	إجراء منهجي لتحديد قضايا العميل أو المجتمع وترتيب الأهمية كعنصر من عناصر تطوير البرنامج، حيث أن تقييم الاحتياجات هو الممارسة الرائدة في برامج المشاركة العامة الحديثة.

الوافدون الجدد Newcomers	سكان جدد في موقع معين.
ليس في عقر داري NIMBY	اختصار يشير إلى "Not In My BackYard"، وهو يشير إلى ردة الفعل التي يتم الحصول عليها غالبًا عند التفكير في تحديد مواقع الأراضي غير المرغوب فيها محليًا (LULUs) مثل المطارات ومواقع دفن النفايات ومزارع الرياح وما إلى ذلك.
المخاطر غير الفنية Non-technical risks	تتعلق بالجوانب الإدارية والقانونية والاجتماعية والسياسية للمشروع، وفي التفكير الصناعي يُنظر إليها أحيانًا على أنها مخاطر "خارجية" (أو حتى "فوق الأرض")، حيث يُنظر إليها على أنها تحدث نتيجة لظروف خارجة عن سيطرة مديري المشروع.
Normalisation	محاولة تجنب تطوير مدينة الشركة أو روح المدينة المزدهرة ، أو تحويل مدينة الشركة إلى حياة مجتمعية أكثر طبيعية.
معياري Normative	المنظور المعياري أو الحكم يعني تقديم ادعاءات حول الكيفية التي يجب أو ينبغي أن تكون عليها الأشياء ، وكيفية تقييمها ، وما هو الجيد وما هو السيئ منها ، وأي الأفعال صحيحة أو خاطئة، وعادة يكون ذلك بناء على مبدأ أخلاقي ، أو يمكن أن يكون يناء على مدونة أو معيار دولي يتجاوز المتطلبات القانونية (إذا كان مطلوبًا قانونيًا ، فلن يكون مطلبًا معياريًا).
Oldtimers	تعبير بالعامية يشير إلى المقيمين منذ فترة طويلة في موقع ما، ويستخدم كنقيض للوافدين الجدد، وغالبًا ما تختلف اهتمامات القدامى عن اهتمامات القادمين الجدد.
النتائج Outcomes	في التقييم ومنطق البرنامج وإدارة المشروع، النتائج هي أهداف وغايات من الدرجة الأولى للبرنامج
المخرجات Outputs	في التقييم ومنطق البرنامج وإدارة المشروع، تشير المخرجات إلى منتجات البرنامج، والمفهوم المهم هنا هو أن المخرجات نادراً ما تكون هي النتائج المرجوة، حيث أنها مجرد نقطة انطلاق لتحقيق النتائج.
PAPs	(انظر الأشخاص المتأثرين بالمشروع)
Paradigm	مجموعة الممارسات والأساليب والنظريات والتفاهمات التي يحملها تخصص علمي (وبالتالي تحدده) في فترة زمنية معينة، وبعبارة أخرى النظرة العالمية لمجال البحث، أي ما تعتبره هيئة العلماء والممارسين في مجال بحث معين ممارسة جيدة حاليًا
المشاركة Participation	عملية يؤثر من خلالها أصحاب المصلحة ويشاركون المراقبة على مبادرات التنمية والقرارات والموارد التي تؤثر عليهم، وهي عملية يمكن أن تحسن جودة وفعالية واستدامة المشاريع وتقوية ملكية والتزام الحكومة وأصحاب المصلحة.
اتفاقية المشاركة Participation Agreement	(انظر اتفاقية الآثار والمنافع)
المراقبة التشاركية Participatory monitoring	إشراك أصحاب المصلحة في أنشطة المراقبة والتحقق من المعلومات لضمان شرعية عملية المراقبة والمشروع ككل.
التأثير المتصور Perceived impact	شيء يُعتقد أنه أثر محتمل ولكنه ليس أمراً تم إثباته على أنه أثر فعلي، لاحظ أن الآثار المتصورة تؤثر على شعور الناس تجاه المشروع وكيف يشعرون ويتصرفون تجاهه بشكل عام، وبالتالي فإن المتصور هو الواقع بالنسبة لهم.
معايير الأداء Performance standards	معيار الأداء هو مفهوم عام يوضح المعيار المتوقع للممارسة أو الإنجاز، وفي سياق تقييم الأثر الاجتماعي يشير عادةً إلى معايير أداء مؤسسة التمويل الدولية للاستدامة البيئية والاجتماعية.
اجراءات الترخيص	العملية التنظيمية لتقييم واعتماد المشروع. (انظر أيضًا الترخيص البيئي)
النزوح المادي Physical displacement	(انظر النزوح)

PIMBY	من فضلك في فنائي الخلفي "please in my backyard "، على عكس NIMBY هذه طريقة للتفكير في الحصول على الترخيص الاجتماعي للعمل بحيث يتم ترحيب الناس بالمشاريع التي تحدث في مكان قريب.
مكان Place	المساحة الجغرافية التي تم اعطائها معنى (المشاعر السلبية والإيجابية) بسبب التجارب الشخصية و / أو العلاقات معها من قبل الأفراد أو المجموعات.
الارتباط بالمكان Place attachment	مدى شعور الفرد بمشاعر إيجابية تجاه بيئته المحلية و / أو مجتمعه المحلي
التبعية للمكان Place dependency	يشبه التعلق بالمكان ولكنه يستخدم للتأكيد على مدى اعتماد الشخص على موقع معين أو ارتباطه به ، وبالتالي يكون غير قادر على الانتقال منه، وبالتالي يكون عرضة إلى حد ما للتغييرات.
Placelessness	يمكن أن تشير إما إلى المواقع التي تفتقر إلى "روح المكان" ، أو غير أصلية أو منفصلة عن بيئتها البيئية، أو يمكن أن تشير إلى الانفصال الذي يشعر به الأفراد نتيجة لإعادة التوطين أو بسبب معدل التغيير في مجتمعهم.
خطة Plan	استراتيجية لتحقيق الأهداف المحددة و / أو جدول أعمال التنفيذ.
التدخل المخطط له Planned intervention	مشروع أو خطة أو سياسة أو برنامج، وببساطة هو أي إجراء مدروس يسعى إلى تحقيق نتيجة أو هدف محدد.
سياسة Policy	وثيقة تعدها منظمة تمثل بيانًا للمبادئ ، أو بيانًا شاملاً للأهداف أو الخطوات الإجرائية حول بعض الأمور ذات الأهمية التنظيمية.
التخطيط لمرحلة بعد الإغلاق Post-closure planning	(انظر التخطيط للإغلاق)
الأثر المحتمل Potential impact	أثر متوقع ، وليس أثراً فعليًا حدث بالفعل
التنبؤ Prediction	مهمة تحديد الآثار المستقبلية المحتملة لتدخل مخطط محدد.
منطقة التأثير الأساسية Primary zone of influence	يشير إلى الآثار الاجتماعية التي تحدث في منطقة التأثير الأولية من خلال الإجراء المقترح وتحدث في نفس الوقت والمكان.
التدنيس Profanisation	العملية التي من خلالها تصبح الأشياء المقدسة عادية (دنس)، حيث يؤدي التعرض للثقافات الأخرى وخاصة بيع القطع الأثرية الثقافية إلى فقدانها لقيمتها المقدسة.
التوصيف Profiling	عملية جمع المعلومات الأساسية عن خصائص المجتمع والبيئة المحلية قبل حدوث التنمية.
برنامج Program	جدول أعمال متماسك ومنظم أو جدول زمني للالتزامات والمقترحات والأدوات و / أو الأنشطة التي تضع وتنفذ السياسة ، وتتألف في النهاية من عدة مشاريع.
مشروع Project	مشروع رأسمالي مقترح ، يتضمن عادة تخطيط وتصميم وتنفيذ أنشطة محددة.
الشخص المتأثر بالمشروع / الأشخاص / الناس Project affected person/ persons/people (PAPs)	مصطلح للبنك الدولي / مؤسسة التمويل الدولية يمكن أن يعني في بعض الأحيان أي شخص يتأثر سلبًا بمشروع ما ، ولكن يمكن أن يشير في بعض الأحيان في المقام الأول إلى الأشخاص الذين يحتاجون إلى إعادة التوطين أو النازحين نتيجة للمشروع.
منطقة تأثير المشروع Project area of influence	يشمل: موقع (مواقع) المشروع الرئيسي والمرافق ذات الصلة التي يطورها مالك المشروع (أو مقاولوه) أو يتحكمون فيها، أو المرافق المرتبطة التي تم تطويرها كنتيجة للمشروع (حتى لو لم يتم تمويلها بشكل مباشر من المشروع ولكن تم تمويلها من قبل عميل أو طرف ثالث بما في ذلك الحكومة)، والتي تعتمد جدواها ووجودها بشكل حصري على المشروع، أو التي تكون سلعها أو خدماتها ضرورية للتشغيل الناجح للمشروع، أو المناطق التي يحتمل أن تتأثر بالآثار التراكمية من التطوير الإضافي المخطط للمشروع، أو المناطق التي يحتمل أن تتأثر بالآثار

	الناجمة عن التطورات غير المخطط لها والتي يمكن التنبؤ بها والتي قد تحدث في وقت لاحق بالقرب من المشروع أو في موقع مختلف.
الهجرة الداخلية التي يسببها المشروع Project-induced in-migration	(انظر تأثير موضع الجذب)
الإسقاط Projection	في سياق تقييم الأثر الاجتماعي تشير الإسقاطات إلى التقديرات / الاستنباط / التوقعات / التنبؤات حول الحالة المستقبلية لمتغير واحد أو أكثر من متغيرات الأثر الاجتماعي التي يتم أخذها في الاعتبار.
طالب الرخصة Proponent	المنظمة (حكومية أو تجارية أو منظمة غير حكومية) أو الفرد الذي يسعى لبدء مشروع معين، ومن الناحية التنظيمية يشير عادةً إلى المنظمة أو الفرد الذي قدم طلب التطوير أو الإشعار بنيته تقديم الطلب.
فترة التعليق العام Public comment period	في الإجراءات التنظيمية لتقييم الأثر ، عادة ما يكون هناك شرط أن يكون بيان الأثر المكتمل متاحًا للجمهور للتعليق عليه لفترة زمنية محددة (على سبيل المثال ٣٠ أو ٤٥ أو ٦٠ أو ٩٠ يومًا).
الاستشارة العامة، وإشراك العامة، والمشاركة العامة والمشاركة المجتمعية Public Consultation, Public Involvement, Public Participation and Community Engagement	على الرغم من استخدامها غالبًا بالتبادل إلا أن هناك فروقًا مهمة، حيث يمكن القول إن "المشاركة العامة" هي مفهوم شامل يتعلق بعمليات إشراك الجمهور في عمليات صنع القرار، وتعني "الاستشارة" البحث عن آراء المجتمع ، في حين أن "المشاركة" تعني ضمناً في الواقع إشراك الجمهور في عملية صنع القرار.
جودة الحياة Quality of life	الرفاهية العامة للفرد ، وتختلف عن مستوى المعيشة من حيث أنها تشمل جميع الأبعاد الذاتية وغير الاقتصادية للحياة.
المضاعف الإقليمي Regional multiplier	مصطلح اقتصادي يشير إلى نسبة حجم الأثر الاقتصادي الكلي النهائي على الاقتصاد الإقليمي لمحرك أولي محدد (مثل هذا المشروع) بالنسبة لحجم الأثر المباشر، أو مدى تعظيم الاستثمار المحلي في الاقتصاد المحلي.
جهة تنظيمية Regulatory agency	(مشرع ، سلطة تشريعية ، هيئة تنظيمية ، سلطة مختصة) هي سلطة عامة أو جهة حكومية مسؤولة عن ممارسة صنع القرار والإشراف على بعض مجالات النشاط البشري بصفة تنظيمية أو إشرافية، وفي سياق تقييم الأثر الاجتماعي قد يكون هذا قسم البيئة أو قسم التخطيط، والجهة المسؤولة عن تحديد مقبولية بيان الأثر البيئي أو تقرير تقييم الأثر الاجتماعي وإصدار الترخيص للمضي قدما في المشروع.
إعادة تأهيل Rehabilitation	في تقييم الأثر يشير هذا بشكل عام إلى استعادة المناظر الطبيعية كما كانت قبل المشروع (الاستعادة) ، أو عندما لا يكون ذلك ممكنًا أن يتم على الأقل جعل المناظر الطبيعية مقبولة للناس (المعالجة)، وفي التعدين على سبيل المثال يشير إلى استبدال طبقات التربة وإعادة تشجير الأرض.
تكلفة الاستبدال Replacement cost	مفهوم الاقتصاد والتأمين الذي يشير إلى التكلفة الكاملة لاستبدال الأصل، ويمكن أن يكون التقييم لأغراض التعويض للأصول التي دمرها المشروع مثيرًا للجدل، وغالبًا ما يستخدم مقيمو التأمين قيمة الاستهلاك للأصل، وفي عمليات إعادة التوطين والنزوح التي يسببها المشروع يجب توفير تكلفة الاستبدال الكاملة لضمان عدم ترك الناس في حال أسوأ.
مخاطر السمعة Reputational risk	(أو الإضرار بالسمعة) الخطر المحتمل على سمعة المنظمة من خلال الارتباط بممارسة معينة أو ربطها بها.
إعادة التوطين Resettlement	العملية المخططة لنقل الأشخاص والمجتمعات من موقع إلى آخر كجزء من الاستحواذ على الأرض بسبب المشروع واللازمة للسماح للمشروع بالمضي قدمًا، ويُنظر إلى إعادة التوطين على أنها إجبارية عندما يكون موقع المشروع ثابتًا وليس لدى المجتمعات المحلية في الواقع خيار سوى إعادة التوطين، ويُنظر إلى إعادة التوطين على أنها طوعية عندما لا يتم استخدام سلطة الدولة في نزع الملكية للمنفعة العامة، أو التهديد بها، أو اعتبارها مهددة ، وأن يكون للأفراد المتضررين خيارًا حقيقيًا بشأن ما إذا كانوا سيوافقون على إعادة التوطين أم لا.
خطة عمل إعادة التوطين Resettlement Action Plan (RAP)	تم تطوير خطة عمل إعادة التوطين بما يتماشى مع إطار سياسة إعادة التوطين الخاص بالمشروع، وهي استراتيجية مفصلة حول كيفية إجراء عملية إعادة توطين المحددة، وتوضح خطة عمل إعادة التوطين بالتفصيل اجراءات تسجيل خصائص خط الأساس ، واستشارة الأشخاص المتأثرين ، وتوفر استراتيجية مفصلة لما يلي (١) التقليل من إعادة التوطين أو تجنبها ؛ (٢) التعويض عن الخسائر ؛ (٣) الانتقال وإعادة البناء حسب الضرورة ؛ (٤) ضمان إتاحة الفرصة للأشخاص المتضررين لتحسين الدخل والأنشطة المدرة للدخل ومستويات المعيشة التي كانوا يعيشونها قبل أن يؤثر المشروع عليهم.
إطار سياسة إعادة التوطين	سياسة أو مبادئ توجيهية تشغيلية للمشروع حول كيفية معالجة قضايا الاستحواذ على الأراضي وإعادة التوطين والتعويض واستعادة سبل العيش في جميع أنحاء المشروع.

الأثر المتبقي Residual impact	الآثار السلبية المتوقعة التي تبقى حتى بعد تنفيذ اجراءات التخفيف.
المرونة Resilience	قدرة المجتمع على التعافي من الآثار التي تهدده.
المقاومة Resistance	قدرة المجتمع على مقاومة التغيير، ليكون قادرًا على مقاومة التنمية غير الضرورية
النهج القائم على الحقوق Rights-based approach	(انظر النهج القائم على حقوق الإنسان)
صاحب الحقوق Rights holder	الأفراد والجماعات الذين تأثرت حقوقهم، ويمكن القول أنها تشمل جميع أصحاب المصلحة، وهذا المصطلح في الواقع مشابه لأصحاب المصلحة ولكن استخدام "صاحب الحقوق" يعني ضمناً وجود صلة بالنهج القائم على حقوق الإنسان وإدراك واضح بأن هؤلاء الأشخاص قد يكون لهم وضع قانوني.
خطر Risk	يمكن أن يعني احتمال وقوع حدث، ولكن يمكن استخدام المصطلح بمعنى مختلف قليلاً للإشارة إلى حدث غير مؤكد (احتمالية غير معروفة) والذي إذا حدث سيؤثر على تحقيق هدف واحد أو أكثر، وغالبًا ما يتم إنشاء فئات فرعية من المخاطر، على سبيل المثال تتعلق المخاطر غير الفنية (أو المخاطر الاجتماعية) بالمسائل الإدارية والقانونية والاجتماعية والسياسية للمشروع، في حين أن المخاطر الفنية هي الجوانب المادية والهيكلية والهندسية والبيئية.
شعيرة / طقوس Rite/ritual	عمل احتفالي يعبر عن الثقافة والمجتمع.
التجذر Rootedness	أن تكون جزءًا لا يتجزأ من المجتمع المحلي - مثل شجرة لها جذور، ويشير عنصر الارتباط بالمكان إلى جانب الإحساس بالمكان إلى الروابط الاجتماعية للفرد (رأس المال الاجتماعي) بالآخرين في المجتمع، على سبيل المثال وجود أقارب محليين، واصدقاء لفترة طويلة، والأصدقاء المقربون ، وما إلى ذلك.
المقابل المالي Royalty	المقابل المالي بشكل عام هي دفعة يدفعها أحد الأطراف (المرخص له) لطرف آخر (المرخص) مقابل الحق في الاستخدام المستمر للأصل، وفي سياق تقييم الأثر الاجتماعي المقابلات المالية هي مدفوعات تدفعها شركات استخراج الموارد إلى الحكومات و / أو المالكين التقليديين للأراضي مقابل وصولهم إلى الموارد المستخرجة.
التخريب Sabotage	فعل متعمد يهدف إلى الإضرار بشركة من خلال العرقلة أو التعطيل أو التدمير، وقد يتخذ أصحاب المصلحة المتأثرون إجراءات مباشرة ضد المشروع عن طريق حظر المشروع، أو عن طريق تدمير المعدات إما في محاولة لجذب الأضواء، أو تأخير المشروع ، أو ببساطة كعمل انتقامي.
مقدس Sacred	له أهمية روحية أو دينية.
موقع مقدس Sacred site	موقع (موقع في منظر طبيعي) ذو أهمية روحية خاصة للسكان المحليين، وعلى الرغم من ارتباطه عادة بالشعوب الأصلية، إلا أنه يمكن القول إنه يمكن تطبيقه على نطاق أوسع للإشارة إلى المواقع والمزارات الروحية والدينية الأخرى ذات الأهمية التراثية الثقافية العالية.
السياسات الوقائية Safeguard policies	مجموعة من سياسات البنك الدولي التي تحدد الأداء البيئي والاجتماعي.
تحديد النطاق Scoping	عملية تحديد القضايا الرئيسية ذات الاهتمام والأطراف المتأثرة المعنية لتدخل مخطط معين.
الفرز Screening	عملية اختيار لتحديد ما إذا كان تقييم الأثر مطلوبًا، وإذا كان الأمر كذلك فما نوع تقييم الأثر الذي ينبغي إجراؤه، وفي البيئة التنظيمية يتم تحديد ذلك في اللوائح المعمول بها، وعلى الرغم من أن المصطلح لا يستخدم دائمًا بهذه الطريقة، يمكن القول إن "الفحص" يمكن تطبيقه بشكل عام للإشارة إلى تحديد المتطلبات التي يجب الوفاء بها ، أو الإجراءات التي يجب اتباعها ، والتي يتم تضمينها في إجراءات الشركة والتشريعات الوطنية والدولية و / أو متطلبات الشركاء الماليين ، لا سيما عندما يكون البنك الدولي أو مؤسسة التمويل الدولية أو بنوك مبادئ التعادل مشاركة.

تقرير المصير Self-determination	أحد حقوق الإنسان المحددة التي تتعلق بالجماعات (وليس الأفراد) والتي تنص على أن جميع الشعوب يجب أن تكون قادرة على تقرير وضعها السياسي بحرية والسعي بحرية لتحقيق تنميتها الاقتصادية والاجتماعية والثقافية
الإحساس بالانتماء للمجتمع Sense of community	(انظر عقلية المجتمع).
الشعور بالمكان Sense of place	العلاقة الشخصية للفرد مع بيئته المحلية، الاجتماعية والطبيعية على حد سواء، والتي يختبرها الفرد كل يوم في حياته اليومية.
البنية التحتية المشتركة Shared infrastructure	تشير إلى البنية التحتية التي تم إنشاؤها للمشروع، ولكنها متاحة أيضًا لخدمة احتياجات المجتمع المحلي، ويمكن أن تشير إلى توليد الكهرباء وإمدادات المياه ومعالجة الصرف الصحي، وكذلك الجسور والطرق وخطوط السكك الحديدية والموانئ والمطارات.
القيمة المشتركة Shared value	طريقة للتفكير في دور الشركة التي تدرك أن الاحتياجات المجتمعية وليس فقط الاحتياجات الاقتصادية التقليدية هي التي تحدد الأسواق، وأن الغرض من الشركة يجب تعريفه على أنه خلق قيمة مشتركة وليس الربح فقط ، وبالتالي يستفيد المجتمع وكذلك الشركة، وتقر وجهة النظر هذه أيضًا بأن الأضرار الاجتماعية غالبًا ما تخلق تكاليف للشركات في شكل مخاطر اجتماعية وبالتالي تحتاج إلى إدارتها بعناية.
الأهمية (التقييم، التحديد) Significance (assessment, determination)	عملية تعيين شكل من أشكال تحديد الأولويات للقضايا التي سيتم النظر فيها لإجراء المزيد من التحليل و / أو التخفيف، حيث أنه بعد عملية تحديد النطاق، يتم تقييم الآثار من حيث أهميتها وفقًا لبعض المعايير المحددة مسبقًا أو من خلال عملية تشاركية مع لجنة اتصال مجتمعية.
SIMP	خطة إدارة الأثر الاجتماعي.
SME	المشاريع الصغيرة والمتوسطة، ويتم تعريفها بشكل مختلف في بلدان مختلفة باستخدام عدد الموظفين و / أو معايير الإيرادات السنوية، وعندما يكون المشغل الوحيد أو المؤسسات الصغيرة جدًا مقصودًا بشكل حصري ، فإن "المشروع الصغير" هو المصطلح المستخدم، والشركات الصغيرة والمتوسطة مهمة في تقييم الأثر الاجتماعي لأنها غالبًا ما تكون مشتتة وغير منظمة وتتأثر في كثير من الأحيان بالمشروعات، ومع العناية اللازمة يمكنهم أيضًا المشاركة بشكل إيجابي بشكل كبير من خلال الالتزام بالمشتريات المحلية.
منطقة التأثير الاجتماعي Social area of influence	مصطلح يعني إلى حد كبير "منطقة التأثير" لكنه يؤكد على الآثار الاجتماعية للمشروع، وبسبب تنقل الأشخاص ومدى الآثار الاجتماعية فإنه من المرجح أن تكون منطقة التأثير الاجتماعي أكبر بكثير في المنطقة المادية من منطقة التأثير المادية.
خط الأساس الاجتماعي Social baseline	(انظر خط الأساس)
قدرة الاستيعاب الاجتماعية Social carrying capacity	يشير إلى عدد الأشخاص الذين يمكن أن يدعمهم موقع معين، ففي حين أن القدرة الاستيعابية (البيئية) هي مصطلح ثابت إلى حد ما في علم البيئة، فإن القدرة الاستيعابية الاجتماعية هي مصطلح نادرًا ما يستخدمه علماء الاجتماع، ويتحدث مديرو المتنزهات عن القدرة الاستيعابية الاجتماعية مثل عدد السياح الذين يعتقدون أنه يمكن للمنتزهات أن تستوعبهم ، وفي مجال السياحة تدور فكرة القدرة الاستيعابية الاجتماعية حول عدد السياح الذين يمثلون عامل جذب سياحي معين (موقع ، قرية ، منطقة ، الثقافة) ويمكن التعامل معهم بشكل مريح.
رأس المال الاجتماعي Social capital	الموارد الاجتماعية التي يعتمد عليها الناس لتحقيق أهدافهم المعيشية بما في ذلك شبكاتهم وترابطهم وعلاقاتهم القائمة على الثقة والمعاملة بالمثل والتبادلات التي تسهل التعاون وتقلل من تكاليف المعاملات وتوفر الأساس لشبكات الأمان غير الرسمية، ويشمل ذلك المؤسسات، والعلاقات، والمواقف، والقيم، والقيم المشتركة، وقواعد السلوك الاجتماعي التي تحكم التفاعلات بين الناس وتسهم في التنمية الاقتصادية والاجتماعية.
عملية التغيير الاجتماعي Social change process	عملية تغيير يمكن تحديدها في المجتمعات المتأثرة بالمشروع يتم إنشاؤها و / أو بدئها و / أو تمكينها و / أو تيسيرها و / أو تفاقمها من خلال التدخل المخطط، ولا تعتبر عملية التغيير الاجتماعي في حد ذاتها أثراً اجتماعيًا ولكنها قد تؤدي أو لا قد تؤدي إلى تجربة الآثار الاجتماعية اعتمادًا على السياق المحلي، على سبيل المثال في النزوح وإعادة التوطين هي عمليات التغيير الاجتماعي التي قد تؤدي أو لا قد تؤدي إلى آثار اجتماعية.
المحددات الاجتماعية للصحة Social determinants of health	الظروف الاقتصادية والاجتماعية، وتوزيعها على السكان ، والتي تؤثر على الفروق الفردية والجماعية في الحالة الصحية، وتشير إلى عوامل الخطر الاجتماعية في ظروف معيشة وعمل الشخص بدلاً من العوامل الفردية (مثل عوامل الخطر السلوكية أو الجينات) التي تؤثر على خطر المرض أو التعرض للمرض أو الإصابة، وتتشكل توزيعات المحددات الاجتماعية من خلال سياسات الصحة العامة وغيرها من السياسات، وسوء الإدارة ، والترتيبات

	الاقتصادية غير العادلة حيث يصبح الأثرياء والذين هم أصحاء بالفعل أفضل حالًا، بينما يصبح الفقراء الذين هم بالفعل أكثر عرضة للإصابة بالمرض أكثر فقرًا.
التنمية الاجتماعية Social development	في تقييم الأثر الاجتماعي تشير التنمية الاجتماعية إلى عملية التقدم نحو أهداف التنمية المرجوة لمجتمع معين، وهي عملية تغيير اجتماعي مخطط لها وتسير جنبًا إلى جنب مع التنمية الاقتصادية، وتختلف أهداف التنمية الاجتماعية بين المواقع اعتمادًا على السياق المحلي، ولكن يمكن أن تتعلق بتعزيز الرفاهية و / أو الازدهار الاقتصادي، وتحسين سبل العيش المستدامة، وتحسين توفير الخدمات الأساسية في مجتمع مثل الصحة والتعليم، وتعزيز الاندماج الاجتماعي، وبناء القدرات، وتعزيز الحوكمة الرشيدة، وما إلى ذلك، والتنمية الاجتماعية تشبه إلى حد كبير تنمية المجتمع ولكن مع تركيز أكبر على تحقيق نتائج التنمية.
مخرجات التنمية الاجتماعية Social development outcomes	يشير إلى النتائج التي يتوقع أن يحققها تدخل إنمائي معين.
Social disarticulation	العملية التي يتم من خلالها تعطيل الشبكات الاجتماعية وآليات الدعم داخل مجموعة اجتماعية، وغالبًا ما يحدث ذلك نتيجة للتشرذم الذي يحدث من خلال إعادة التوطين.
التفكك الاجتماعي Social disintegration	عملية انهيار النظام الاجتماعي في المجتمع.
التنوع الاجتماعي Social diversity	يشير إلى مزيج محلي من المجموعات الاجتماعية والأفراد على أساس خصائص مثل الجنس والعرق والعمر والثقافة والخلفية الاقتصادية.
الإقصاء الاجتماعي Social exclusion	العمليات التي تؤخر تحقيق الإدماج الاجتماعي والتكامل الاجتماعي ، و / أو التي تؤدي إلى تهميش الفئات الضعيفة.
البصمة الاجتماعية Social footprint	مفهوم يحاول أن يكون مكافئ اجتماعي لـ "البصمة البيئية"، وبالتالي فهي استعارة تشير إلى مدى الضرر الاجتماعي الناجم عن مشروع أو منتج، وهو مفهوم لا يفضله علماء الاجتماع وبالتالي لا يستخدم في تقييم الأثر الاجتماعي، لكن بعض علماء الفيزياء يروجون لهذا المفهوم جنبًا إلى جنب مع البصمة البيئية.
الصندوق الاجتماعي Social fund	توفير التمويل (ربما، ولكن ليس بالضرورة كتعويض) من مشروع يتم توجيهه نحو الأشخاص المتأثرين، وعادة ما تدار الصناديق الاجتماعية من قبل المجتمع وتهدف إلى تعزيز المشاريع الاجتماعية لصالح المجتمع ككل، وغالبًا ما يتم حسابها كنسبة مئوية من شيء ما، مثل دولار لكل ميغاواط / ساعة من الكهرباء المنتجة، أو كيلوطن من الخام المستخرج من منجم، والصندوق الاجتماعي ليس مدفوعات مقابل مالي على الرغم من أنه يمكن أيضًا يمكن دفع المقابل المالى الى الصناديق الاجتماعية.
الأثر الاجتماعي Social impact	شيء يتم تجربته أو الشعور به، بالمعنى الإدراكي أو الجسدي على مستوى الفرد أو الوحدة الاجتماعية (الأسرة / الأسرة / الجماعة) أو المجتمع / المجتمع. (انظر أيضًا عملية التغيير الاجتماعي)
تقييم الأثر الاجتماعي (صيغة طويلة) Social Impact Assessment (long form)	يشمل عمليات تحليل ورصد وإدارة العواقب الاجتماعية المقصودة وغير المقصودة، الإيجابية منها والسلبية ، للتدخلات المخططة (السياسات والبرامج والخطط والمشاريع) وأي عمليات تغيير اجتماعي تستدعيها تلك التدخلات، والغرض الأساسي منه هو خلق بيئة فيزيائية وبشرية أكثر استدامة وإنصافًا
تقييم الأثر الاجتماعي (صيغة قصيرة) Social Impact Assessment (short form)	تحليل ورصد وإدارة النتائج الاجتماعية للتنمية.
خطة إدارة الأثر الاجتماعي Social Impact Management Plan (SIMP)	وثيقة رسمية ونظام إدارة مرتبط بها يحدد الاستراتيجيات التي يتعين اتخاذها خلال المراحل المختلفة من التطوير (بما في ذلك الإغلاق) لرصد التغيير والإبلاغ عنه وتقييمه ومراجعته والاستجابة له بشكل استباقي، وهي تشبه إلى حد ما بيان الأثر الاجتماعي، وتتمثل الفكرة الكامنة وراء خطة إدارة الأثر الاجتماعي في التركيز على استراتيجيات الإدارة لمعالجة الآثار بدلاً من كونها مجرد قائمة بالآثار المحتملة.
بيان الأثر الاجتماعي Social Impact Statement	النسخة الاجتماعية من بيان الأثر البيئي، وهي وثيقة رسمية تقدم إلى جهة تنظيمية.
الاندماج الاجتماعي Social inclusion	مفهوم العدالة الاجتماعية الذي يشير إلى التزام السياسة والاستراتيجيات النشطة من قبل الحكومة على جميع المستويات والمجتمع المدني لتعزيز وصول الأفراد والجماعات المتنوعة إلى فرص التنمية والمشاركة الكاملة في المجتمع من خلال إزالة القيود المؤسسية على المشاركة و توفير الحوافز والآليات للمشاركة.

مؤشر اجتماعي Social indicator	مقياس إحصائي (متغير) يستخدم لرصد التغيير في الظاهرة الاجتماعية، وفي تقييم الأثر الاجتماعي يتم تحديد المؤشرات الاجتماعية لجميع القضايا الاجتماعية التي تم تحديدها على أنها مواضيع مهمة يجب مراقبتها.
الابتكار الاجتماعي Social innovation	البحث عن طرق جديدة لتلبية الاحتياجات الاجتماعية للمجتمعات أو تقديم المنافع الاجتماعية إليها من خلال إعادة تصميم و / أو إنشاء منتجات وخدمات وهياكل تنظيمية وهياكل حوكمة وسياسات وإجراءات وأنشطة جديدة أكثر فعالية من النهج القائمة على القطاع العام التقليدي، والعمل الخيري، والاعتماد على السوق في الاستجابة للاستبعاد الاجتماعي.
التكامل الاجتماعي Social integration	قدرة المجموعات المختلفة في المجتمع على العيش معًا في وئام منتج وتعاوني وعلى استيعاب الاختلافات في إطار المصلحة المشتركة لصالح الجميع، والتكامل الاجتماعي يعني العدالة للفرد والوئام بين مختلف الفئات الاجتماعية والبلدان، وهو يعني دمج الفئات المحرومة والضعيفة من خلال جعل جميع مؤسسات المجتمع في متناولهم.
الاستثمار الاجتماعي Social investment	في تقييم الأثر الاجتماعي، يشير الاستثمار الاجتماعي إلى فكرة أن المشروع يجب أن يساهم في التنمية المحلية من خلال إتاحة التمويل للمشاريع التي تساهم في نتائج التنمية المحلية، ويتم استخدام الاستثمار الاجتماعي الاستراتيجي عندما تكون هناك حالة عمل واضحة للشركة التي توفر الأموال.
العدالة الاجتماعية Social justice	يشير إلى مفاهيم العدل والإنصاف عبر المجتمع.، وهي فلسفة حول احترام حقوق الإنسان ، وفكرة أن كل شخص يجب أن تتاح له الفرصة لتحسين نفسه ، وأنه يجب أن تتاح لهم الفرصة للمشاركة في القرارات التي تؤثر على حياتهم.
الترخيص الاجتماعي للعمل Social licence to operate	تعبير شائع للإشارة إلى أن قبول المجتمع ضروري أيضًا لنجاح المشروع.
الترخيص الاجتماعي للعمل والنمو Social licence to operate and grow	مختلف عن "الترخيص الاجتماعي للعمل" حيث يؤكد أن قبول جميع أصحاب المصلحة ضروري أيضًا لتوسيع الأعمال.
نظام الإدارة الاجتماعية Social management system	نظام إدارة يعالج بشكل خاص إدارة القضايا الاجتماعية في شركة / مشروع.
الأداء الاجتماعي Social performance	واجهة التواصل بين المشروع والمجتمع، وتكوين مبادئ المسؤولية الاجتماعية لأعمال المنظمة، وعمليات الاستجابة الاجتماعية ، والسياسات والبرامج والنتائج الملحوظة من حيث صلتها بالعلاقات المجتمعية للشركة.
الملف الاجتماعي Social profile	(انظر ملف تعريف المجتمع)
العائد الاجتماعي على الاستثمار Social return on investment (SROI)	هي طريقة لقياس المنفعة الإضافية التي تتجاوز العائد المالي الفوري للاستثمارات في المشاريع أو الأنشطة، على سبيل المثال تمويل الاستثمار الاجتماعي، وعادة ما يتم التعبير عنها كنسبة بالنسبة للموارد المستثمرة.
المخاطر الاجتماعية Social risk	يعرّف البنك الدولي المخاطر الاجتماعية على أنها "احتمال أن يؤدي التدخل إلى خلق أو تعزيز أو تعميق عدم المساواة و / أو الصراع الاجتماعي، أو أن مواقف وإجراءات أصحاب المصلحة الرئيسيين قد تقوض تحقيق هدف التنمية ، أو أن الهدف الإنمائي، أو وسيلة تحقيقه، تفتقر إلى الملكية بين أصحاب المصلحة الرئيسيين، وقد تنشأ مثل هذه المخاطر من السياق الاجتماعي والثقافي والسياسي والتشغيلي والمؤسسي للبلد ".
الأمن المسؤول اجتماعيا Socially-responsible security	نهج للخدمات الأمنية حول مشروع يهتم بحقوق الإنسان والقضايا الاجتماعية الأخرى ؛ ومن المحتمل أن تكون متسقة مع المبادئ الطوعية بشأن الأمن وحقوق الإنسان.
التشريع المرن Soft regulation	(أو "القانون غير الملزم") يشير إلى الإجراءات غير الرسمية للسيطرة على أنشطة الشركة مثل معايير الصناعة والمبادئ التوجيهية، كما يشير إلى الاتفاقيات والعهود العالمية وما إلى ذلك التي تؤثر على ممارسات الشركات وكيفية الحكم عليها أو تصورها.
روح المكان Spirit of place	يشير إلى الجوانب الفريدة والمميزة والمحبوبه للمكان، ففي حين أن "الشعور بالمكان" هو المشاعر الشخصية التي يمتلكها الفرد حول المكان، فإن روح المكان تشير إلى الخصائص المتأصلة في المكان.
أصحاب المصلحة Stakeholders	تشمل جميع الأفراد والمجموعات المتأثرين أو الذين يمكن أن يؤثروا في عملية معينة، ويتكون أصحاب المصلحة من الأفراد والمجموعات المهتمة والمنظمات.

تحليل أصحاب المصلحة Stakeholder analysis	عملية مدروسة لتحديد جميع أصحاب المصلحة في المشروع (أي الأفراد والجماعات الذين من المحتمل أن يتأثروا به أو يتأثرون به) وفهم مخاوفهم بشأن المشروع و / أو العلاقة معه.
المعيار Standard	معيار أو اتفاقية أو احكام يتم استخدامه كأساس للقياس أو هدف.
مستوى المعيشة Standard of living	المؤشرات المادية والموضوعية لرفاهية الفرد أو المجموعة.
الاستثمار الاجتماعي الاستراتيجي Strategic social investment	الاستثمار الاجتماعي المصمم خصيصًا لتلبية كل من الأهداف الإستراتيجية للمشروع / الشركة واحتياجات وتطلعات المجتمعات المحلية.
الرفاهية الذاتية Subjective wellbeing	التجربة الشخصية لحياة الفرد، ومستوى الرضا عن حياته، مدى شعور الناس بالسعادة بشكل عام حيال حياتهم إجمالاً.
الكفاف Subsistence	صفة تُطبق على مجموعة من الكلمات مثل اقتصاد الكفاف، وسبل العيش، وزراعة الكفاف، وصيد الكفاف، وتعدين الكفاف (أي التعدين الحرفي)، ويشير الكفاف إلى الاقتصاد غير الرسمي أو غير السوقي (بدلاً من الاقتصاد النقدي) حيث ينتج الناس سلعهم وخدماتهم، أو يتبادلونها في ترتيبات المقايضة بدلاً من النقد.
التنمية المستدامة Sustainable development	يعرّف تقرير لجنة برونتلاند " تقرير مستقبلنا المشترك" التنمية المستدامة على أنها تنمية تلبي احتياجات الحاضر دون المساس بقدرة الأجيال القادمة على تلبية احتياجاتهم الخاصة.
سبل العيش المستدامة Sustainable livelihood	يشمل سبل العيش القدرات والأصول (انظر رؤوس الأموال) والأنشطة اللازمة لوسائل العيش، وتكون سبل العيش مستدامة عندما تكون قادرة على التعامل مع الضغوط والصدمات والتعافي منها والحفاظ على قدراتها وأصولها أو تعزيزها الآن وفي المستقبل، مع عدم تقويض قاعدة الموارد الطبيعية.
نهج سبل العيش المستدامة (أو إطار العمل) Sustainable Livelihoods Approach (or framework)	هي طريقة لتحليل تأثير المشاريع على سبل عيش الناس والمجتمعات، ويستخدم نظرية رؤوس الأموال (أصول سبل العيش) كأساس للإطار.
التحليل الرباعي SWOT analysis	تحليل يأخذ في الاعتبار نقاط القوة والضعف والفرص والتهديدات لمنظمة أو مجتمع.
محرم Taboo	شيء ممنوع ثقافيًا، حيث أنه غالبًا ما تنتهك المشاريع المحرمات عن جهل وتخلق الكثير من الإساءة.
تكنوقراطية Technocratic	مصطلح ازدرائي يشير إلى الأشخاص والمؤسسات التي تتمتع بمهارات تقنية ممتازة ولكنها تفتقر إلى الوعي الاجتماعي والفهم الاجتماعي، وعلى وجه الخصوص من يتخذون القرارات على أساس معرفتهم التقنية دون مراعاة السياق الاجتماعي والسياسي.
المعارف التقليدية Traditional knowledge	(انظر المعرفة المحلية)
الملاك التقليديون Traditional owners	مصطلح يستخدم في أستراليا للإشارة إلى السكان الأصليين الذين لديهم مطالبة صالحة لأن يتم اعتبارهم ملاك للأرض بموجب الملكية الأصلية.
الآثار العابرة للحدود Transboundary impacts	تشير إلى الآثار، البيئية والاجتماعية ، التي تنتقل عبر الحدود ، عادةً الحدود الوطنية ، ولكن يمكن القول عبر أي حدود قضائية.
القيم Values	افتراضات مجردة وغالبًا ما تكون غير واعية لدى الأفراد حول ما هو صحيح و / أو مهم في حياتهم، وعادة ما يتم تنظيمها في نظام القيم، ويمكن أن تختلف القيم وأنظمة القيم بشكل كبير بين المجموعات الثقافية
التنفيس Venting	عملية "التخلص من الانفعال"، يشير هذا في تقييم الأثر الاجتماعي إلى المواقف التي يستطيع فيها الأشخاص الغاضبون أو العاطفيون التعبير عن مشاعرهم، وتعتبر فرص التنفيس جزءًا ضروريًا من عملية مشاركة مجتمعية جيدة

التراث العامي Vernacular heritage	تشير كلمة "العامية" عادةً إلى اللغة اليومية للأشخاص العاديين في مكان معين، وبالمثل يشير "التراث العامي" إلى التراث الثقافي الذي يتعلق بحياة الناس العاديين أو الخاص بمجموعات صغيرة من الأشخاص الذين لديهم لغة مشتركة و / أو مجموعة من الخبرات.
المبادئ الطوعية Voluntary Principles	في تقييم الأثر الاجتماعي بشكل عام تشير إلى المبادئ الطوعية حول الأمن وحقوق الإنسان.
إعادة التوطين الطوعي Voluntary resettlement	(انظر إعادة التوطين)
الهشاشة Vulnerability	حالة أو حالة تتميز بمرونة منخفضة و / أو مخاطر أعلى وانخفاض قدرة الفرد أو المجموعة أو المجتمع على التعامل مع الصدمات أو الآثار السلبية، وترتبط الهشاشة بانخفاض الوضع الاجتماعي والاقتصادي ، أو الإعاقة ، أو العرق ، أو واحد أو أكثر من العوامل العديدة التي تؤثر على قدرة الأشخاص على الوصول إلى الموارد وفرص التنمية.
الفئات الهشة Vulnerable groups	المجموعات التي تتميز بهشاشتها، على الرغم من أن الهشاشة تعتمد على السياق ويمكن أن تشمل مجموعة واسعة جدًا من المجموعات ، فإن المفهوم عادة يشمل: السكان الأصليين ، والأقليات العرقية ، والمهاجرين ، والمعوقين ، والمشردين ، والفقراء ، وأولئك الذين يعانون من تعاطي المخدرات ، وكبار السن المعزولين.
Watchdog NGO	منظمة غير حكومية (NGO) تتضمن مهمتها أو أهدافها على وجه الخصوص دور رقابي للإشراف على أنشطة الشركات أو المنظمات الأخرى، وتميل المنظمات غير الحكومية التابعة للرقابة إلى استخدام " name and shame" كاستراتيجيتها لتشجيع أفضل الممارسات الصناعية.
Weekenders	تشير إلى الأشخاص الذين يعيشون في مكان آخر والذين يأتون إلى منزلهم الثاني لقضاء إجازة نهاية الأسبوع والعطلات، وفي بعض الأحيان يستخدم المصطلح أيضًا للإشارة إلى المنازل، وغالبًا ما تكون عنصرًا مهمًا في تقييم الأثر الاجتماعي، ولكن غالبًا ما يصعب الوصول إليهم، ويتأثرون أحيانًا سلبًا بالمشروعات و / أو لديهم مشكلات مختلفة عن الأشخاص الآخرين فى المجتمع المتأثر.
الرفاهية Wellbeing	الحالة الاجتماعية، أو الاقتصادية أو النفسية أو الروحية أو الطبية للفرد أو المجموعة.
الفيل الأبيض White elephant	تعبير شائع الاستخدام يشير في الوقت الحاضر إلى منشأة (مبنى ، إلخ) ذات تكلفة عالية وفائدة محدودة، ومن الناحية التاريخية كان للكلمة معنى أكثر دقة فيما يتعلق بمنشأة تكلفة صيانتها باهظة (أصل يمثل التزامًا) وفي نفس الوقت لا يمكن التخلص منها، وما لم يتم الاهتمام باختيار نفقات الاستثمار الاجتماعي يمكن أن تكون العديد من المشاريع عبارة عن أفيال بيضاء.
السياسات الوقائية للبنك الدولي World Bank safeguard policies	تشير إلى مجموعة السياسات التشغيلية العشر التي حددها البنك الدولي لسياسات الحماية باعتبارها مهمة في ضمان أن عملياتها لا تضر بالناس أو البيئة: التقييم البيئي (OP 4.01) ؛ المناطق المتنازع عليها (OP 7.60) ؛ الغابات (OP 4.36) ؛ الشعوب الأصلية (OP 4.10) ؛ الممرات المائية الدولية (OP 7.50) ؛ إعادة التوطين غير الطوعي (OP 4.12) ؛ الموائل الطبيعية (OP 4.04) ؛ إدارة الآفات (OP 4.09) ؛ الموارد الثقافية المادية (OP 4.11) ؛ وسلامة السدود (OP 4.37).
سياسات الوقاية الاجتماعية للبنك الدولي World Bank social safeguard policies	تشير إلى مجموعة فرعية من سياسات الحماية (انظر أعلاه) التي تتعلق على وجه التحديد بالقضايا الاجتماعية (أو التي تديرها إدارة التنمية الاجتماعية بالبنك) بما في ذلك: الشعوب الأصلية (OP 4.10) وإعادة التوطين غير الطوعي (OP 4.12).
النظرة العالمية Worldview	المنظور الذي من خلاله يرى الشخص (وأحيانًا المجتمع أو الثقافة) عالمه، وبعبارة أخرى إطار عمل معرفي، وهو مصطلح يستخدم بشكل متكرر من قبل علماء الاجتماع وممارسي تقييم الأثر الاجتماعي.

International Association for Impact Assessment

International Headquarters, 1330 23rd Street South, Fargo, ND 58103 USA
Phone: +1-701-297.7908
Fax: +1-701-297.7917
E-mail: **info@iaia.org**
Website: **http://www.iaia.org**

Suggested reference format: Vanclay, F., Esteves, A.M., Aucamp, I. & Franks, D. 2015. Social Impact Assessment: Guidance for assessing and managing the social impacts of projects. Fargo ND: International Association for Impact Assessment.

This work is licensed under the **Creative Commons Attribution-No Derivatives Version 4.0 license**, **https://creativecommons.org/licenses/by-nd/4.0/** You are free to copy and redistribute this work in any medium or format for any purpose, even commercially, provided that you give credit to the authors and the International Association for Impact Assessment and that you do not alter the content of the document in any way.

LANDSCAPE PORTRAIT

Design and Layout by Landscape Portrait | **www.landscapeportrait.com.au**